المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية العلوم الاجتماعية
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

جهود المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي

–دراسة مطبقة على المؤسسات الخيرية المانحة بالمملكة العربية السعودية–

ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع

إعداد
عبدالكريم بن عبدالرحمن الصالح

إشراف
الأستاذ الدكتور/ عبدالعزيز بن حمود الشثري
الأستاذ بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

العام الجامعي: 1432هـ/ 2011م

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية العلوم الاجتماعية
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

جهود المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي

–دراسة مطبقة على المؤسسات الخيرية المانحة بالمملكة العربية السعودية–

ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع

إعداد
عبدالكريم بن عبدالرحمن الصالح

إشراف
الأستاذ الدكتور/ عبدالعزيز بن حمود الشثري
الأستاذ بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

العام الجامعي: 1433هـ/ 2012م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
Ministry of Higher Education
Al-Imam Muhammad Ibn Saud
Islamic University
COLLEGE OF SOCIAL SCIENCES
Dept. of Sociology a Social Work

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالى
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية العلوم الاجتماعية
قسم الاجتماع والخدمة الإجتماعية

الرقم : ..... التاريخ : / / ١٤٢ هـ المشفوعات : .....

الكلية / العلوم الاجتماعية

القسم / الاجتماع والخدمة الاجتماعية

المرحلة / الماجستير

اسم الطالب / عبدالكريم بن عبدالرحمن الصالح .

عنوان البحث / جهود المؤسسات الخيرية المانحة فى تنمية المجتمع المحلى

تاريخ المناقشة/ ١٤٣٣/٥/٢٣

المشرف على البحث /أ. د عبدالعزيز بن حمود الشثرى .

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
أ. د عبدالعزيز بن حمود الشثرى	مشرفا	
د. مانع بن قراش الدعجانى	مناقشاً	
د. مصطفى محمد قاسم	مناقشاً	

الرياض ١١٤٧١ ـ ص . ب : ٣١٦٩ ـ هاتف وفاكس رئيس القسم: ٢٥٨٥٩٢٤ ـ وكيل القسم: ٢٥٨٥٩٢٥ ـ القسم ٢٥٨٥٩٢١ ـ ٢٥٨٥٩٢٢
Riyadh 11471 - P.O box: 3169 - Tel & Fax Head Dept. 2585 Deputy Dept. 2585925 - Dept. 2585921 - 2585922
E-Mail: Library @ imamu.edu.sa

شكروتقدير

اللهم لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما تحب ربنا وترضى، لك الحمد والشكر على ماتفضلت به من جزيل العطايا والمنن، وأسبغت علي بوافر النعم، فلك الحمد أولاً وآخرا.

ويسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير وصادق الدعاء لوالديَ الكريمين ولإخوتي الأعزاء الذين لايألون جهداً في بذل النصح والتوجيه والمساندة، ولزوجتي التي صبرت وساندت طيلة هذه السنوات، وكذلك المشرف العلمي على البحث سعادة الأستاذ الدكتور/ عبدالعزيز بن حمود الشثري على ما بذل من مشورة علمية ورأي سديد، والشكر موصول كذلك لأعضاء لجنة مناقشة البحث الدكتور/ مانع بن قراش الدعجاني، والدكتور/ مصطفى محمد قاسم، على ما أبدياه من ملاحظات بناءة، وأختم بالشكر لمؤسسة آل الجميح الخيرية ممثلة في أمينها العام الدكتور/ عبدالله بن محمد البراهيم، ومديرها التنفيذي الأستاذ/ جهاد بن حمد العسكر على تعاونهما في تسهيل مهمة الباحث.

والشكر موصول لكل من ساهم وأعان على إعداد هذا الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وكذلك مدراء المؤسسات الخيرية المانحة، وغيرهم فللجميع صادق الدعوات، وأطيب الأمنيات،،،

الباحث

الفهرس

شكر وتقدير ..... أ

الفهرس ..... ب

المقدمة ..... ث

الفصل الأول: الإطار التصوري: **9**

-مشكلة الدراسة 10

-أهمية الدراسة 14

-أهداف الدراسة 16

-تساؤلات الدراسة 17

-مفاهيم الدراسة 17

الفصل الثاني: الإطار النظري **25**

أولاً: الادبيات المرتبطة بالموضوع: 26

1. العمل الخيري في المملكة العربية السعودية: 26

أ. تاريخ العمل الخيري في المملكة العربية السعودية: 26

ب. التعريف بالمؤسسات الخيرية في المملكة العربية السعودية وتطورها: 30

2. الاتجاهات العلمية في دراسة الجمعيات والمؤسسات الخيرية: 38

3.الدور التكاملي بين القطاع الحكومي والخاص والخيري: 43

4. المنظور الإسلامي للتنمية: 49

ثانياً: الاتجاهات العلمية في دراسة التنمية: 70

ثالثاً: الدراسات السابقة: 85

الفصل الثالث: الإطار المنهجي **107**

نوع الدراسة: 108

منهج الدراسة: 109

مجتمع الدراسة واختيار العينة: 109

حدود الدراسة: 109

أدوات الدراسة وجمع العينة: 110

أساليب التحليل الإحصائي: 113

الفصل الرابع:عرض نتائج الدراسة **115**

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات **160**

أولاً: مناقشة النتائج 161

ثانياً: التوصيات 172

المراجع **174**

الملاحق **179**

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبة أجمعين... أما بعد:

فقد تناولت هذه الدراسة تحديد مجالات التنمية لدى المؤسسات الخيرية المانحة، وكيفية بنائها، بالإضافة إلى تحديد دور المؤسسات الخيرية المانحة بالمملكة العربية السعودية في تحقيق التنمية من الناحية الدعوية والثقافية والتعليمية والأسرية والاقتصادية والمؤسسية والصحية والبيئية والإعلامية ومعالجة الفقر، وكذلك التعرف على المعوقات التي تواجه المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي، من خلال خمسة فصول، وهي كما يلي:

- الفصل الأول الإطار التصوري للبحث ويشمل: مشكلة الدراسة، وأهميته، وأهدافه، وتساؤلاته، ومفاهيمه.
- الفصل الثاني الإطار النظري ويشمل ثلاثة مباحث: المبحث الأول: الأدبيات المرتبطة بالموضوع حيث تم الحديث عن العمل الخيري في المملكة العربية السعودية من حيث تاريخ العمل الخيري في المملكة العربية السعودية، وكذلك التعريف بالمؤسسات الخيرية الخاصة في المملكة العربية السعودية وتطورها، ثم الاتجاهات العلمية في دراسة الجمعيات والمؤسسات الخيرية، ثم الدور التكاملي بين القطاع الحكومي والخاص والخيري، ثم موقف الشريعة الاسلامية من التنمية. وأما المبحث الثاني: فقد تناول الاتجاهات العلمية في دراسة التنمية، والمبحث الثالث: الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.
- الفصل الثالث الإطار المنهجي للبحث حيث تم توضيح نوع الدراسة، ومنهجه، ومجتمع الدراسة واختيار العينة، وحدود الدراسة، وأدواته وجمع العينة، وأساليب التحليل الإحصائي.
- الفصل الرابع عرض نتائج الدراسة.
- الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: الإطار التصوري

-مشكلة البحث

-أهمية البحث

-أهداف البحث

-تساؤلات البحث

-مفاهيم البحث

-مشكلة الدراسة

حرص علماء الاجتماع على دراسة قضايا التنمية الاجتماعية محاولين تحديد أبعادها وعناصرها والتعرف على الظروف المهيأة لها، والعوامل المؤدية إليها، والنتائج المترتبة عليها، والمعوقات التي تعترض سبيلها، وظهرت كتاباتهم تحت عناوين متعددة كالتنمية الاجتماعية ، والتحديث أو التجديد أو المعاصرة Modernization ، كما ظهر فرع من فروع علم الاجتماع يعالج قضايا التنمية عرف باسم " علم اجتماع التنمية The Sociology of Development وقد اعترف به رسمياً في المؤتمر الدولي لعلم الاجتماع الذي عقد في سنة 1962م.

ويرجع " وبلبرت مورونيل سملزز " الاهتمام بقضايا التنمية الاجتماعية في الفكر السسيولوجي المعاصر إلى ما حدث في دول العالم الثالث من تغيرات اجتماعية واسعة النطاق لفتت إليها أنظار الباحثين الاجتماعيين، ودفعتهم إلى الدراسة والبحث لتقديم إضافات مبتكرة في هذا المجال الجديد، وللاستفادة بما يتوصلون إليه من حقائق في تغذية التخطيط العلمي، وفي تقديم المشورات الفنية المتعلقة بالإستراتيجيات الملائمة للتنمية لحكومات البلاد النامية (عبدالباسط حسن، 1977م، ص:295)

وإيماناً بمنهج تنمية المجتمع كطريقة لتحسين أحوال المجتمعات المحلية والنهوض بها فقد أولت كثير من المنظمات الدولية تنمية المجتمع بالرعاية والاهتمام، ومن أمثلة هذه المنظمات – هيئة الأمم المتحدة ، اليونسكو – اليونسيف – منظمة العمل الدولية، مؤسسة فورد ..إلخ، إذ تقوم هذه الهيئات بتنظيم المؤتمرات لمناقشة القضايا المتصلة بها والاتفاق بشأنها، تشجيع البحوث العلمية لسبر أغوارها، المساهمة الفنية والمالية والعينية في بعض المشروعات الرائدة في بعض الدول، تخصيص بعض المنح للتدريب والدراسة، وغيرها.

ومن مظاهر هذا الاهتمام الدولي بتنمية المجتمع المؤتمرات العديدة التي عقدتها هيئة الأمم المتحدة وحلقات البحث والبحوث في محاولة لتحديد أبعاد هذا المنهج وأهدافه ، ومن هذه الحلقات تلك التي تمت في نيويورك 1963 وحضرها عدد كبير من الخبراء الدوليين في

التنمية، ويعد التقرير الذي صدر عن هذه الحلقة من أهم الوثائق في هذا الميدان (جابر حسن،2010م، ص:26).

ويرتكز التخطيط التنموي الفعال على التكامل بين القطاعات الثلاثة (القطاع الحكومي – القطاع الخاص – القطاع الخيري)، وتقوم فكرة الشراكة بين القطاعات الثلاثة على التعاون والتكامل بين الأطراف الثلاثة مع تحديد مجالات العمل والنشاط لكل طرف، بهدف تعبئة أفضل لإمكانيات المجتمع، وإدارة أكثر رشداً لشؤون الدولة، كما تقوم هذه الشراكة على تغير النظرة السائدة في كل دول العالم حول استناد التنمية في كل أصولها ونتائجها على الدور الحكومي أو دور القطاع الخاص – فقط – حيث أصبح هناك اقتناع بأن تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة قائم – بصورة أساسية – على توفير فرص المشاركة لكل المجتمع بكل فعالياته وبمختلف تنظيماته؛ فقد تطورت النظم الاقتصادية العالمية، وبالتالي تطورت النظم الاجتماعية في معظم المجتمعات، وحدث تغيير واسع باتجاه الاقتصاد الحر في أغلب دول العالم، وأصبح دور الدولة متغيراً، في الوقت الذي مازال دور الدولة مطلوباً وعليها مسؤوليات أساسية، ولكنها أصبحت تعتمد على القطاع الخاص كشريك استراتيجي في التنمية، وأصبح – أيضاً- للقطاع الخيري دور آخر كشريك كامل في التنمية.(القصاص،1430ه، بل أصبح القطاع الخيري يمثل وحدات بنائية فى المجتمع، بما يستهدفه من إشباع لاحتياجات الأفراد والجماعات لتحقيق التنمية المستدامة المتواصلة المنشودة فى المجتمع، ولذا فالقطاع الخيري يمثل منظمات ربط ووصل بين مكونات المجتمع (محمد عبد المجيد، 2006م، ص:6) .

ويحتوي القطاع الخيري على مجموعة من المنظمات التي تنبع من مبادرات المواطنين وتحتل موقعاً ثالثاً بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية حيث لاتستهدف هذه المنظمات تحقيق الربح بل تسعى في المقام الأول إلى تحقيق النفع العام ويقتصر دور الحكومات تجاهها على ماتصدر من تشريعات تنظم عمل هذه المنظمات إضافة إلى متابعة تنفيذها كمراقب للجمعيات والمنظمات والمؤسسات التطوعية والخاصة والخيرية وغير الربحية ومؤسسات المجتمع المدني كلها تعد أسماء ومجالات أو عناصر لهذا القطاع.

وعلى الصعيد العالمي يشمل القطاع الخيري (Charity Sector) أو ما يسمى بالمنظمات غير الحكومية (NGOS- Non Government Orgnaizations) أو القطاع المستقل (IS-Independent Sector) وغيرها من المسميات يشمل كل أشكال المؤسسات والمنظمات والجمعيات المانحة والممنوحة وأنواعها، والمعنية بتحقيق أهداف دولها في الداخل والخارج، كما أن هذا القطاع يشمل الجمعيات التعاونية وجمعيات النفع العام والنقابات والمؤسسات والشركات غير الربحية، ويشمل أيضاً المنظمات والجمعيات المعنية بالحقوق الإنسانية والسياسة، وما يسمى مركز التفكير (Think Tanks) ومراكز الرقابة والبحوث والدراسات والاستشارات غير الربحية وجمعياتها، وكل أنواع مؤسسات المجتمع المدني.

وإذا عدنا عبر التاريخ في الحضارة الإسلامية فإن القطاع الخيري في الإسلام كان مستوعباً لمعظم احتياجات الأمة في معظم حقب التاريخ، من حيث موارده المالية والبشرية الكبيرة والمستدامة، ومن حيث قوة خدماته وحجمها وقيمته النوعية والرقمية أيضاً، وكان أكبر اتساعاً من مؤسسات القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، وقد يكون بحق القطاع الأول ويكفي أنه ولد الحضارة الإسلامية بفضل تشريعاته المتعددة في مجالات التطوع والتبرع والوقف والزكاة وأعمال الحسبة وغير ذلك، حتى كان هذا القطاع مصدر اً للعلم والمعرفة والوقاية والعلاج، و لم تكن السلطة الإدارية الحكومية في غالب حقب التاريخ معنية بغير الأمن الداخلي والحماية الخارجية للدولة (محمد السلومي، 1431هـ، ص:63).

ويمكن تحديد أهم أنواع المشاركة في العمل الخيري في الأبعاد التالية :

1-المشاركة المعنوية: ونعني بها دعم المشاريع الخيرية معنوياً، وذلك من خلال الدعم المعنوي للمشروع الخيري سواءً بالتشجيع، أو الدفاع عنه، أو التعريف به في المحافل العامة، إلى غير ذلك من صور المشاركة المعنوية.

2-المشاركة العضوية: ونعني بها أن يكون الشخص عضواً فعّالاً في الأعمال الخيرية، وذلك عبر انتسابه لإحدى مؤسسات الخدمة الاجتماعية، وهذا يتطلب بذل الجهد، والتضحية بالوقت، والتفكير الجاد، وشحذ الهمة من أجل خدمة المجتمع، وتقوية العمل الخيري، وإنماء الممارسة التطوعية بما يخدم الشأن الاجتماعي العام.

3-المشاركة المالية: ونعني بها دعم المشاريع الخيرية بالمال، حيث يمثل المال أحد مقومات نجاح الأعمال الخيرية، وقد ورد في القرآن الكريم أن المشاركة بالمال في سبيل الله تعد جهادا، فقال تعالى: (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون). "سورة الحجرات آية 15". وهذا يدلل على ما للجهاد بالمال من كبير الأثر في النهضة والتقدم والازدهار في مختلف جوانب الحياة.

كما أن العمل الخيري قد يأخذ شكل مبادرات فردية، أو يتخذ طابعا مؤسساتيا، وتتخذ المؤسسات الخيرية أشكالاً عدة، منها:

1-الجمعـــية: ويؤسسها عدد من الأشخاص، بدافع حب الخير وخدمة الغير – أو خدمة أعضاء الجمعية، أو فئة اجتماعية ما – وتعتمد الجمعية في تمويل أنشطتها على اشتراكات الأعضاء، وتلقي الهبات، والحصول على المساعدات، بما في ذلك المساعدات الحكومية، بخلاف المؤسسة الخيرية التي تقوم على أساس الوقف.

2- الوقف: وهو أن يضع الشخص ماله – عقارا أو منقولا – أو جزءا منه في حيازة شخص آخر يسمى (الأمين)، أو يضعها في حيازة أكثر من شخص يكونون (مجلس الأمناء)، ليقوم بتوظيف هذا المال واستثماره لمصلحة شخص آخر أو أكثر من أولاد الوصي أو ذريته، خاصة القصر منهم وعديمي الأهلية والأرامل؛ بهدف صيانة ثروته، وعدم تبديدها، وهذا ما يسمى بالاستثمار (الأهلي).

3- المؤسسة الخيرية: وتقوم هذه الصيغة على أساس وقف أموال معينة من العقارات أو المنقولات للإنفاق من ريعها على أغراض خيرية و منافع عامة لا تستهدف الربح، كإنشاء المستشفيات أو المدارس أو الملاجئ أو للإنفاق على بعض ما يكون موجودا من هذه الهيئات بالفعل (القصاص،1430ه، ص12)

في ضوء ماسبق فستركز هذه الدراسة على المؤسسات الخيرية المانحة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية أو الصادرة بمرسوم ملكي، وتوضيح دورها في تنمية المجتمع المحلي.

-أهمية الدراسة

1. الأهمية العلمية:

يحثنا ديننا الإسلامي الحنيف على القيام بالأعمال التطوعية والخيرية والإنفاق في وجوه البر والخير ، يقول المولى جل وعلا: (فَمَن تَطَوّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لّهُ) (البقرة : 184) ويقول تعالى: (يأيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض).(البقرة:267) وماتقوم به المؤسسات الخيرية المانحة يعتبر مثالاً حري بأن يحتذى به فهو امتثال لأمر الله عزوجل بعمل مؤسسي منظم يساهم في تنمية المجتمع والرقي به.

كما أن في انتشار المؤسسات الخيرية المانحة مساهمة في بناء التكافل الاجتماعي وتنمية وتفعيل القدرات الكامنة في أفراد المجتمع، وزيادة مساحة التعاون والتراحم والتعاطف بين الناس، حيث تمثل المؤسسات الخيرية المانحة وحدات بنائية في المجتمع، بما تستهدفه من إشباع لاحتياجات الأفراد والجماعات لتحقيق التنمية المتواصلة المنشودة في المجتمع فمن المهم للغاية التعريف بدورها، والإشادة بها لنســـــــاهم في انتشارها والرقي بها إلى أفضل مستوى.

كما يلاحظ حداثة المؤسسات الخيرية الخاصة ومنها المانحة ونموها البطيء حيث تم التصريح لأول مؤسسة خيرية عام 1416هـ، وبلغ عدد المؤسسات المصرح لها حتى عام 1433هـ ثمان وثمانين مؤسسة على مستوى المملكة العربية السعودية (حسب بيانات الإدارة العامة للجمعيات والمؤسسات الخيرية بوزارة الشؤون الاجتماعية)، بينما بلغ عدد المؤسسات الوقفية المانحة في أمريكا 73.171 مؤسسة وقفية مانحة، وبلغت التبرعات النقدية لهذا القطاع 306.39 مليار دولار، ونحو مليون وستمائة ألف مؤسسة وجمعية خيرية وأكثر من أحد عشر مليون موظف حسب إحصائية عام 2007م .

ومما يعطي هذه الدراسة أهمية في الميدان المعرفي هو أنها أول دراسة علمية تهتم بموضوع المؤسسات الخيرية المانحة ودورها في تنمية المجتمع المحلي -حسب علم الباحث- خصوصاً وقد مضى على تأسيس المؤسسات الخيرية المانحة ست عشر ة سنة إلا أنها تفتقر للدراسات

والبحوث العلمية، بخلاف المسؤولية الاجتماعية فقد حظيت بزخم إعلامي كبير وأقيم حولها العديد من الدراسات والمؤتمرات والندوات العلمية.

وقد شجعت خطط التنمية الخمسية بالمملكة العربية السعودية المؤسسات الخاصة والأفراد على الإسهام في الأعمال التطوعية وإشراك القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية حيث ينص أحد الأهداف العامة لخطة التنمية الخمسية السابعة (1420-1425هـ/ 2000-2004م) والثامنة (1425-1430ه/ 2005-2009م) على: "زيادة إسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية" (وزارة الاقتصاد والتخطيط، بدون تاريخ، ص:31). وفي خطة التنمية الخمسية التاسعة (1430-1435ه/2010-2014م) تم توسيع الهدف حيث ينص على: "تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوسيع مجالات الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)، ومجالات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص". (وزارة الاقتصاد والتخطيط، بدون تاريخ، ص:21). وفي الأسس الإستراتيجية لخطط التنمية قد أفردت أساساً استراتيجياً انبثقت عنه مجموعة من السياسات، فينص الأساس الخامس في خطة التنمية السابعة على: "ضرورة تطوير الخدمات التطوعية وترسيخ مفهومها وأهميتها لدى أفراد المجتمع، والارتقاء بوسائلها وأساليب أدائها" (وزارة الاقتصاد والتخطيط، بدون تاريخ، ص: 116) ، وفي خطة التنمية الثامنة ينص على: "تشجيع المؤسسات الخاصة والأفراد على الإسهام في الأعمال التطوعية والخيرية في المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية، وترسيخ مفهومها وأهميتها، والارتقاء بوسائل وأساليب أدائها" (وزارة الاقتصاد والتخطيط، بدون تاريخ، ص: 33)، وفي خطة التنمية التاسعة تنص آلية التنفيذ الرئيسة على "الاهتمام بالبعد الاجتماعي لعملية التنمية بتعزيز المشاركة الأهلية في عمليات التنمية والرعاية الاجتماعية ودعم الفئات المحتاجة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وإيلاء اهتمام خاص لفئات الشباب والمرأة والطفل".(وزارة الاقتصاد والتخطيط، بدون تاريخ، ص:21)

2. الأهمية العملية:

يتوقع الباحث أن يستفيد من هذه الدراسة وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في الإدارة العامة للجمعيات والمؤسسات الخيرية، والمؤسسات الخيرية المانحة، وكذلك رجال الأعمال الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة خيرية مانحة، والغرفة التجارية ممثلة في المسؤولية الاجتماعية، وجميع أفراد المجتمع الراغبين في التعرف على الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الخيرية المانحة.

-أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد مجالات التنمية لدى المؤسسات الخيرية المانحة، وكيفية بنائها.
2. تحديد دور المؤسسات الخيرية المانحة بالمملكة العربية السعودية في تحقيق التنمية من الناحية الدعوية والثقافية والتعليمية والأسرية والاقتصادية والمؤسسية والصحية والبيئية والإعلامية ومعالجة الفقر.
3. التعرف على المعوقات التي تواجه المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي.

-تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مجالات البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة؟
2. كيف يتم بناء خطة البرامج والمشاريع في المؤسسات الخيرية المانحة؟
3. ما المشروعات التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال الدعوي؟
4. ما المشروعات التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال الثقافي؟
5. ما المشروعات التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال التعليمي؟
6. ما المشروعات التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال الأسري؟
7. ما المشروعات التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال الاقتصادي؟
8. ما المشروعات التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال المؤسسي؟
9. ما المشروعات التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال الصحي؟
10. ما المشروعات التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال الإعلامي؟
11. ما المشروعات التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في مجال معالجة الفقر؟
12. ما المشروعات التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال البيئي؟
13. ما المعوقات التي تواجه المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي؟

-مفاهيم الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على عدد من المفاهيم هي: (مفهوم الجهود، ومفهوم المؤسسات الخيرية المانحة، ومفهوم التنمية، ومفهوم المجتمع المحلي)، وتفصيلها حسب الآتي:

أولاً: مفهوم "جهود":

الجهود لغة: جاء في مقاييس اللغة الجيم والهاء والدال أصلُهُ المشقَّة، ثم يُحمَل عليه ما يقارِبُه. يقال جَهَدْتُ نفسي وأجْهَدت والجُهْد الطَّاقَة ، قال الله تعالى: ﴿والَّذِينَ لاَ يَجِدُونَ إلاَّجُهْدَهُمْ﴾ [التوبة 79]. وقال الفراء: الجُهْدُ في هذه الآية الطاقة؛ تقول: هذا جهدي أَي

طاقتي. وجاء في لسان العرب أنهما لغتان في الوسع والطاقة، فأَما في المشقة والغاية فالفتح لا غير؛ ويريد به في حديث أُم معبد في الشاة الهُزال؛ ومن المضموم حديث الصدقة أَيُّ الصدقة أَفضل، قال: جُهْدُ المُقِلِّ أَيْ قدر ما يحتمله حال القليل المال.

ويراد بالجهود إجرائياً في هذه الدراسة الخدمات والبرامج والمشروعات التي تقوم المؤسسات الخيرية المانحة في تنفيذها مباشرة أو بالشراكة مع الجهات الخيرية في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: مفهوم "المؤسسات الخيرية المانحة":

المؤسسة لغة: جمع مؤسسة وجاء في مختار الصحاح: أسس: الأُسُّ: أصل البِناء، وكذلك الأساسُ، والأَسَسُ مقصورٌ منه.
وجمع الأُسِّ إساسٌ، مثل عُسّ وعِساسٍ، وجمع الأَساسِ أُسُس مثل قَذالٍ وقُذُلٍ، وجمع الأَسَسِ آساسٌ مثل سببٍ وأسبابٍ. وقد أَسَّسْتُ البناء تَأْسِيساً.

ويعرف معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية **المؤسسة بأنها:** شخص اعتباري ينشأ بتخصيص مال مدة غير محددة لعمل ذي صفة إنسانية أو دينية أو علمية أو فنية أو رياضية أو لأي عمل آخر من أعمال البر أو الرعاية الاجتماعية أو النفع العام دون قصد أي ربح مادي.

وتعرف المؤسسة الاجتماعية بأنها: كل جماعة ذات تنظيم تتألف من أشخاص طبيعيين وتقوم أساساً بتقديم نوع معين من الخدمات الاجتماعية دون أن يهدف إلى ربح مادي(أحمد بدوي، 1407ه، ص: 64 و 230).

ويراد بالمؤسسات الخيرية المانحة إجرائياً: المؤسسات الخيرية المانحة في المملكة العربية السعودية التي تحمل صفة اعتبارية لشخص أو مجموعة أشخاص وتقوم على أساس تخصيص

مال معين من قبل الملاك أو وقف أموال معينة من العقارات أو المنقولات للإنفاق من ريعها على أغراض خيرية و منافع عامة لا تستهدف الربح ، كإنشاء المستشفيات أو المدارس أو دعم المشاريع الخيرية التابعة للجمعيات الخيرية في شتى المجالات، ويكون إنشاء المؤسسة بتصريح رسمي من وزارة الشؤون الاجتماعية أو بأمر ملكي.

وبالنظر إلى بيان أهداف المؤسسات الخيرية الخاصة الصادر من الإدارة العامة للجمعيات والمؤسسات الخيرية بتاريخ 1432/5/16هـ يمكن تصنيف المؤسسات الخيرية الخاصة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية من حيث الأهداف الرئيسية لها إلى نوعين:

1. مؤسسات متخصصة في مجال معين (الأسرة، الثقافة، الصحة ...الخ)، وعادةً ماتقوم بتنفيذ المشاريع التي هي في مجال تخصصها مع المستفيدين مباشرة، وعددها (25) مؤسسة.
2. مؤسسات غير متخصصة في مجال معين، وإنما تهدف إلى تقديم الدعم المالي والعيني والمعنوي بالشراكة مع الجهات الخيرية في جميع المجالات (الأسرية، والثقافية ، والصحية..الخ)، وهي ماتسمى بالمؤسسات الخيرية المانحة، وهي محل البحث في هذه الدراسة، وعادة ماتقوم بدعم مشاريع الجهات الخيرية والإشراف عليها دون الدخول في التنفيذ المباشر مع المستفيدين وعددها (63) مؤسسة.

ثالثاً: مفهوم "تنمية المجتمع المحلي":

التنمية لغة: جاء في لسان العرب ومقايس اللغة نمي: النَّماءُ: الزيادة. نَمَى يَنْمِي نَمْياً ونُمِيّاً ونَماءَ: زاد وكثر، وربما قالوا يَنْمُو نُمُوًّا النون والميم والحرف المعتلّ أصلٌ واحدٌ يدلُّ على ارتفاع وزِيادة.ونَمَى المالُ ينمِي: زاد. ونَمَى الخِضَابُ يَنْمِي ويَنُمو، إذا زاد حمرةً وسواداً. وتنمَّى الشَّيء: ارتفعَ من مكانٍ إلى مكان. قال: يا حُبَّ ليلَى لا تغيَّرْ وازدَدِ وانمِ كما يَنْمِي الخضابُ في اليَدِ.

وجاء في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها: عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة(أحمد بدوي ، 1986م،ص:55).

وتصف المراجع عملية تنمية المجتمع المحلي بأنها عملية مستمرة يتعامل بها أكبر عدد من أفراد المجتمع المحلي بهدف إحداث تغيير جذري لأوضاعه ، ليتحول إلى مجتمع اقتصادي واجتماعي وثقافي جديد، يتمتع أفراده بنوعية من الحياة أفضل مما كانت عليه سابقاً.

وتستوجب عملية تنمية المجتمع المحلي تهيئة عوامل تقدمه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من خلال مساهمة أفراده وجماعاته ، وعن طريق تنمية طاقاته وإمكاناته المادية والبشرية، ونتيجة لذلك يكتسب قدرة أكبر على مواجهة مشكلاته(الاسكوا، 1999م،ص:4).

وقد عرفت تنمية المجتمع في مؤتمر " أشردج Ashridge " للتنمية الاجتماعية الذي عقد في أغسطس سنة 1954 لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات الإنجليزية على أنها حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في جملته على أساس من المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع ، وبناء على مبادرة المجتمع كله كلما أمكن ذلك ، فإذا لم تظهر هذه المبادرة بصفة تلقائية ، فينبغي الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن استجابة فعالة لهذه الحركة .

ولتحديد مفهوم تنمية المجتمع حاولت الأمم المتحدة وضع تعريفين أحدهما في سنة 1955 ، والآخر في سنة 1956 . ويشير التعريف الأول إلى أن تنمية المجتمع هي " العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعياً واقتصادياً ، والمعتمدة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه. أما التعريف الثاني فيشير إلى أن تنمية المجتمع هي " العملية التي تستهدف الربط بين الجهود الأهلية ، وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ، وتكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم والشعوب ، وتمكينها

من الإسهام الفعال في التقدم القومي " . ووفقاً لهذا التعريف فإن عمليات تنمية المجتمع تقوم على عنصرين أساسيين : أحدهما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم . وثانيهما توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع ، وجعل هذه العناصر أكثر فاعلية وجدوى .

ومن الهيئات التي عرفت تنمية المجتمع هيئة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية ، التي ذهبت في تعريفها بالتنمية إلى أنها عملية للعمل الاجتماعي ينظم فيها أهل المجتمع أنفسهم للقيام بعمليات التخطيط والتنفيذ ، فيحددون حاجاتهم الجماعية والفردية ، ويتعرفون على مشاكل حياتهم، كما يقومون بوضع الخطط الكفيلة بسد هذه الاحتياجات ، وعلاج تلك المشكلات ، ثم يقومون بتنفيذ هذه الخطط معتمدين في أغلب الأحوال على موارد الهيئة المحلية ، وإذا اقتضى الأمر فإنهم يستكملون هذه الموارد بموارد وخدمات من الهيئات الحكومية خارج نطاق المجتمع المحلي (عبدالباسط حسن، 1977م، ص:139).

واستناداً إلى البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة في جمهورية مصر العربية ، يمكن التعبير عن مفهوم تنمية المجتمع المحلي بأنه عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل المتكامل لجميع نواحي الحياة فيه، يقوم بها أبناؤه بنهج ديمقراطي ، وبتكاتف المساعدات من خارجه . ومن هذا المفهوم يمكن بيان ما يحدد مكونات تنمية المجتمع المحلي.

مكونات تنمية المجتمع المحلي :

أ – عملية : أي سلسلة متتالية من النشاطات عبر فترة زمنية معينة ينتظر منها نتائج ملموسة أو غير ملموسة .

ب – تغيير : أي تحول أو نقل وضع معين من حالة إلى أخرى . ولأجل هذا التحول، توضع خطة أو برنامج متكامل يحدد الأهداف المراد تحقيقها، ويهيئ الوسائل المادية والبشرية التي يجب توفرها من أجل تحقيق هذه الأهداف.

ج – إيجابي : إذ يصبح الحال الجديد للمجتمع أفضل من حاله السابق عن طريق إحدث تغيير إيجابي في طرائق التفكير والعمل والحياة لدى أفراده وجماعاته واتخاذ الخطوات والإجراءات المناسبة لجعل حياته المادية والروحية والثقافية والفكرية أغنى وأقوى مما هي عليه.

د – مقصود : أي أنها عملية مصممة ومقصودة تساعد المجتمع المحلي على تحليل ومواجهة وحل مشكلاته عن طريق فتح قنوات الاتصال والتفاعل لتبادل القضايا والمشاعر والآراء لتحسين الحياة عن طريق العمل الجماعي. وتتضمن هذه العملية عدة مداخل وأساليب ونشاطات متواصلة ومتكاملة، محسوبة التوقعات وقابلة لقياس النتائج وتقويم الإنجازات.

هـ – شاملة : أي أنها عملية تحديد متعددة الأبعاد والنشاطات تتوخى تغييراً إيجابياً كلياً وعاماً يهدف إلى تغيير سلوك الأفراد وتقوية انتمائهم لمجتمعهم وتسخير طاقاتهم للمساهمة والعطاء والتجديد والتحديث لضمان استمرارية عملية التنمية.

و – متكاملة : أي أن يولد نشاط معين روابط قبلية وبعدية بحيث تشكل مخرجات النشاط الواحد مستلزمات (مدخلات) نشاطات أخرى بحيث تغذي بعضها بعضاً وتساعد، عن طريق تساندها الوظيفي وروابطها التكاملية، في تحقيق مضاعفات متتابعة ومتماسكة موازية،وتساهم في تفاعل هذه العلاقات بشكل يعمل على تحريك عملية التنمية وتوسيع إمكاناتها وتعميم نتائجها وفوائدها . أي أن أوجه التغيير متداخلة ومترابطة عضوياً ، تكمل عناصرها بعضها بعضاً في منظومة كلية، تمتد كي تكون تنمية المجتمع المحلي متكاملة مع التنمية الوطنية.

ز – تتناول جوانب الحياة كافة : أي أنها عملية تغطي جميع نواحي الحياة في المجتمع المحلي من اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية في تزامن آني متسق ومتوازن الاهتمام. وتهتم بمجموع حاجات المجتمع المحلي وليس بجانب واحد متخصص من جوانبه كالزراعة أو الصحة أو التعلم فقط. أي أنها بكلمة أخرى، عملية تسعى للتطوير الشامل لسائر جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والتقنية,

ح – تقوم على المشاركة الشعبية : أي أنها مبنية على فلسفة تؤكد على الجهود الذاتية ومشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع المحلي في إدارة شؤونه . فالتغيير التنموي يعتمد أساساً على المشاركة الشعبية الفعالة فكراً وتخطيطاً وتنفيذاً في إطار منظم يعبئ ويوظف الموارد المحلية المتاحة.

ط – إسناد الجهود والإمكانات المحلية : أي مساندة جهود أفراد وجماعات المجتمع المحلي، التي تعد هي الأصل والأساس من خارج المجتمع المحلي، عن طريق المساعدات الفنية والموارد المادية وأشكال الدعم الأخرى التي يعجز المجتمع المحلي عن توفيرها (الاسكوا، 1999م،ص: 5).

ويراد بتنمية المجتمع إجرائياً: أنها عملية مستمرة يتعامل بها أكبر عدد من أفراد المجتمع المحلي، ويتكامل فيها دور القطاع الحكومي والخاص والخيري، بهدف إحداث تغيير ارتقائي مخطط في جميع المجالات ليتحول إلى مجتمع اقتصادي واجتماعي وثقافي ، يتمتع أفراده بنوعية من الحياة أفضل مما كانت عليه سابقاً.

رابعاً: مفهوم "المجتمع المحلي":

المجتمع لغة: جاء في لسان العرب: جمع: جَمَعَ الشيءَ عن تَفْرِقة يَجْمَعُه جَمْعاً وجَمَّعَه وأَجْمَعَه فاجتَمع واجْدَمَعَ، وهي مضارعة، وكذلك تجمَّع واسْتجمع. والمجموع: الذي جُمع من ههنا وههنا وإِن لم يجعل كالشيء الواحد. واسْتجمع السيلُ: اجتمع من كل موضع. وجَمَعْتُ الشيء إِذا جئت به من ههنا وههنا. وتجمَّع القوم: اجتمعوا أَيضاً من ههنا وههنا. والجَماعةُ والجَمِيع والمَجْمع والمَجْمَعةُ: كالجَمْع وقد استعملوا ذلك في غير الناس حتى قالوا جَماعة الشجر وجماعة النبات.

ويعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية المجتمع المحلي بأنه مجموعة من الناس الذين يقيمون عادة على رقعة معينة من الأرض وتربطهم علاقات دائمة نسبياً وليست من النوع

العارض المؤقت ولهم نشاط منظم وفق قواعد وأساليب وأنماط متعارف عليها وتسود بينهم روح جمعية تشعرهم بأن كلاً منهم ينتمي لهذا المجتمع (أحمد بدوي، 1986م، ص:73).

ويهتم علماء الاجتماع بدراسة المجتمع المحلي باعتباره نسقاً للعلاقات والجماعات والنظم الاجتماعية، وباعتباره يعد أحد الوحدات الأساسية للتنظيم الاجتماعي للمجتمع العام.
وعلى الرغم من الاختلاف بين علماء الاجتماع من حيث تعريف المجتمع المحلي، إلا أن هناك شبه اتفاق على أن هناك ثلاثة عناصر أساسية لا بد من توافرها حتى يمكن لنا الحديث عن مجتمع محلي وهي :

أ – الناس ب – المكان ج – التفاعل .

ويشير مصطلح " مجتمع محلي " في علم الاجتماع إلى الجماعة الثابتة نسبياً من الأشخاص الذين يحتلون بقعة مكانية معينة، ويتفاعلون مع بعضهم من خلال مجموعة من الأدوار النظامية وغير النظامية ، ويشعرون بالتوحد مع الجماعة . ولهذا فإن " ستجلش" يذهب إلى أن مكونات المجتمع المحلية.

أولاً : منطقة مكانية أو جغرافية يعيش عليها مجموعة أشخاص.

ثانياً : مجموعة من النظم قاد رة على إشباع الحاجات الأساسية للناس الذين يعيشون على هذه المنطقة.

ثالثاً : شعور الأشخاص الذين يعيشون في تلك المنطقة بالانتماء إليها على بعضهم البعض، وهو ما يطلق عليه علماء الاجتماع التوحد بالمكان وبالجماعة.

ويمكن التعبير عن مفهوم المجتمع المحلي بأنه ارتباط بشري قائم على الإرادة الطبيعية، تقوم العلاقات الشخصية فيه على القرابة والصداقة والجوار، كما تؤدي هذه العلاقات وظيفتها من خلال التضامن والعادات الشعبية والسنن والدين. فمفهوم المجتمع المحلي ، على هذا الأساس من التضامن التقليدي والترابط القائم على الإرادة الطبيعية بين أفراده هو ما يميزه

عن مفهوم المجتمع بما يمثله من إرادة تعاقدية تسود علاقات أفراده (الاسكوا، 1999م، ص:3).

ويراد بالمجتمع المحلي في هذ ه الدراسة مجتمع المملكة العربية السعودية بما يحتويه من مناطق ومدن ومحافظات ومراكز وهجر، حسب تصريح وزارة الشؤون الاجتماعية.

الفصل الثاني: الإطار النظري

-أولاً: الأدبيات المرتبطة بالموضوع:

1. العمل الخيري في المملكة العربية السعودية:

أ -تاريخ العمل الخيري في المملكة العربية السعودية.

ب التعريف بالمؤسسات الخيرية الخاصة في المملكة العربية السعودية وتطورها.

2. الاتجاهات العلمية في دراسة الجمعيات والمؤسسات الخيرية.

3. الدور التكاملي بين القطاع الحكومي والخاص والخيري.

4. المنظور الإسلامي للتنمية.

-ثانياً: الاتجاهات العلمية في دراسة التنمية.

-ثالثاً: الدراسات السابقة.

أولاً: الادبيات المرتبطة بالموضوع:

1. العمل الخيري في المملكة العربية السعودية:

أ- تاريخ العمل الخيري في المملكة العربية السعودية:

يمتاز مجتمع المملكة العربية السعودية بعقيدته الإسلامية وتلازمه غير المنفك مع قيام الدولة السعودية، وقد بينت الشريعة الإسلامية في معرض حرصها على تكافل أتباعها وتراحمهم حقوق العباد بعضهم مع بعض ، وكان من هذه الحقوق أن الله عز وجل أوجب الزكاة على الأغنياء والموسرين أن يبذلوا مقادير معينة من أموالهم للفقراء والمحتاجين ،كما حثت الشريعة الإسلامية على بذل المال في وجوه الخير المتنوعة على سبيل التطوع بالصدقة المالية ، وبينت عظم الأجر المترتب على ذلك، فعمل الخير والإنفاق في سبيل الله عزوجل متأصل في نفوس أفراد المجتمع غير أنه يأخذ أشكالاً متعددة حيث بدأت بالجهود الفردية في الإطار العائلي والقبلي ثم تطورت إلى ما عرف بصناديق البر حيث كانت تجمع الأموال والصدقات في المواسم ثم توزع على المحتاجين، وقد امتدت بعد ذلك لتشمل المرافق العامة والخدمات الصحية ومساعدات الزواج وغيرها من أعمال البر.

ثم إن المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبدالعزيز بصفتها دولة ناشئة تتسم طبيعة الحياة فيها ذلك الوقت بطابع البداوة، وتفتقد إلى الموارد الاقتصادية الكبيرة، والمؤسسات الاجتماعية المتخصصة، ولذلك فقد اتسمت الأعمال الخيرية بالبساطة، وبطريقة تتناسب مع طبيعة المجتمع وعاداته وتقاليده، وكانت حاجة الناس لإشباع النقص الاقتصادي جعلت الملك عبدالعزيز يركز على تقديم المساعدات ذات الطابع الاقتصادي بالدرجة الأولى، وفي عام 1347هـ/1928م بدأ العمل يأخذ الوضع المؤسسي بوضع نظام لتوزيع الصدقات والإعانات أصدره الملك عبدالعزيز يرحمه الله يحدد غايات ومجالات الرعاية الاجتماعية

(د.زيد الزيد،1423ه، ص:33)، وفي عام (1348 هـ - 1929 م) تم تأسيس لجنة خيرية في مكة المكرمة باسم (لجنة الصدقات العليا) لتنظيم عملية جمع الصدقات والزكوات من الأغنياء ، ومن ثم تنظيم عملية توزيعها على الفقراء، كما تم افتتاح دار لرعاية الأيتام في المدينة المنورة عام (1352هـ - 1934 م) ، ثم افتتاح دار للعجزة والمنقطعين عام (1354 هـ - 1936 م) في مكة المكرمة ، تلاها افتتاح دار أخرى لرعاية الأيتام بمكة المكرمة عام (1355هـ - 1937م) ، ثم دار أخرى للأيتام في الرياض (1357هـ - 1939 م) . ثم تتوالى هذه التنظيمات الاجتماعية التي تنم عن روح التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع السعودي ، ففي عام (1374 هـ - 1954 م) تم تأسيس صندوق للبر في الرياض بجهود أهلية مجتمعية استشعاراً من أفراد المجتمع بوجود الحاجة له (د. السدحان ود.الجاسر، 1428هـ، ص:42).

وقد هيأت باكورة العوائد النفطية الصغيرة إمكانية مهمة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية، وبدأت عملية التنمية بمفهومها العلمي الشامل بجهود حثيثة للدولة منذ عام (1380 هـ - 1960 م) حيث صدور الأمر الملكي رقم 122 بإنشاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . وما يهمنا في كيان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هي وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية التي أحدثتها الوزارة لتقوم برسم السياسة العامة للعمل الاجتماعي وإنشاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية في المملكة ، وإصدار الأنظمة الخاصة بها إضافة إلى نشر الوعي الاجتماعي ، والحث على إنشاء الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية وتعزيز الجهود الأهلية في ذلك، وقد أصدرت الوزارة عام 1384هـ نظاماً عرف باسم (نظام الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية الأهلية) كما قامت بوضع اللوائح الأساسية والتعليمات المتعلقة بهذا المجال، إضافة إلى اللوائح الخاصة بتأسيس الجمعيات الخيرية وطرق تسجيلها رسمياً ولوائح المساعدات المالية والمعنوية لها من قبل الدولة ووضع آليات

لدعمها فنياً، وفي عام 1395هـ صدرت لائحة تقديم الإعانات للجمعيات الخيرية من قبل الوزارة لمساعدتها في تحقيق أهدافها، وفي عام 1396هـ صدرت لائحة تنظم عملية جمع التبرعات ويقصد بها (طلب المال من الجمهور نقداً أو عيناً لوجه من وجوه البر أو النفع العام).

هذا وقد بلغ عدد الجمعيات في ظل هذا النظام حتى عام 1402هـ خمساً وخمسين جمعية مسجلة رسمياً، وتباشر جميع هذه الجمعيات نشاطها بإشراف الوزارة، وقد بلغت المجالات التي تعمل فيها الجمعيات الخيرية في تلك الفترة واحداً وعشرين مجالاً من مختلف المجالات التعليمية والفنية والعونية والتدريبية والصحية والتأهيلية والتربوية وغيرها(د.زيد الزيد،1423ه، ص:38).

وامتداداً للعمل الخيري فقد أصدرت الدولة الأمر السامي ذا الرقم (8/2047) بتاريخ 1400/11/22هـ بتكوين الجماعات الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم وإسناد الإشراف عليها إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وقد بلغ عدد الحلقات في ذلك العام (376) حلقة وكان عدد الطلاب (16052) طالباً.

وقد كانت جهود التحفيظ قبل صدور الأمر السامي بتكوين الجماعات الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم عام 1400هـ إما جزءاً من عمل الجمعيات الخيرية التابعة لوزارة العمل أو جهوداً تقوم بها جمعيات صغيرة لتحفيظ القرآن الكريم متفرقة مبثوثة في أرجاء مناطق المملكة المختلفة، أو جهوداً فردية، وكانت تقوم بأساليب الكتاتيب الصغيرة التي يتولاها شيخ متطوع .

ومع قيام وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد صدر الأمر السامي ذو الرقم (10737/5/7) عام 1414هـ موجهاً بنقل الإشراف على الجمعيات الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم إلى الوزارة بدلاً من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (د.زيد الزيد،1423ه، ص:42)، وقد بلغ عدد جمعيات تحفيظ القرآن الكريم حتى عام 1431ه

(146) جمعية في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية (الإدارة العامة للجمعيات الخيرية لتحفيظ القرآن،1431ه، ص7).

وفي عام (1425هـ / 2004 م) صدر الأمر الملكي بفصل قطاع العمل عن قطاع الشؤون الاجتماعية (مجلس الوزراء : 1425هـ) ، فأصبح هناك وزارة خاصة بالشؤون الاجتماعية وهي معنية بالدرجة الأولى بالشأن الاجتماعي ، ووزارة أخرى معنية بقطاع العمل ، ولاشك أن في هذا دلالة على أن القيادة السياسية في الدولة تستشعر أهمية الجانب الاجتماعي في حياة الدول وشعوبها، مما يوجب إفراده بوزارة مستقلة (د. السدحان ود.الجاسر، 1428هـ، ص: 22) حيث بلغ عدد الجمعيات عام 1423هـ (240) جمعية خيرية، وفي عام 1433ه بلغ عدد الجمعيات خمسمائة وإحدى وتسعين جمعية (موقع وزارة الشؤون الاجتماعية،1433ه) حسب التصنيف المرفق في الجدول الآتي:

أعداد الجمعيات الخيرية حسب تصنيف النوع

تصنيف الجمعية	عدد الجمعيات
جمعيات البر	510
جمعيات توعية	8
جمعيات بيئية	1
جمعيات الزواج والتنمية الأسرية	15
جمعيات معوقين	14
جمعيات إسكان	2
جمعيات صحية	23
جمعيات مراكز اجتماعية	3
جمعيات مسنين	2
جمعيات هندسية	1
جمعيات أيتام	6
جمعيات الإرشاد الأسري	5
جمعيات حماية	1
المجمـــــــــــــوع	591

ب- التعريف بالمؤسسات الخيرية الخاصة في المملكة العربية السعودية وتطورها:

المؤسسة الخيرية الخاصة هي كل منشأة خيرية يكون غرضها الأساسي تقديم خدمة اجتماعية خيرية لأفراد أو جهات معينة، دون أن تستهدف تحقيق الربح المادي أو تحقيق أية أغراض أخرى تتعارض مع أحكام اللائحة أو القواعد التنفيذية أو التعليمات الصادرة بمقتضاها (وزارة الشؤون الاجتماعية، 1410هـ،ص:10). وبالنظر إلى لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية الموافق عليها بقرار مجلس الوزراء رقم 107 في 1410/6/25ه والقواعد التنفيذية للائحة المعتمدة من وزير العمل والشئون الاجتماعية رقم 760 وتاريخ 1411/1/30هـ نجد أن هناك فروقاً جوهرية بين المؤسسات الخيرية والجمعيات الخيرية وهي كالآتي:

1. المؤسسات الخيرية يمكن أن تنشأ من قبل فرد أو مجموعة أفراد أومن شخص أو مجموعة أشخاص معنوية، أما الجمعيات الخيرية فتنشأ من هيئة أهلية تطوعية مكونة من 20 شخص فأكثر.
2. المؤسسات الخيرية لاتستفيد من الإعانات التي تقدمها الوزارة ولايجوز لها جمع التبرعات ويجوز لها قبول الهبات والوصايا، أما الجمعيات الخيرية فتستفيد من الإعانات التي تقدمها الوزارة ويجوز لها قبول الهبات والوصايا وجمع التبرعات.
3. لايوجد في اللوائح والقواعد التنفيذية نظام مفصل للتنظيم الإداري والمالي للمؤسسات الخيرية، وأما الجمعيات الخيرية فقد وضعت القواعد التنفيذية نظاماً مفصلاً لها.

وتتفق المؤسسات الخيرية والجمعيات الخيرية في النقاط الآتية:

1. لاتستهدفان الحصول على الربح المادي.
2. لايجوز لهما الدخول في مضاربات مالية إلا بعد موافقة الوزارة.
3. لايجوز لهما فتح فروع إلا بعد موافقة الوزارة وحسب النظام الأساسي لهما.
4. يقتصر نشاطهما داخل مناطق المملكة العربية السعودية فقط.
5. يخضعان لإشراف ورقابة وزارة الشؤون الاجتماعية من حيث تعيين مجلس إدارة مؤقت لإدارتها، ووقف تنفيذ قراراتها، وحلها وتصفيتها.

ويجدر التنبيه إلى أن المؤسسات الخيرية الخاصة الصادرة بموجب أمر ملكي لا تُطبق عليها اللوائح والقواعد التنفيذية السابقة حسب مانصت عليه اللائحة في الفقرة (2) من المادة (25).

وحسب تقرير أسماء وعناوين المؤسسات الخيرية الصادر من الإدارة العامة للجمعيات والمؤسسات الخيرية في تاريخ 1432/1/19ه فإن عدد المؤسسات الخيرية الخاصة (88) مؤسسة، منتشرة في سبع مناطق من مناطق المملكة العربية السعودية، ويتركز وجودها في منطقة الرياض بنسبة 61.36%، ثم منطقة مكة المكرمة بنسبة 19.32%، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 7.95% ، ثم منطقة القصيم بنسبة 5.68%، ثم منطقة المدينة المنورة بنسبة 3.41% ثم منطقة عسير والحدود الشمالية بنسبة 1.13%، والجدول الآتي يوضح ذلك:

م	مناطق الجمعيات	عددها	النسبة المئوية
1	منطقة الرياض	54	%61.36
2	منطقة مكة المكرمة	17	%19.32
3	المنطقة الشرقية	7	%7.95
4	منطقة القصيم	5	%5.68
5	منطقة المدينة المنورة	3	%3.41
6	منطقة عسير	1	%1.13
7	منطقة الحدود الشمالية	1	%1.13
الإجمالي		88	%100

وقد تأسست أول مؤسسة خيرية خاصة عام 1416هـ، ويلاحظ في التسلسل الزمني لتأسيس المؤسسات الخيرية الخاصة أنها بدأت ببطء ثم انطلقت بعد ذلك حيث لم يتأسس حتى عام 1428هـ سوى (42) مؤسسة، وفي عامي 1429ه و1430ه فقط تم التصريح لـ (46) مؤسسة، (يتضح ذلك من خلال الرسم البياني المرفق) ويمكن تفسير ذلك بعدة أسباب منها:

1. تأثير خطط التنمية الخمسية السابعة والثامنة والتاسعة للمملكة العربية السعودية على زيادة عدد المؤسسات الخيرية الخاصة، فقد نصت الأسس الإستراتيجية لخطط التنمية السابعة (1420-1425هـ/ 2000-2004م) على: "ضرورة تطوير الخدمات التطوعية وترسيخ مفهومها وأهميتها لدى أفراد المجتمع، والارتقاء بوسائلها وأساليب أدائها" (وزارة الاقتصاد والتخطيط، بدون تاريخ، ص:116) ، وفي خطة التنمية الثامنة (1425-1430ه/ 2005-2009م) تنص على: "تشجيع المؤسسات الخاصة والأفراد على الإسهام في الأعمال التطوعية والخيرية في المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية، وترسيخ مفهومها وأهميتها، والارتقاء بوسائل وأساليب أدائها" (وزارة الاقتصاد والتخطيط، بدون تاريخ، ص: 33)، وفي خطة التنمية التاسعة (1430-1435ه/2010-2014م) تنص آلية التنفيذ الرئيسة على "الاهتمام بالبعد الاجتماعي لعملية التنمية بتعزيز المشاركة الأهلية في عمليات التنمية والرعاية الاجتماعية ودعم الفئات المحتاجة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وإيلاء اهتمام خاص لفئات الشباب والمرأة والطفل".(وزارة الاقتصاد والتخطيط، بدون تاريخ، ص: 21). فلذا لاعجب أن نجد عدد المؤسسات الخيرية الخاصة ارتفع من (3) مؤسسات في الفترة من (1416ه-1419ه) ليصل إلى (31) مؤسسة في فترة خطة التنمية الخمسية السابعة أي بنسبة زيادة 900% (تسعة أضعاف العدد) ، وفي خطة التنمية الخمسية الثامنة وصل عدد المؤسسات إلى (62) مؤسسة بنسبة زيادة 100% (ضعف العدد)، وفي خطة التنمية الخمسية التاسعة وصل عدد المؤسسات إلى (88) مؤسسة حتى الآن بنسبة زيادة 42%.

2. يعد قرار فصل قطاع العمل عن قطاع الشؤون الاجتماعية في عام (1425هـ / 2004 م) سبباً مهماً في زيادة عدد المؤسسات الخيرية والارتقاء بمستواها وذلك لوجود وزارة مختصة بالعمل الاجتماعي والخيري، حيث وصل عدد المؤسسات حتى عام 1424ه أي خلال (8) سنوات إلى (27) مؤسسة ، وبعد انفصال الوزارة حتى عام 1430ه أي خلال (6) سنوات ارتفع عدد المؤسسات ليصل إلى (88) مؤسسة بنسبة زيادة 226% (ضعفي العدد وربع).

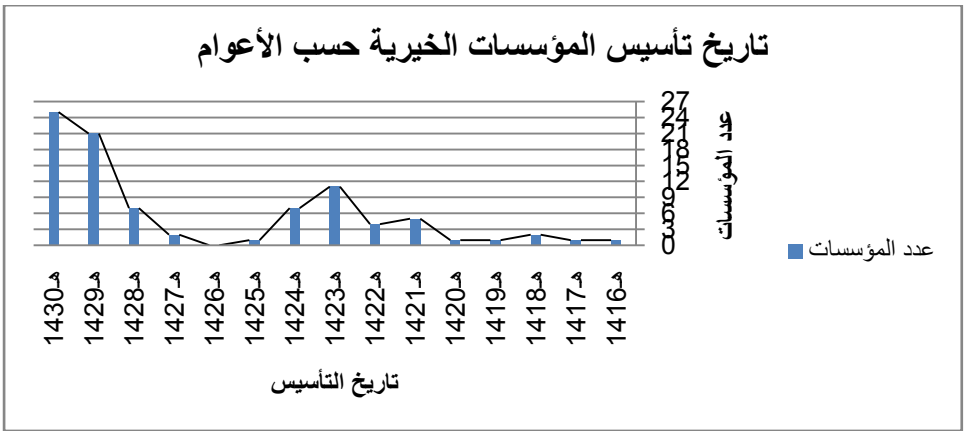

وأما المؤسسات الخيرية الصادرة بموجب أمر ملكي فقد وصل عددها إلى (12) مؤسسة، وهي:

1. مؤسسة الملك عبدالعزيز العامة.
2. مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع.
3. مؤسسة الملك فيصل الخيرية.
4. مؤسسة الملك خالد الخيرية.
5. مؤسسة الملك عبدالله لوالديه للإسكان التنموي.
6. مؤسسة الأمير سلطان بن عبدالعزيز.
7. صندوق المئوية.
8. مؤسسة الأميرة العنود بنت عبدالعزيز بن مساعد.
9. مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية.
10. مؤسسة آل إبراهيم الخيرية.
11. مؤسسة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود.
12. مؤسسة عبدالعزيز بن عبدالرحمن التويجري.

تصنيف مجالات عمل المؤسسات الخيرية الخاصة:

بالنظر إلى بيان أهداف المؤسسات الخيرية الخاصة الصادر من الإدارة العامة للجمعيات والمؤسسات الخيرية بتاريخ 1432/5/16هـ يمكن تصنيف المؤسسات الخيرية الخاصة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية من حيث الأهداف الرئيسية لها إلى نوعين:

1. مؤسسات متخصصة في مجال معين (الأسرة، الثقافة، الصحة ...الخ)، وعادةً ماتقوم بتنفيذ المشاريع التي هي في مجال تخصصها مع المستفيدين مباشرة، وعددها (25) مؤسسة.
2. مؤسسات غير متخصصة في مجال معين، وإنما تهدف إلى تقديم الدعم المالي والعيني والمعنوي بالشراكة مع الجهات الخيرية في جميع المجالات (الأسرية، والثقافية ، والصحية..الخ)، وهي ماتسمى بالمؤسسات الخيرية المانحة، وهي محل البحث في هذه الدراسة، وعادة ماتقوم بدعم مشاريع الجهات الخيرية والإشراف عليها دون الدخول في التنفيذ المباشر مع المستفيدين وعددها (63) مؤسسة.

وبناءً على ذلك يمكن تصنيف المؤسسات الخيرية الخاصة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية من حيث نوعها حسب الآتي:

م	النوع	العدد	ملاحظات
1	أسرية	2	
2	صحية	2	
3	ثقافية	3	
4	علمية	4	
5	مانحة	63	منها 1 ثقافية ومانحة، و3 علمية ومانحة
6	أيتام	3	
7	تأهيل الأسر الفقيرة	4	
8	تراث	1	

9	تدريب	1	
10	إسكان خيري	1	
11	صناديق خاصة أو عائلية	3	
12	مبرة خيرية	1	
المجموع		**88**	

حسب الجدول السابق فإن عدد المؤسسات الخيرية المانحة وصل إلى (63) مؤسسة حتى عام 1433ه وهي متوزعة في (6) مناطق كما يلي: منطقة الرياض بنسبة (60.5%)، منطقة مكة المكرمة بنسبة (22%)، المنطقة الشرقية بنسبة (11.5%)، منطقة القصيم بنسبة (3%)، منطقة المدينة المنورة بنسبة (1.5%)، منطقة عسير بنسبة (1.5%)، والجدول الآتي يوضح ذلك:

م	المنطقة	عدد المؤسسات المانحة	النسبة
1	الرياض	38	%60.5
2	مكة المكرمة	14	%22
3	المنطقة الشرقية	7	%11.5
4	القصيم	2	%3
5	المدينة المنورة	1	%1.5
6	عسير	1	%1.5
المجموع		**63**	**%100**

بيان بأسماء المؤسسات الخيرية المانحة حسب المناطق

أولاً: منطقة الرياض

م	اسم المؤسسة	م	اسم المؤسسة
1	مؤسسة محمد العلي الصانع الخيرية	20	مؤسسة عبدالله بن ناصر بن عمار الخيرية
2	مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية	21	مؤسسة سليمان بن صالح العليان الخيرية
3	مؤسسة عبدالعزيز بن باز الخيرية	22	مؤسسة الأمير محمد بن عبدالرحمن الفيصل وعائلتة الخيرية
4	مؤسسة عثمان الصالح الخيرية للثقافة وأعمال الخير	23	مؤسسة مدي الخيرية للخدمات الإنسانية
5	مؤسسة محمد وعبدالله إبراهيم السبيعي الخيرية	24	مؤسسة الشيخ عبدالرحمن عبدالله آل فريان الخيرية
6	مؤسسة محمد إبراهيم الخضير الخيرية	25	مؤسسة محمد صالح الشاوي الخيرية
7	مؤسسة الطيار الخيرية	26	مؤسسة سعود بن فهد الخيرية
8	مؤسسة محمد بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي الخيرية	27	مؤسسة عبدالله عمر نصيف الخيرية
9	مؤسسة آل جميح الخيرية	28	مؤسسة عمر بن سعود البليهد الخيرية
10	مؤسسة الشيخ علي بن ناصر العقيل الخيرية	29	مؤسسة محمد بن صالح العذل
11	مؤسسة الهدى الخيرية	30	مؤسسة العثيم الخيرية
12	مؤسسة لولوه بنت عبدالعزيز الخيرية	31	مؤسسة عبداللطيف العيسى
13	مؤسسة عبدالله بن زيد بن غنيم	32	مؤسسة المشعل الخيرية
14	مؤسسة عبدالكريم بن عبدالله الدرويش	33	مؤسسة محمد عبدالله الجميع
15	مؤسسة إبراهيم السلطان الخيرية	34	مؤسسة حسين عبداللطيف محمد عبداللطيف
16	مؤسسة بنيه بنت سعود بن عبدالعزيز "الرواد	35	مؤسسة إبراهيم محمد سعيدان
17	مؤسسة خالد بن سعد بن عبدالعزيز (صلة)	36	مؤسسة الشيخ عبدالله القرعاوي
18	مؤسسة عبدالله بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية	37	مؤسسة فواز وسلمان وعبدالعزيز الحكير ووالديهم الخيرية
19	مؤسسة والدة الأمير طلال بن سعود بن عبدالعزيز	38	مؤسسة الوليد بن طلال

ثانياً: منطقة مكة المكرمة

م	اسم المؤسسة
1	المؤسسة الخيرية لوالدة ثامر بن عبدالعزيز آل سعود
2	مؤسسة ابوداوود الخيرية
3	مؤسسة حسن عباس شربتلي الخيرية
4	مؤسسة حسن طاهر الخيرية
5	مؤسسة الثنيان واخونه الخيرية
6	مؤسسة كندة الخيرة
7	مؤسسة صالح بن حمزة صيرفي الخيرية
8	مؤسسة مجمع أمام الدعوة الخيرية
9	مؤسسة الأمير عبدالعزيز بن تركي
10	مؤسسة منصور العلي الشعيبي
11	مؤسسة عبدالقادر البكري الخيرية
12	مؤسسة عبدالله السليمان
13	مؤسسة روافد الخيرية
14	مؤسسة اللامي الخيرية

ثالثاً: منطقة المدينة المنورة

م	اسم المؤسسة
1	مؤسسة سنابل المدينة المنورة للأعمال الخيرية

رابعاً: منطقة القصيم

م	اسم المؤسسة
1	مؤسسة محمد العلي السويلم الخيرية
2	عبدالعزيز بن محمد العوهلي

خامساً: المنطقة الشرقية

م	اسم المؤسسة
1	مؤسسة عبدالعزيز ومحمد وعبداللطيف
2	مؤسسة حسن القحطاني
3	مؤسسة حمد بن محمد الحصيني
4	مؤسسة عبد الرحمن بن صالح الراجحي وعائلتة الخيرية
5	مؤسسة خالد الدبل الخيرية
6	مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية
7	مؤسسة فرحان بن مبارك لخدمة المجتمع الخيرية (سمو)

سادساً: منطقة عسير

م	اسم المؤسسة
1	مؤسسة فيصل بن محمد بن مجري

2. الاتجاهات العلمية في دراسة الجمعيات والمؤسسات الخيرية:

تقوم الجمعيات والمؤسسات الخيرية على أساس تصوري يرى أن أعضاء المجتمع الواحد يشعرون بمسئولية اجتماعية تجاه بعضهم البعض وتجاه مجتمعهم، وإذا كانت بعض هذه المسئوليات يتم تحقيقها وفق أطر الحياة الاجتماعية التلقائية من خلال أداء أفراد المجتمع لأدوارهم الاجتماعية داخل نطاق الأسرة أو الحي من خلال علاقات التكافل المختلفة , فإن البعض الآخر من هذه المسئوليات يحتاج إلى تنظيم محدد الملامح يساعدهم على تنظيم التعاون فيما بينهم وتخصيص جزء من مواردهم لتقديم المساعدة وتوفير الخدمة غير المتاحة في مجتمعهم لبعضهم أو للمجتمع ككل .

فهي أطر منظمة لمشاركة أعضاء المجتمع في جعل مجتمعهم بيئة صالحة ومريحة لمن حرمتهم ظروفهم الخاصة, أو صور التنظيم الاجتماعي التلقائية , أو الأطر التنظيمية الرسمية من تحقيق احتياجاتهم (رجاء عبدالودود،2000م،ص:107) .

والجمعيات والمؤسسات الأهلية هي إحدى ثلاث صور تنتظم حولها الحياة الاجتماعية في المجتمع المحلي, فهناك الجماعات الأولية القائمة بشكل تلقائي كالأسرة والجيرة , وهناك المؤسسات والتنظيمات ذات الطابع الرسمي كالمدرسة، ثم هناك الجمعيات والمؤسسات الأهلية شبه الرسمية .

ولكي نفهم مكانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومدى وحدود وظيفتها كقناة للمشاركة يفضل أن يتم ذلك في ضوء تحليل سريع ومبسط للحياة الاجتماعية –للإنسان والمجتمع– , فقد ذكر ألكس إنكلز A.Inkeles أن على الباحث أن يقوم بوضع نموذج أو أكثر في ذهنه يمثل التصورات العامة عن الموضوع الذي يدرسه, ويعتبر هذا النموذج بمثابة صورة عقلية تكشف عن العلاقات القائمة بين مختلف جوانب موضوع دراسته.

فالإنسان كائن حي له احتياجات أساسية لازمة لبقائه وكذلك المجتمع كائن اجتماعي له لوازم ضرورية لاستمرار حياة الناس معاً . وقد اكتشف الإنسان منذ وجد على سطح الأرض قيمة العيش في جماعة , وتبادل التعاون لإشباع هذه الاحتياجات , ويمكن القول أن حياة الإنسان قد انتظمت وفق شكلين من أشكال التعاون أحدهما يتم عبر الأجيال , حيث يحتاج الجبل الصاعد إلى الجيل السابق كي يتعدى مرحلة النمو الأولى وتتحقق له الإعالة ويكتسب مهارات الحياة وخبراتها ثم يعود الجيل الصاعد فيقدم المعونة للجيل السابق حينما يصل إلى مرحلة من السن لا تمكنه – بحكم الشيخوخة – من أداء متطلبات الحياة , أما الشكل الآخر من أشكال التعاون فهو الذي يتم داخل الجيل الواحد حيث يحتاج الإنسان إلى تبادل الجهد والفكر والمنافع مع أبناء جيله من أجل تسهيل مهمة بقائه في الحياة .

وقد نمت عدة صور تلقائية لأشكال التعاون هذه وأصبحت ذات أطر اجتماعية مستقرة , وتحولت إلى أدوار اجتماعية ملزمة لمن يحتلون هذه الأدوار, وظهرت بالتالي صور للتجمعات البشرية كالأسرة والقبيلة وجماعة الجيرة وغيرها, كما ظهرت النظم الاجتماعية كالنظام الاقتصادي والتعليمي والديني وغيرها في صور تلقائية. وقد أصبح الإنسان يشبع العديد من احتياجاته داخل هذه الجماعات الأولية وفق نظام غير مكتوب يتعلمه الفرد خلال حياته الاجتماعية .

وعلى الطرف الآخر, ومع تعقد الحياة الاجتماعية واتساع نطاق المجتمعات ونموها ظهرت التنظيمات الرسمية التي تقوم على التعاون غير المباشر بين أفراد لا يمثلون جماعات أولية , ولا تتحدد العلاقة بينهم على أساس أدوار يحددها العرف , وتبلورت بالتالي النظم البيروقراطية الرسمية الحديثة .

فالحاجة إلى الطعام على سبيل المثال يتم إشباعها وفق علاقات التعاون التلقائية – عبر الأجيال – حيث يتحقق إشباع هذه الحاجة للطفل من خلال الوالدين كجيل سابق , ثم

يعود الطفل ليردها حين يكبر حيث يتولى توفير الطعام والرعاية للوالدين في شيخوختهما داخل إطار الأسرة كجماعة أولية للتعاون عبر الأجيال .

وعلى نفس الطريقة وداخل نفس الإطار يكون التعاون بين أبناء الجيل الواحد , فالزوج والزوجة يتبادلان الجهد والمنفعة لإشباع هذه الحاجة , وتتم هذه الصورة من التعاون بينهما بصورة متداخلة تداخلاً شديداً يرتبط بالمشاعر الوجدانية والالتزام الأخلاقي والعقيدة الدينية , ولكن تطور الأمور قد أدى إلى قيام شكل آخر من التعاون غير المباشر , حيث تحولت فيه حاجة كل فرد إلى مجموعة من الأنشطة الجزئية التي تمثل أدوارا محدودة وغير مباشرة ويقوم بها فرد تجاه آخر أو آخرين لا تربطه بهم تلك الرابطة الأولية . فهذا يزرع الأرض وهذا يحصد القمح وثالث يطحن الحبوب ورابع يعد الخبز , حتى يصل الطعام إلى فرد ما ليشبع به حاجته إلى الطعام دون أن يعرف كم يد تدخلت في إعداده , ولذلك كان لابد من التنظيم المرسوم والمدون لهذه الأدوار البسيطة التي انفصل كل منها عن إطار الجماعة الأولية ليشكل تنظيماً بيروقراطيا مستقلاً بذاته , وبذلك عرف الإنسان هذه النظم والمؤسسات الرسمية كشكل غير مباشر من التعاون , أو التضامن العضوي كما يطلق عليه (دوركيم) .

وبين الجماعات الأولية والمؤسسات الرسمية كأطرين لإشباع الاحتياجات تقف العديد من المواقف التي لا تتمكن فيها بعض الفئات من إشباع احتياجاتها , فقد تعجز الجماعات الأولية عن توفير هذه الاحتياجات , كما تعجز بعض الفئات عن الوفاء بشروط هذه الاحتياجات من خلال المؤسسات الرسمية ذات القواعد المكتوبة الصارمة . وخلال انتقال أطر إشباع الاحتياجات من الجماعات الأولية إلى المؤسسات الرسمية , تظل بعض هذه الاحتياجات دون إشباع مناسب إلى أن تتمكن المؤسسات الرسمية من أن تضع لها الإطار المكتوب المحدد والتنظيم المقبول والمناسب , هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض الاحتياجات التي تستجد , ولا تجد لها مكاناً بين هذين الإطارين للإشباع .

والجمعيات الأهلية – أو المؤسسات التطوعية كما يسميها (وارتر بلومبرج W.Btoomberg) – تقع في مكانة وسط بين هذين الكيانين الاجتماعيين : بين التنظيمات الكبيرة الحجم ذات البناء والتنظيم الرسمي من ناحية , وبين الأنساق الاجتماعية غير الرسمية من ناحية أخرى , فمثل هذه التنظيمات التطوعية تجمعات ذات استمرارية إلى حد كبير, وهي ذات تنظيم رسمي إلى حد معقول ولكن أعضاءها ينتمون إليها باختيارهم، فجماعات الأصدقاء مثلاً لاتحتوي على أي تنظيم رسمي بحيث ندخلها ضمن هذا النمط , والمصنع من ناحية أخرى منظم بشكل رسمي خالص, بالإضافة إلى أنه من الصعب أن يختار المرء فيه أن يعمل , أو حتى ما إذا كان يعمل أم لا , وذلك على عكس الحال بالنسبة للاختيار المسموح به في التنظيمات التطوعية .

بناء على هذا الأساس التصوري لنشأة وقيام الجمعيات الأهلية أو المؤسسات التطوعية, يمكن أن نستخلص عدداً من التحليلات التصورية المرتبطة باستمرارها ودورها . فمن المحتمل أن تقل الحاجة إلى هذه الجمعيات حيث تزداد قوة وفعالية الجماعات الأولية , أو التنظيمات الرسمية . فقدرة إحداهما أو كليهما معاً على إشباع أكبر قدر من الاحتياجات لأكبر عدد من أفراد المجتمع يقلل الحاجة إلى وجود هذه الجمعيات . ومع ذلك فإن الحاجة إلى الجمعيات تظل حاجة اجتماعية قائمة –ولو عند الحد الأدنى – في كل المجتمعات تقريبا , وتزداد الحاجة إلى هذه الجمعيات كلما تحللت روابط الجماعات الأولية , أو نقصت كفاءة التنظيمات الرسمية. ولاشك أن زيادة معدلات التغير الاجتماعي واتساع فرص الحراك الاجتماعي, والزيادة السكانية السريعة كلها ذات تأثير في زيادة الحاجة الاجتماعية إلى نشأة الجمعيات الأهلية . لما تحدثه كل هذه العوامل من تأثير على الروابط الاجتماعية الأولية من ناحية , وعلى قدرة التنظيمات الرسمية على الاستجابة السريعة لإشباع احتياجات أعضاء المجتمع من ناحية أخرى.

ومن المنظور الفردي , ورغم تعدد العوامل التي تؤدي بالفرد إلى المشاركة من خلال هذه الجمعيات الأهلية , نجد أن هناك فارقاً بين هذه القناة وغيرها من قنوات المشاركة على المستوى المحلي . فالمشاركة –من قبل الفرد – في تنظم وتمويل وممارسة نشاط الجمعيات الأهلية ينهض في الغالب على رغبة المشارك في المساهمة في إشباع احتياجات فئة في المجتمع , أو صياغة طريقة أفضل في الإشباع للمجتمع ككل عن طريق تخصيص موارد إضافية ذاتية من العضو المشارك وغيره من الأعضاء القادرين في المجتمع المحلي . أما أساس المشاركة في المجالس الشعبية المحلية مثلا فهو ينهض – من الناحية النظرية على الأقل – على رغبة المشارك في توجيه الموارد المحلية الأساسية في المجتمع لإشباع الاحتياجات المجتمعية , ورغبة الفرد أيضاً في اقتسام القوة والتأثير في صنع القرارات المتعلقة بذلك .

والفارق في نوعية المشاركين في هاتين القناتين فارق في (الوعي بالحق) في حالة المجالس المحلية (والوعي بالواجب) في حالة الجمعيات الأهلية . والمشاركة في الحالة الأولى طلب للحق , أما في الحالة الثانية فهي بذل للعطاء . وغياب أو ضعف المشاركة في الجمعيات الأهلية يحتاج إلى تفسير. (رجاء عبدالودود،2000م،ص:108).

3.الدور التكاملي بين القطاع الحكومي والخاص والخيري:

يتطلب تخطيط وتنفيذ خطط التنمية تضافر كافة جهود المجتمع الرسمية وغير الرسمية على المستويين المحلي والوطني من أجل تنفيذ المشاريع التنموية وصيانتها ، والدولة بمؤسساتها الرسمية تبذل ما في وسعها من أجل إحداث التنمية في المجتمع كجزء من مهامها وواجباتها تجاه شعبها، إلا أن الدولة مهما أوتيت من قوة لا تستطيع وحدها أن تنفذ جميع بنود خطط التنمية، فإمكانات الدولة محدودة ، الأمر الذي يستدعي مشاركة وتعاون المواطنين أفراداً وجماعات في تنفيذ خطط التنمية ، بحيث يتطوعون للقيام ببعض المهام والأعمال التي تساعد على دفع عجلة التنمية في المجتمع ، وهنا يأتي دور وأهمية العمل التطوعي في العملية التنموية ، بل أصبح العمل التطوعي اليوم وحجم الانخراط فيه رمزاً من رموز تقدم الأمم وازدهارها ، فالأمة كلما ازدادت في التقدم والرقي ازداد انخراط مواطنيها في أعمال التطوع الخيري (حميد الشايجي،1431ه، ص:240).

ومن المناهج المتبعة في إحداث التنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية مايلي:

المنهج الأول : أن تقوم الحكومة بتوفير الخدمات : ويتم ذلك من خلال تحديد البرامج اللازمة لرفع مستوى الخدمة على النطاق المحلي بالتعاون مع القيادات المحلية دون الاهتمام جدياً برأي المواطنين على افتراض أنهم لم يصلوا إلى المستوى العلمي الذي يجعل لهم رأياً يعتد به عند الأخذ بالأساليب العلمية، ويمتاز هذا المنهج بجوانب إيجابية إلى حد ما ومنها: إمكانية التخطيط على مستوى وطني عام، وتوفير الخدمات طبقاً لما يراه المخططون، إلا أنه يؤخذ على هذا الأسلوب أنه يؤدي إلى عدم فاعلية المواطنين وسلبيتهم، وتخوف أفراد المجتمع من البرامج التنموية مما يؤدي إلى ضياع الجهود الذاتية.

المنهج الثاني: استثارة المواطنين لتبني المسئوليات لتنمية مجتمعاتهم، ويتم ذلك عن طريق الجهود الذاتية مع تدعيمهم وتعريفهم بالجهود الحكومية لرفع مستوى المعيشة وهذا المنهج يعتمد بشكل كبير على أثر الجهود الذاتية ويتخذها وسيلة حيوية لتنمية المجتمع المحلي حيث

يقوم فيها الممثلون الحكوميون مع المواطنين بدراسة احتياجات المجتمع الأساسية مترجمة إلى مجموعة من المشروعات التي يتبناها المواطنون.

ويمتاز هذا المنهج بمشاركة المواطنين مشاركة فعلية وتجاوبهم منذ البداية في التخطيط أو التمويل والتنفيذ ثم المتابعة والتقييم.

المنهج الثالث : المنهج التكاملي : وهو الذي يجمع بين المنهجين السابقين حيث يتم الجمع بين عملية تنسيق الجهود والخدمات الحكومية، والاستفادة من جهود الأهالي وإرشادهم وتوعيتهم بما يدور حولهم كل في ذلك في إطار من التنمية الشاملة.

ولا شك أن الأسلوب الأمثل هو المنهج الثالث حيث يجمع بين مزايا المنهجين الأول والثاني ، وهو ما اتخذته تجربة حكومة المملكة العربية السعودية في تنمية المجتمعات المحلية منهاجاً في تنمية المجتمعات المحلية (السدحان والجاسر،1425هـ، ص:81).

ومن النظريات المفسرة للدور التكاملي بين القطاعات الثلاث مايلي:

نظرية السلم الامتدادي: ونادى بها " سيدني ويب " ، وهو عالم من علماء الاقتصاد ، الاقتصاديون رجال أعمال يخضعون كل شيء لمعايير ومقاييس مقننة، وحتى لا يخرج صاحب هذه النظرية عن المذهب التحليلي في الاقتصاد ، فقد وضع لنظريته عدة افتراضات ، أو مسلمات ، إن لم تتوفر ، تفقد هذه النظرية أهم مقوماتها ، وهذه الافتراضات هي :

الافتراض الأول : إنه ليس هناك حكومة ديمقراطية بغير مسئولية محددة، هذه المسئولية ينص عليها في دستور تلتزم به، وعدم التزامها بمسئولياتها يعتبر نكوصاً منها، وبالتالي لا يكون لها وجود دستوري. ولذا ينبغي على الدولة إعلان مسئولياتها قبل كل من التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، محددة دور وزارات الخدمات في التعليم، والصحة، والشؤون

الاجتماعية، والتموين ، والمرافق ، والإسكان، والداخلية . . إلخ ، حيث تكون هذه المسئوليات حقوقاً لا بد من أدائها للشعب جميعاً ، وإلا فتكون قد قصرت في حق الشعب.

الافتراض الثاني : وهذا يعني أن تحافظ الدولة على ما نسميه بالحد الأدنى لمستوى المعيشة، وعلى هذا الحد الأدنى من المستوى تتضح لنا الحدود لمجموعة الخدمات التي يجب أن تلتزم الدولة بأدائها للناس، بحيث لا يكون هناك أي مواطن محروم من هذه الخدمات ، ما دام شرط الانتفاع متوفراً فيه. فإن سقط أي مواطن على غير إرادته ، ولأي سبب عن هذا الحد الأدنى، فإن من حقه أن يقاضي الدولة، وإذا ما تعدد تقصير الدولة في أداء هذه الخدمات ، فتصبح وقد تحررت من التزامها أمام الشعب ، فلا يستحق لها، بل ولا يكون لها حق الوجود.

الافتراض الثالث : ولكن يجب أن يوضع في الاعتبار ، أن كل ما تقدمه الدولة من خدمات، مرتبط دائماً بما تملكه من موارد وإمكانيات ، ومن ثم فسوف يظهر على خط الحد الأدنى لمستوى المعيشة بعض الثغرات ، الناتجة من قلة موارد الدولة، وقصور إمكانياتها. وهنا ، يجب أن ينطلق الشعب بالجهود التطوعية عن طريق الجماعات ، والهيئات ، والتنظيمات الأهلية ، لسد هذه الثغرات، وبذلك تكون هناك شراكة في المسئولية الاجتماعية بين ما هو حكومي من جانب ، وبين ما هو أهلي من جانب آخر .

الافتراض الرابع :

إن الهيئات الأهلية ، لا تستطيع تعميم خدماتها لكل الناس كالأجهزة الحكومية وذلك لضعف مواردها ، وقصور إمكانياتها فهي إذن تقتصر خدماتها على مناطق معينة، أو على فئات خاصة ، إلا أن أهم ما يميز هذه الجهود الأهلية، أنها تنطلق بصورة مرنة في الابتكار والإبداع والتجديد.

وعلى الرغم من ذلك، فربما يتراكم نوع من الخدمات الأهلية، لا يلبث أن يثير اهتمام الرأي العام، فيطالب بتعميمه، والمطالبة بتعميمه يعني انتقاله من مسئولية الهيئات الأهلية، إلى مسئولية الحكومة (إبراهيم المليجي، 2000م، ص:287)، أي أن العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الأهلي علاقة رأسية تراكمية، دور الدولة في البداية يستكمل بدور القطاع التطوعي، وتسمح هذه النظرية بوجود التنافس بين القطاع الحكومي والقطاع التطوعي لما فيه الخير بالنسبة للجميع (أحمد مصطفى ومحمد عبدالفتاح، 2010م، ص:116).

ومن النظريات كذلك نظرية الأعمدة المتوازية :

ونادى بها جراي ، وهي من وجهة نظر صاحبها ، أكثر عملية من نظرية سيدني ويب، حيث لاحظ أن كثيراً من الحكومات ، تتعهد أمام شعوبها ، بتنفيذ خطط وبرامج ضخمة، ثم لا تستطيع أن تفي بوعودها، وربما كانت هذه العهود وهمية، تتخذها بعض الحكومات كدعاية لها، لتحتل عن طريقها بعض مراكز السلطة.

كما أن أي دولة لا تستطيع أن تسلم من ملابسات العصر، ومفاجآت الحياة الطارئة، والتي قد تواجه الحكومة بمسئوليات لم تتوقعها ومثال ذلك، مفاجأتنا بحرب عام 1967، وحرب عام 1973، حروب امتصت معظم ما تملكه الدولة من موارد وإمكانيات ، فكيف تستطيع الدولة الالتزام بحد أدنى من مستوى المعيشة مع مفاجآت العصر. ولذلك فصاحب هذه النظرية ، لا يفترض لنظريته افتراضاً إلا لما ما هو منطقي ومعقول (إبراهيم المليجي،2000م، ص: 290) وتتناسب هذه النظرية مع أيديولوجية وموارد وإمكانيات المجتمعات النامية والتي لا تستطيع مواردها أن توفر لأفراد المجتمع إلا الحد الأدنى من الرعاية الاجتماعية (أحمد مصطفى ومحمد عبدالفتاح، 2010م، ص:114).

وترى هذه النظرية أنه لا يمكن قيام مجتمع يسعى لتحقيق الرفاهية الاجتماعية بغير وجود شركة وتعاون وتضامن بين الأجهزة والهيئات الحكومية من جانب ، والأجهزة والهيئات الأهلية من جانب آخر، فكلاهما متم للآخر. ولكن صاحب هذه النظرية ، يشترط شرطاً هاماً ، مؤداه أنه ينبغي ألا تتكرر الخدمات التي تقدم للناس من كلا الجهتين الحكومية والأهلية ، وألا تتعارض مع بعضها البعض.

فإذا أخذت الدولة على عاتقها مسئولية التعليم الابتدائي، فقد لا تستطيع تغطية احتياجات الناس جميعاً وتوفر مكاناً لكل تلميذ، ومن هنا تبدو في الميدان جهود الهيئات الأهلية والحلول الذاتية التي يقدمها الناس طواعية فينشئون المدارس الخاصة . المهم ألا يتكرر العمل في جبهة واحدة (إبراهيم المليجي، 2000م، ص:291)، والأهم من ذلك أنهم يرون أنه إذا استحدث من الأمور ما يدعو الدولة إلى أن تتبنى تغطية أحد المجالات التي لم تطرقها من قبل والتي كان يعمل بها القطاع التطوعي فإن على القطاع التطوعي أن يترك العمل في هذا المجال تماماً ويبحث في توظيف إمكانياته في طرق مجال جديد للرعاية يكون المجتمع في حاجة إليه. ولذلك سميت هذه النظرية بالأعمدة التي تتوازى فلا تتعارض أو يقطع بعضها مسار البعض الآخر فيحدث التداخل أو التكرار، فهي تعمل باستراتيجية تكثيف الخدمة (أحمد مصطفى ومحمد عبدالفتاح، 2010م، ص:115).

وبالنظر إلى النظرية الوظيفية الجديدة ، التي تقدم وصفاً عاماً للعلاقات المتبادلة يلاحظ ما يلي:

– تقوم فكرة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني عل ى التعاون والتكامل فيما بين الأطراف الثلاثة مع تحديد مجالات العمل والنشاط لكل طرف بهدف تعبئة أفضل لإمكانات المجتمع وإدارة أكثر رشاداً لشئون الدولة .

- تغير النظرة السائدة في كل دول العالم حول استناد التنمية في كل أصولها ونتائجها علي دور الدولة فقط أو دور القطاع الخاص فقط ، حيث أصبح هناك اقتناع بأن تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة قائم بصورة أساسية على توفير فرص المشاركة لكل المجتمع بكل فعالياته وبمختلف تنظيماته.

- تعد الجمعيات الأهلية أكثر قدرة وفاعلية على تحديد احتياجات وأولويات السكان في مجتمعاتها المحلية بكفاءة وواقعية ، ولذا فالجمعيات الأهلية لها علاقة وظيفية تبادلية مع الدولة والقطاع الخاص في إطار تحقيق الأهداف التنموية المختلفة .

- تمثل الجمعيات الأهلية وحدات بنائية في المجتمع، بما تستهدفه من إشباع لاحتياجات الأفراد والجماعات لتحقيق التنمية المستدامة المتواصلة المنشودة في المجتمع ، ولذا فالجمعيات الأهلية تمثل منظمات ربط ووصل بين مكونات المجتمع (محمد عبد المجيد ، 2006م، ص:6).

4. المنظور الإسلامي للتنمية:

يعتبر الدين الإسلامي عقيدة وشريعة منطلقاً للتنمية الاجتماعية بمفهومها الشمولي حيث إن الإسلام اهتم بالإنسان الذي كرمه الله واستخلفه في الأرض ورسم له أسلوب عزته وسموه وتفوقه ، كما اهتم بالجماعة والمجتمع حيث رسم لهما عوامل التكامل والتكافل والتقدم والنمو في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ويمكن إيجاز أهم جوانب الارتباط الوثيق بين الإسلام وقضايا التنمية في النقاط التالية:

1. البعد العقائدي:

- ارتبط خلق الإنسان – كإنسان – في الدين الإسلامي بالتكريم والرفعة والعزة ، وهذا يعني أن الجنس البشري منذ خلقه هو أفضل المخلوقات عند الله ، وجدير به أن يعمل وأن يكون على هذا المستوى من التكريم الإلهي حتى أن الله يباهي به الملائكة في مواقف معينة . (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) [البقرة : 30] (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آَدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ) [الإسراء – 70] .
- ارتبط وجود الإنسان على الأرض بتنمية الأرض وتعميرها بعد عبادة الله سبحانه وتعالى – قال تعالى (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) [الذاريات – 56] . وقال أيضاً (هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) [هود – 61] . وقد حمل سبحانه وتعالى بني آدم في البر والبحر ليؤدوا واجباتهم المفروضة عليهم وهي واجبات الاستخلاف والقيادة والتعمير والتنمية (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آَدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) [الإسراء – 70] .
- ارتبط خلق الله سبحانه وتعالى للبشر ذكوراً وإناثاً وجماعات وقبائل وشعوباً بالتعارف والاحتكاك ثقافياً ، والتعاون على البر والتقوى وتحقيق الاستفادة المتبادلة من خبرا ت بعضهم البعض (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) [الحجرات – 13] .
- أعلى الإسلام من قيمة العمل باعتباره أنه السبيل إلى رضاء الله سبحانه وتعالى ، وهو الوسيلة إلى إشباع حاجات الإنسان المشروعة وهو السبيل إلى تعمير الأرض والتنمية في

كل المجالات والعمل الذي يعلي الإسلام قدره ويرفعه إلى مراتب العبادة ، وهو ذلك العمل المشروع البعيد عن الانحرافات ، والعمل المتقن الذي يخلص فيه العاملون . وقد وصف الله نفسه بأنه صانع يتقن صناعته كما يتقن كل شيء ويحسن كل شيء خلقه (صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ) [النمل – 88] ويقول تعالى : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ) [السجدة – 7] . ويقول عليه الصلاة والسلام " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه " ، ويلاحظ في القرآن الكريم أن الله سبحانه وتعالى يقرن في الكثير من المواضع بين الإيمان والعمل الصالح (والذين آمنوا وعملوا الصالحات) والعمل الذي يقصده الإسلام يتسع ليشمل العمل العقلي والعمل اليدوي المقترن بالتفكير معاً وهما السبيل الصحيح للتنمية يقول تعالى (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ (190) الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ) [آل عمران 190 – 191] . وتحض التوجيهات النبوية الشريفة على عمل اليد " ما من نبي إلا وكان يأكل من عمل يده ، وكان نبي الله داوود يأكل من عمل يده " . " من بات كالاً من عمل يده ، بات مغفوراً له " . وليس من المصادفة أن جميع أنبياء الله كانوا من العاملين إعلاء لقيمة العمل وتقديراً لأهله ، فيروى أن نوحاً كان نجاراً وإدريس خياطاً وموسى راعياً ، ومحمد راعياً وتاجراً عليهم جميعاً صلاة الله وسلامه . ويتعهد الله سبحانه وتعالى أنه هو الذي يحاسب على عمل الإنسان وأنه سبحانه لا يضيع أجر من أحسن عملاً (إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) [الكهف : 30] .

- يربط الإسلام بين العمل والعلم ، فالعمل الصالح هو الذي يستند إلى العلم السليم ، ويعلي القرآن في أكثر من موضع من قدر العلم والعلماء ويؤكد أهمية طلب العلم ، ومن المعروف أن العلوم النظرية والتطبيقية هي السبيل إلى التقدم والتنمية في كل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلوم في الإسلام ليست قصراً على العلوم الدينية فقط ولكنها تمتد لتشمل كل العلوم التي تدرس الجمادات والنباتات والحيوان والإنسان ، فالعلم في الإسلام هو مطلق العلم بشرط ألا ينطلق من منطلقات مغرضة أو منحرفة (مثل العلوم العنصرية مثلاً) وهدف العلم التوصل إلى الحقائق والقوانين التي تحكم

الظواهر ، وهي كلها شواهد على عظمة الله سبحانه وتعالى في كل مجال (وحدة المكونات العضوية – وحدة القوانين الطبيعية .. تدل على وحدانية الخالق) وهدف العلوم في الإسلام تحقيق مصالح الناس في دنياهم وتحسين ظروف حياتهم المعيشية وهذا هو جوهر التنمية بمفهومها الشمولي: فقد سخر الله سبحانه وتعالى كل ما في السموات والأرض للإنسان ودعاه للانتفاع بها ولا يكون ذلك إلا بالمعرفة العلمية الدقيقة قال تعالى : (أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) [لقمان – 20] وقال تعالى في سورة إبراهيم (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ (32) وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ (33) وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ) [إبراهيم : 32- 33- 34] وقال تعالى (وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا) [النحل : 14] وقال تعالى : (وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ) [الجاثية : 13]، (نبيل السمالوطي، 1418، ص:322)

2. البعد الاجتماعي:

- يسعى الإسلام إلى القضاء على التبعية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع المسلم . وهذا هو غاية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تعالجها جميع الاتجاهات النظرية المتصارعة . فالمبدأ الإسلامي الذي يذهب إلى أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب – والحياة الاقتصادية تتطلب ثلاثة أنشطة وهي الزراعة والصناعة والتجارة . ولهذا وجب تنمية هذه المجالات والتنسيق بينها بشكل يحقق النمو والاستقلال الاقتصادي وقد أوضح ابن تيمية في كتابه " الحسبة " أن واجب الدولة أن تتدخل بالتنظيم والإجبار لإيجاد حاجات الأمة من الصناعات والزراعات والمرافق المعاشية العامة ، وإعداد من يصلحون لها ويقومون بها . ويشير ابن تيميه " إلى ضرورة تدخل الدولة في تحديد أجور العمال وتحديد أسعار السلع في حالة المغالاة " وهذا ما ذكره الشيخ محمود شلتوت في كتابه " الإسلام عقيدة وشريعة " .

وهذا يشير إلى أن الإسلام سبق كل الاتجاهات الحديثة في الأخذ بمبدأ التوجيه الاقتصادي وتطبيق الاقتصاد الموجه تحقيقاً للتوازن بين الفردية والجماعية وتحقيقاً للنمو الاقتصادي والاجتماعي للإنسان والمجتمع في ضوء العدالة والمساواة والأخوة بمفهومها الإسلامي الصحيح وليس بالمفهوم الليبرالي أو الماركسي القاصر (نبيل السمالوطي ، 1418، ص:336) .

- للإسلام أسلوبه المتميز في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، فمواجهة مشكلة الفقر تقوم على عدة أسس منها تمكين كل قادر على العمل أن يعمل وهذا واجب من واجبات الدولة ، سواء أكان العمل يدوياً أو ذهنياً . وقد كرم الإسلام كلاً من العاملين حتى لا يكون هناك احتقار للعمل اليدوي وبالتالي لا يوجد تفاوت بين الناس مصدره طبيعة العمل فكل الأعمال مكرمة طالما أنها شريفة . والإسلام يتيح الفرصة لكل ذي موهبة وقدرة من الانتفاع بموهبته وقدرته ، وفي هذا ما يحقق النمو للفرد وللمجتمع معاً . وبالنسبة للعاجزين عن الكسب بسبب الشيخوخة أو المرض أو الأنوثة أو الصغر أو اليتم فإن الإسلام يؤمن لهم حياة كريمة عزيزة عن طريق عدة مصادر منها الزكاة المفروضة ، والنفقات الواجبة ، والكفارات والصدقات ، ثم هناك بي ت مال المسلمين وللفقير حق في هذا المال يعطى منه بانتظام . ويواجه الإسلام مشكلة التمايز والصراع الطبقي حيث يوضح حقيقة أن الإنسان هو أكرم المخلوقات وأن الله كرمه (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آَدَمَ) [الإسراء- 70] وأن الناس كلهم يرجعون إلى أصل واحد وهو آدم ، وآدم من تراب . و أن معيار التمايز بين البشر ليس هو اللون أو الثراء أو الجاه أو السلطان .. الخ لكنه هو التقوى (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) [الحجرات : 13] فالفقر والغنى في نظر الإسلام حقيقتان من حقائق الوجود الإنساني (نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ) [الزخرف] . أما المعيار الثاني للتمايز بين البشر فهو " العلم " (يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آَمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) [المجادلة – 11]. وقد عمل الإسلام على معالجة الطبقية القائمة على أسس اقتصادية من خلال نظم الزكاة والنفقات وكفالة الدولة للفقراء والمحتاجين من العجزة

الذين ليس لهم أقارب أغنياء ، ومن خلال ضوابط الملكية الخاصة ، ومن خلال الحيلولة دون تضخم الثروات عن طريق الميراث الشرعي . كما عالج مشكلة الطبقية النفسية (الغرور والكبر ...) عن طريق العبادات حيث تسوي بين الفقير والغني وحيث يشعر الجميع بالخضوع لله سبحانه وتعالى .. والعبادات تهذب النفوس وتؤكد التضامن بين المسلمين . أما الطبقية القائمة على التفاوت المعرفي فإن الإسلام يستخدم مصطلح الدرجات ويوظف العلم في خدمة الدين والدنيا بشرط أن يكون ملتزماً بالأطر الإسلامية ، فقد استعاذ رسولنا عليه السلام من شر علم لا ينفع وأفضل الناس من تعلم العلم وعلمه .

كذلك فالإسلام يواجه مشكلة البطالة والتسول بالدعوة إلى العمل لكل قادر عليه ، بوصفه الأساس للتمايز بين الناس (وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا) [فصلت – 33] . وهو السبيل إلى تعمير الكون وتحقيق التقدم والتنمية . وقد وجه القرآن الكريم أنظار المسلمين إلى تسخير الله كل ما في الأرض والسماوات والبحار للإنسان وما على الناس بعد هذا إلا السعي والعمل لاستغلال هذه الموارد الاقتصادية والتمتع بزينة الحياة الدنيا وطيباتها في إطار ما رسمه الله من ضوابط . ويرى الفقهاء أن من واجب الحاكم الإسلامي تأمين العمل لكل قادر عليه ، وعلى الدولة تأمين وسائل العمل للعمال بغض النظر عن درجة بساطتها وتعقيدها ، وقد خول الإسلام للحاكم أن يلزم أصحاب العمل بتشغيل العمال إذا امتنعوا عن ذلك ظلماً ، كما أجاز له إلزام العاملين الراغبين عن العمل الذي يجيدونه على ممارسة هذا العمل إذا اقتضت المصلحة ذلك وهذا ما ذكره ابن القيم الجوزية في كتابه " الطرق الحكيمة " ، فبعض الأعمال قد تكون فرض عين على بعض الأشخاص القادرين عليها في حال الاحتياج إليها وعدم وجود غيرهم. وللفقهاء كلام دقيق في هذه الجوانب . وينبه الإسلام إلى خطورة البطالة لما يمكن أن تؤدي إليه من انحرافات فكرية وسلوكية فقد قال الإمام أحمد " إذا جلس الرجل و لم يحترف دعته نفسه إلى أن يأخذ ما في أيدي الناس " . والإسلام يحارب البطالة في كل أشكالها (بشرط القدرة على العمل) حتى لدى غير المسلمين داخل

الدولة الإسلامية. وهذا من شأنه توجيه الطاقة البشرية داخل المجتمع نحو التنمية والعمل المنتج المثمر (نبيل السمالوطي، 1418، ص:334).

3. البعد التعليمي:

– اهتم الإسلام بالتنمية التعليمية والتربوية بشكل واضح ، فالعلم كما سبق قيمة كبرى من قيم الإسلام ومعيار أساسي للتمايز بين الناس وأول سورة نزلت على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بدأت بكلمة " إقرأ " واهتم الإسلام بمحو الأمية والتعليم لدرجة أنها كانت مدخلاً للتحرر من الأسر في الحروب ، وقد تحدث بعض الفقهاء أنه يجب إتاحة الفرصة أمام الجميع لإظهار مواهبهم وقدراتهم واستثمارها في خدمة المصلحة الخاصة والعامة ، وهذا لا يتحقق إلا من خلال نظام تربوي تعليمي متدرج . فالمرحلة التعليمية الأولى تكون عامة للأمة كلها ولا يتخلف عنها أحد (مرحلة إجبارية) . ويدخل المرحلة الثانية من لديه القدرة على متابعة الدراسة ، أما من وقفت به استعداداته عند المرحلة الأولى ، يدخل إلى مجال العمل المناسب حيث يكون منهم العاملون بأيديهم في الزراعة والعمارة والتجارة والصناعات اليدوية وغير ذلك مما لا يحتاج إلى تخصص مهني دقيق . أما من ينهي المرحلة الثانية من التعليم فإما أن يكون لديه القدرة على متابعة التعليم في المرحلة الثالثة حيث التخصص المهني الدقيق ، فنون الطب والعسكرية والقضاء .. الخ . وإما يتوقف ويتجه إلى مجالات العمل الفني التي تحتاجها الأمة (أعمال نصف ماهرة) كالصناعة والمحاسبة . ولا يدخل المرحلة الثالثة إلا من تؤهله قدراته لهذه المرحلة المتخصصة الدقيقة والتي تؤهل بعد التخرج لتولي الوظائف التخصصية العليا . وهذا النظام يتيح أمام الجميع فرصة متكافئة للتعليم ، وفرصة متكافئة للعمل في مجالات يحتاجها المجتمع من جهة وتتفق مع قدراتهم وميولهم واستعداداتهم من جهة أخرى . وعلى الدولة العمل على تأهيل أبناء المجتمع حسب ميولهم وحسب حاجة الأمة ، وإذا تركت الأمة هذا العمل باءت بالإثم ، وقد ذكر الإمام الشاطبي في كتابه " الموافقات " إن القيام بذلك الفرض قيام بمصلحة عامة ، فهم مطالبون بسدها على الجملة (أفراد الأمة جميعهم) فبعضهم قادر عليها مباشرة وذلك من كان أهلاً لها والباقون أن لم يقدروا عليها قادرون على إقامة القادرين . وهذا يعني إن الإسلام أوجب

على الحاكم تأهيل جميع أعضاء المجتمع حسب ما يناسبهم وما يستطيعون القيام به ، وبهذا سبق الإسلام كل النظم التربوية الحديثة التي تحاول الاقتراب من هذه الفكرة في مجال الحديث عن تنمية التعليم (**نبيل السمالوطي، 1418، ص:337**) .

– والحديث عن تنمية التعليم يقود إلى تنمية الشخصية . وقد سبق أن ذكرنا أن هناك مدخلاً مطروحاً في التنمية أطلقنا عليه المدخل السيكولوجي يربط أنصاره بين التنمية ونماذج الشخصية ، ومثال هذا " افريت هيجن " E.Hagen الذي يحاول علاج التنمية الاقتصادية من خلال أساليب نفسية ، يربط بين النمو الاقتصادي وبين الشخصية الابتكارية Creative Personaliy ، و " ودافيد ماكليلاند " D.Mc Clellandالذي يرى أن الشخصية هي المحرك الأول للتغير والتنمية الاقتصادية وهو يؤكد على الروح الريادية Interpreneurial Spirit وهو يربط بين التنمية وبين الشخصية المنجزة التي لديها الحاجة إلى الإنجاز The need for achievement ، ونفس الشيء بالنسبة " لشومبيتر " الذي يربط التنمية الاقتصادية بالقدرات الريادية التي يتمتع بها رجال الأعمال . وإذا حاولنا فهم الشخصية الإسلامية كما يحددها القرآن الكريم والسنة المطهرة وكما أفاض فيها الفقهاء نجد أنها تجمع كل هذه الخصائص إلى جانب شيء هام وأساسي وهي أن هذه الخصائص (الإنجاز – الابتكارية – حب العلم والعمل – القدرة على مواجهة المشكلات – الدقة – الصدق – الأمانة .... الخ) تنبثق من الإيمان بالله وتنطلق من دوافع إيمانية تمثل قوة دفع كبيرة أقوى من كل الدوافع والمنطلقات الوضعية ، وقد حدد الإسلام أساليب تربية هذه الشخصية من خلال القدوة الحسنة والترغيب والترهيب والتوجيه والقصة والمحاولة والخطأ ..الخ.

وتحدد التربية الإسلامية مثلاً علياً وقيماً نهائية أمام النشئ والشباب، وهذا هو أهم ما يحتاج إليه الشباب – القيم – المثل – القدوة . وهذا يدل أن الشخصية الإسلامية قادرة على إطلاق حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل أقوى من كل النماذج التي تحدث عنها أنصار الاتجاه السيكولوجي في التنمية (نبيل السمالوطي، 1418، ص:338).

4. البعد الصحي:

وإذا انتقلنا إلى مجال التنمية الصحية فيكفي القول أن الإسلام هو دين النظافة والقوة فالنظافة من الإيمان ، وهناك الكثير من التوجيهات الإسلامية للعناية بالصحة والأخذ بأساليب الإرشاد الصحي والوقاية والتداوي أو العلاج . والبعد عن كل ما يفسد الصحة كالسكر وأكل الدم والميتة ولحم الخنزير.. فالتوجهات المتعلقة بالوضوء والطهارة وتجنب الحائض والاهتمام بالرضاعة الطبيعية للأطفال وتوجيه الناس إلى التداوي بما هو حلال طيب وأن الله لم يوجد داء إلا وخلق له الدواء ، والأمر يتجنب اللواط والزنا .. كل هذا دعوة إلى الاهتمام بالصحة والتنمية الصحية ، وقد ثبت أن الابتعاد عن هذه التوجيهات الإلهية يوقع الإنسان في التهلكة . ويكفي أن نشير في هذا إلى أن أخطر أمراض العصر الإيدز والأمراض النفسية الكبرى والسرطان ينجم عن الابتعاد عن التوجيهات الإسلامية (نبيل السمالوطي ، 1418، ص:339) .

5. البعد الاقتصادي:

- يدعو الإسلام الناس إلى الإنتاج والعمل على استثمار الموارد المتاحة لهم سواء أكانت مادية أم مالية أم بشرية وتوظيفها بما يحقق أعلى عائد ممكن في إطار ضوابط محددة ومحكمة تحقق التوازن بين صالح الفرد وصالح الجماعة – ونلاحظ أن المنظور الإسلامي للثروة المادية يعد جزءاً أساسياً من صلب العقيدة الإسلامية ، وقد جعل الإسلام للثروة – بكل أشكالها – وللمال مكانة كبيرة وأعطاها القيمة الواقعية التي يستحقها حتى أن القرآن الكريم وصف المال بأنه زينة الحياة الدنيا وسوى في ذلك بينه وبين الأبناء، ووصف الأموال بأنها قوام للناس من معاشهم ومصالحهم الخاصة والعامة .

والإسلام يدعو إلى تحصيل الثروة والأموال من خلال مختلف الأساليب المشروعة ، وفي هذا دعوة إلى التنمية الاقتصادية بأعمق صورها . وأساليب تحصيل الثروة والمال في الإسلام متعددة ، فهناك التجارة (لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ (1) إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ) [قريش 1-2] وهناك الزراعة حيث يوجهنا القرآن الكريم إلى إحياء الأرض وزراعتها واستثمارها بقول ه

تعالى (فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ (24) أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا (25) ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا (26) فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا (27) وَعِنَبًا وَقَضْبًا (28) وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا (29) وَحَدَائِقَ غُلْبًا (30) وَفَاكِهَةً وَأَبًّا (31) مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ) [عبس – 24 – 32] . وقد دعا الإسلام إلى إحياء الأرض الموات فقد أفاض الفقهاء في هذه الناحية وهناك باب خاص بذلك في كتب الفقه ويقول عليه السلام " من أحيا أضراً ميتة فله رقبتها " وقد انصرف المسلمون إلى إحياء الأرض الموات تحت تأثير هذا التوجيه الكريم وبدافع التملك والربح الحلال الذي حث الإسلام عليه . وهناك الصناعة . وفي القرآن الكريم توجيها إلى التنمية الصناعية بكل أشكالها في إطار ضوابط شرعية . فقد أشار القرآن الكريم إلى صناعة الحديد (وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ) [الحديد – 25] وصناعة الملابس (يَا بَنِي آَدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآَتِكُمْ وَرِيشًا) [الأعراف – 26] ومثل صناعة المعمار والتشييد والبناء (قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقَيْهَا قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُمَرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرَ) [النمل – 44] وينبه القرآن إلى السعي وابتغاء فضل الله في الأرض بمختلف الأساليب والوسائل (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ) [الملك – 15] و لم يأمر سبحانه وتعالى بالانصراف عن تحصيل الثروة بالأساليب المشروعة إلا للعبادة ، فإذا قضيت الصلاة فإن الناس مدعوون إلى الانتشار في الأرض واستثمار كل طاقاتها ، من خلال التفكير والعمل المثمر . (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) [الجمعة – 10] .

وإذا كان الإسلام يعلي من قيمة العمل المثمر والاستثمار في كل المجالات، فإنه يضع من الضوابط ما يحول دون المشكلات والجوانب السلبية التي تنجم عن غياب الضوابط والقيم الحاكمة كالاستغلال والصراع بكافة أشكاله والتمزق في العلاقات الاجتماعية والانقسام الطبقي الحاد وتزايد حجم الحقد واتجاه الأغنياء نحو مزيد من الغنى والفقراء إلى مزيد من الفقر مما يفتح الطريق أمام ممارسة السلوك الانحرافي بكل صوره وأشكاله (دعارة وقتل وسرقة وعنف وإدمان واعتياد وانحراف الأحداث وانحرافات فكرية وعقائدية ... الخ) . وكل هذه الأمراض الاجتماعية تنجم عن إطلاق التنمية الاستثمارية دون ضوابط حاكمة .

يقول تعالى : (وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) [القصص – 77] وتتضح دعوة الإسلام إلى استثمار الموارد المختلفة من عدة أمور مثل الدعوة إلى العمل بوصفه العامل الأساسي في عملية الإنتاج (وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ) [فصلت – 33] ويقول تعالى (وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) [المزمل – 20] ، والدعوة إلى تجنب الاستثمار الاستغلالي الذي يقوم على الربا والاحتكار لما لها من آثار ضارة على المجتمع والأمن الاجتماعي والاقتصادي والنفسي لأعضائه ، وتحريم الاكتناز والاستغلال (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ) [التوبة – 34] (**نبيل السمالوطي، 1418، ص:327**).

- تقوم التنمية الاقتصادية في الإسلام على أسس بنائية – عقائدية وأخلاقية واجتماعية . وأهم هذه الأسس هي ما يلي :

أ – أن الملك كله لله سبحانه وتعالى أساساً وأن الإنسان مستخلف فيه من أجل التعمير والتنمية وأداء حقوق الله والعباد.

ب – الاقتصاد الإسلامي يتفق مع الطبيعة البشرية حيث يتيح الفرص للاستمتاع بالطيبات ويدعو للتملك والعمل والاجتهاد والاستثمار والثراء ... بشرط عدم الإضرار بالغير وتحقيق الصالح العام وتجنب المحرمات .

ج – تحقيق التوازن بين حاجات الفرد وحاجات الجماعة – ويظهر هذا في نبذ التبذير والإسراف وفي الحث على الاستثمار والتملك –

د – الضوابط الأخلاقية للتنمية الاقتصادية في الإسلام ، وهنا تظهر أخلاقية الاقتصاد الإسلامي وتتمثل هذه الضوابط الاقتصادية للسلوك الاقتصادي في الإسلام في عدة أمور مثل تحريم اكتناز الأموال وضرورة الاستثمار في المجالات التي تعود بالنفع على الفرد وجماعته ومجتمعه، وأداء فريضة الزكاة وواجبات التكافل الاجتماعي والصدقات ، والامتناع عن ممارسة الربا والغش والاحتكار والاستغلال ، وعدم استخدام الثروة للإضرار بالآخرين أو

للحصول على جاه أو سلطة أو مركز اجتماعي من خلال أساليب مرضية كالرشوة بشكلها المباشر وغير المباشر (الهدايا) ، والالتزام بنظام الميراث والبعد عن الإسراف والتقتير ، وهذا هو ما يمكن أن نطلق عليه – الضوابط الأخلاقية للتنمية الاقتصادية (نبيل السمالوطي ، 1418، ص:329).

– يقوم الاقتصاد الإسلامي على أساس واقعي أخلاقي فهو يؤكد أهمية التعاون والتكافل من أجل التنمية والاستثمار وتحقيق التقدم والتوازن الاجتماعي غير أن هذا ليس معناه تحقيق المساواة الحسابية الكاملة بين الناس وجعل الأغنياء والفقراء سواء (كما يدعي بعض أصحاب المذاهب الاقتصادية الوضعية الطوبائية) فالإسلام دين الفطرة يعترف بالواقع وبالتفاوت بين الأفراد في الملكات والمذاهب والذكاء والقدرات والجهد – فلكل سعيه وجهده ومقدرته وخبرته . وقد بحث بعض الفقهاء مثل أبي عبيد القاسم في كتابه الأموال وأبي يوسف في كتابه "الخراج" في القوانين الاقتصادية على أساس تحقيق العدالة الاجتماعية والفرص المتكافئة بين الناس عامة مع ترك المواهب والقدرات الذهنية والبدنية تم ثي في نطاق الغاية العظمى التي يهدف الإسلام إلى تحقيقها في الشريعة وهي المصلحة العامة والعدالة وعدم التعسف – قال عمر بن الخطاب " الرجل وبلاؤه .. الرجل ووفاؤه ... الرجل وقدمه ... الرجل وحاجته " . ويقر الإسلام حقيقة التفاوت الفطري بين الناس في القدرات والاستعدادات والأرزاق والثروات . قال تعالى : (وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ) [النحل – 71] ويقول تعالى : (نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا) [الزخرف – 32] وهذا التفاوت هو الدافع إلى العمل والاجتهاد والسع ي وبذل الجهد للتنمية وتحسين الأحوال ومدخل للتنافس الشريف الذي يحقق المزيد من التنمية والذي يعود بالمصلحة على الفرد والمجتمع معاً .

ويضبط الإسلام هذا التنافس بضوابط محكمة تحول دون تحوله إلى صرا ع مدمر كما حدث في التجربة الأوروبية للتنمية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، كما تحول دون

التعارض مع الفطرة كما حدث في تجربة التنمية في الدول الماركسية (نبيل السمالوطي ، 1418، ص:333).

6. البعد السياسي:

- وللإسلام تصوره الواضح لأساسيات النظام السياسي ، فالإسلام يعتمد الشورى منهجاً للتعامل السياسي ويترك التفصيلات لظروف كل مجتمع ، وهو بهذا ينبذ الاستبداد والتسلط . ويأمر الله سبحانه وتعالى نبيه عليه السلام بالشورى (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) [آل عمران – 159] ويصف المؤمنين بأن أمرهم شورى بينهم (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) [الشورى – 38] . وينبه الإسلام إلى ضرورة محاربة المنكر " من رأى منكم منكراً فليغيره " (الحديث) ويقول عليه السلام "الساكت عن الحق شيطان أخرس " . ويوجب الإسلام إعمال قاعدة هامة في الحكم إلى جانب الشورى وهي قاعدة العدل (وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ) [النساء – 58] والإسلام يحارب الظلم ويحدد الإسلام بشكل دقيق طرق اختيار الحاكم والشروط الواجب توافرها في الحاكم ووظائف الحاكم وطبيعة الدولة ... الخ . وهكذا حقق الإسلام أرقى أشكال التنمية السياسية قبل أن تعرفها الدول الحديثة ، تلك الدول التي لم تصل إلى عظمة التطبيق الإسلامي لقيامها على اجتهادات وضعية . ومن عظمة الإسلام أنه يضع المبادئ العامة في بعض الأمور كالشورى . ويترك لكل مجتمع حرية التطبيق بما يتفق مع ظروفه وتاريخه وثقافته في إطار المبدأ والأساس (نبيل السمالوطي، 1418، ص:339).

- هذا وقد عالج الإسلام قضايا العلاقات الدولية ومشكلات الديون معالجة قديمة تحقق النمو المتوازن لجميع الأطراف دون جور أو عدوان . أو اختلال في التوازن الاقتصادي سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى العالمي . ويكفي أن ننظر إلى أزمة الديون في الدول النامية لنرى كيف أن الشروط المجحفة التي ارتبطت بالديون أو القروض التي صرفتها الدول المتقدمة اقتصادياً إلى الدول النامية هي التي أدت إلى الأزمة العالمية المعاصرة ، وإلى أزمات الكساد المتكررة التي عانى منها العالم المعاصر . وتتمثل هذه الشروط في فرض فوائد باهظة وشروط معينة لإنفاق القرض وإجبار الدول المقترضة على استخدام القرض في مشروعات محددة

تخدم مشروعات في الدول المقرضة .. وتراكم الديون وفوائدها أدى ببعض الدول – مثل المكسيك – إلى إشهار إفلاسها ، وإعلان دول أخرى (مثل اراجواي وغيرها من دول أمريكا اللاتينية) الخروج على كل الأعراف والقواعد الدولية والامتناع كلياً عن سداد الديون إنقاذاً لشعوبها من الجوع والإفلاس . وكما سبق أن أشرنا فإن نتائج عجز الدول النامية عن سداد الديون بفوائدها الباهظة لم تقتصر على الدول النامية ، ولكنها أدت إلى مشكلات اقتصادية وأزمات اجتماعية داخل الدول الدائنة ذ اتها . والحلول التي تقدمها الدول الدائنة حلول فاشلة ليس من شأنها القضاء على المشكلة مثل جدولة الديون وتمديد فترة السداد ، وأحياناً تفرض الهيئات الدولية حلولاً تؤدي إلى المزيد من المشكلات والأزمات مثل رفع الدعم . وخصص أغلب الصادرات والموارد الرئيسية للدولة لسداد الديون .. الخ . وقد قال بعض الاقتصاديين الغربيين أن الاقتصاد العالمي لن يصلح إلا إذا وصل سعر الفائدة إلى صفر. وهذا هو الحل الإسلامي الذي ينادي بتطبيق القرض الحسن . وينادي بالمشاركة في المشروعات والأرباح بأشكال مختلفة ، وينادي بالتعاون من أجل صالح الجميع ورخاء الجميع. وهذا هو ما تحاول المؤسسات الاقتصادية الإسلامية تطبيقه (نبيل السمالوطي، 1418، ص:341).

– سبق الإسلام كل المواثيق العالمية الحديثة إلى إعلان حقوق الإنسان على نحو لم تصل إليه أية مواثيق وضعية . فقط طفت المسألة على السطح بعد الحرب العالمية الثانية حيث صدرت وثيقة عالمية لإعلان حقوق الإنسان في 1948/12/10 ، كما عقدت الاتفاقية الأوروبية سنة 1950 في روما لحماية حقوق الإنسان ، وعقدت الاتفاقيات الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1966/12/16 . وعقد أخيراً المؤتمر الدولي للدراسات الجنائية عقد في ايطاليا سنة 1979 ، وذلك بعد أن فشلت المواثيق الوضعية في مواجهة المشكلات العالمية ومحاولة البحث فيما يمكن أن يقدمه الإسلام والعالم الإسلامي في هذا الموضوع . وترتبط التنمية ارتباطاً جوهرياً بقضية حقوق الإنسان ، طالما أن الهدف الأساسي من التنمية تحسين ظروف حياته الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية وتحريره من كل الضغوط البيئية والاجتماعية وإشعاره بالعدل والمساواة وإتاحة

الفرص المتكافئة أمام الجميع وتأمينه ضد كل أنواع الاستغلال والاستبداد والتمييز العنصري وجعله يستمتع بالحريات الشخصية في حدود عدم الإضرار بالغير أو الاعتداء على حقوقه عامة ... الخ . وإذا حاولنا معرفة حقوق الإنسان في الإسلام والتي تستمد من النصوص المقدسة التي هي في مرتبة أعلى من الدساتير والمواثيق الدولية الوضعية نجد أنها كثيرة وشاملة وعميقة وفي مقدمتها مبدأ الكرامة الإنسانية بغض النظر عن الجنس واللون واللغة والدين أو الانتماءات الاجتماعية (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) [الإسراء – 70] . ذلك المبدأ الذي جاء به الإسلام قبل أكثر من 1350 عاماً من وروده بصور أقل عمقاً وتأصيلاً في الفكر السياسي العالمي . وهناك مبدأ وحدة الإنسانية يقول عليه السلام " كلكم لآدم وآدم من تراب " ويقول تعالى في سورة النساء (يا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ...) [النساء – 1] وحققت الشريعة الإسلامية مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة من حيث الحقوق (وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ .... الآية) [البقرة – 228] وقال تعالى : (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ .... الآية) [النحل – 97] . وأقر الإسلام قبل كل المواثيق الوضعية الدولية والمحلية حق الإنسان في الحياة ، تحريم القتل إلا بالحق وإقرار حق القصاص (مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا) [المائدة – 32] ، (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ) [البقرة – 179] . والنصوص كثيرة التي تشير إلى حق الإنسان في الحياة الكريمة الآمنة التي تكفل له الحماية من الظلم ، يكفي أنه في الحديث الشريف " إن الله حرم على نفسه الظلم وجعله بينكم محرماً فلا تظالموا ، وإن الظلم ظلمات يوم القيامة " . وأكد الإسلام حق الإنسان في المعاملة الكريمة والمحاكمة القضائية العادلة وضمانات في حالات الخطأ ، وأكد حق الإنسان في المعيشة الكريمة من خلال توفير أساسيات المعيشة كالسكن والغذاء والتعليم والعلاج ، وحقه في تكوين أسرة واختيار الشريك فيها بحرية ، وأكد حقوق الإنسان في المعيشة الكريمة من خلال توفير أساسيات المعيشة كالسكن والغذاء والتعليم والعلاج، وحقه في تكوين أسرة واختيار الشريك فيها بحرية ، وأكد حقوق الأطفال والراشدين وكبار السن والرجال والنساء داخل الأسرة بشكل متوازن عادل ، وحقوقهم داخل المجتمع . وأكد الإسلام الحق في الملكية (في إطار ضوابط معينة) وفي الحماية القضائية وفي العمل وفي الضمان الاجتماعي

عند العجز أو الحاجة – أوجبت الشريعة الإسلامية حق التشاور حيث جعلت الشورى فريضة اجتماعية وسياسية (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) [آل عمران – 159] ونبذت الإكراه حتى في الدين (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) [البقرة – 256] وهذا هو حق الإنسان في ألا يكره على شيء . ولا نستطيع حصر حقوق الإنسان في الإسلام ويكفي أن نشير إلى أن تحققها هو في جوهره تحقيق للتنمية الاجتماعية في أعلى مستوياتها (نبيل السمالوطي ، 1418، ص:326).

7. البعد الإداري:

-وقد حدد الإسلام نظماً للإدارة تحدد أقصى درجات التنمية والتقدم الإداري وتقوم على مجموعة من القيم الدينية والمنطلقات الإيمانية بما يجعلها أقوى في التطبيق من كل القواعد الوضعية للتنمية الإدارية . وتقوم الإدارة الإسلامية على عدة أسس أهمها ، المساواة : فالمسلمون سواسية كأسنان المشط ، والشورى " وأمرهم شورى بينهم " ، وسيادة القانون وتطبيق العدالة دون مراعاة للحسب أو النسب أو الغنى والفقر أو اللون .. ، ويركز الإسلام على أساليب التعامل مع الغير (العلاقات الإنسانية) ، ومراعاة المصلحة العامة والاهتمام بمصالح الآخرين ، وتيسير مصالح الناس (تيسير الإجراءات وتحقيق المصالح) عن عائشة رضي الله عنها قالت : " سمعت رسول الله صلى الله عليه ويسلم يقول في بيتي هذا " اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم فأشقق عليه ، ومن ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فأرفق به " (رواه مسلم 1458/3) ، وينهى الإسلام عن التسلط والكبرياء . ويؤكد الإسلام مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب – وضرورة انتقاء الرؤساء والولاة بدقة بشرط ألا يكون الرجل حريصاً عليها ، يقول عليه الصلاة والسلام " إنا والله لا نولي على هذا العمل أحداً سأله ولا أحداً حرص عليه " أخرجه مسلم 1456/3) ويحرص الإسلام على أهمية الوفاء بالعهود. ويؤكد قيم الصدق والعدل والكفاية وينبذ التعقيد الروتيني والتفرقة في التعامل، وأهم شيء في الإدارة الإسلامية عنصر مراقبة لله في السر والعلن .. وفي مجال إتقان العمل والإنتاج فقد نسب الله الإتقان وإحسان العمل لنفسه ، وأمرنا ديننا بإتقان العمل (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) . ويأمرنا ديننا كذلك بالمطابقة بين

القول والعمل (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون) [الصف –2] ، وهنا يؤكد أهمية القدوة الحسنة ، ومسؤولية الراعي عن الرعية " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته " (أخرجه مسلم 3/ 1459) . وينهى الإسلام عما يطلق عليه حديثاً أمراض البيروقراطية كالرشوة " لعن الله الراشي والمرتشي والرائش " والتعقيد والتعسف " ألا هلك المتنطعون " وينهى عن المحاباة " من ولي من أمر المسلمين شيئاً فأمر عليهم أحداً محاباة فعليه لعنة الله لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً حتى يدخله جهنم " (أخرجه أحمد) وقال عليه السلام " من ولاه الله عز وجل من أمر المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم احتجب الله دون حاجته وخلته وفقره " (رواه أبو داود 122/2) . وهذا كله يشير إلى أن الإسلام أول من وضع أسس الإدارة العلمية والإنسانية التي تقوم على مجموعة من القيم الإيمانية والقادرة على تحقيق الكفاية الإنتاجية والكفاية النفسية والاجتماعية بشكل متكامل (نبيل السمالوطي، 1418، ص:340).

– ينظم الإسلام علاقات العمل تنظيماً دقيقاً متقناً يحقق العدل حيث يطالب العاملين بالإتقان في العمل ومراقبة الله سبحانه وتعالى قبل الخوف من رقباء الدنيا – قال عليه السلام " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه " كما يقضي الإسلام من صاحب العمل أن يحدد للعامل مقدار العمل الذي سيكلف به ، ومقدار الأجر ، وأن يمنحه أجره بمجرد أداء العمل ، وأن يكون حجم العمل على قدر ما يستطيعه العامل بحيث لا يؤدي إلى الإضرار بالعامل صحيحاً أو اجتماعياً، يقول عليه الصلاة والسلام " من استأجر أجيراً فليعلمه أجره " ، وقال عليه السلام " أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه " . ويقول عليه السلام " إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم . فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يطعم ، وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما لا يطيقون فإن كلفتموهم فأعينوهم " ، وللفقهاء حديث طويل حول علاقات العمل في الإسلام . وقد ذهب بعض الباحثين كالإمام الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين إلى أنه على ولي الأمر أن يضمن عملاً لكل عضو قادر على العمل من أبناء المجتمع ، واستنتج ذلك من أن الرسول عليه السلام أعطى رجلاً قدوماً ودرهماً وأمره أن يحتطب" . أما بالنسبة للعجزة والشيوخ فإن من واجب الدولة تأمين

حاجاتهم المعيشية كاملة وهكذا سبق الإسلام مفاهيم التأمين والضمان الاجتماعي ولكن بشكل أكثر تحديداً وانضباطاً . فالإسلام يؤمن الإنسان على أكله وشربه ولبسه ونفقات أسرته من خلال العمل ويؤمنه ضد البطالة والعجز والشيخوخة وللفقهاء حديث حول أسلوب تحديد الأجر ، فكل أجر لا يفي العامل حاجاته الأساسية – المأكل – والمشرب – والمسكن – والملبس ، لا يقره الإسلام ، وإلى جانب هذه الحاجات الأساسية ينبغي أن يؤمن للعامل متطلبات النمو الاجتماعي المشروع كالتعليم – ومواجهة الأمراض من خلال العلاج ... الخ (نبيل السمالوطي، 1418، ص:332).

من كل ما سبق نجد أن الإسلام يضع لنا أسس التنمية الاقتصادية والتعليمية والصحية والإدارية والسياسية والاجتماعية بشكل سليم، والفرق الرئيسي بينها وبين التنميات الوضعية أنها تنطلق من دوافع دينية ومنطلقات إيمانية وقيم موجهة تكفل لها عنصر الاستمرار والنجاح في مواجهة المشكلات والأزمات المحلية والعالمية. وكل قطاع من قطاعات التنمية في الإسلام يحتاج إلى دراسات وأبحاث – وليس هذا الفصل سوى دعوة للمزيد من الجهد والتعمق نظراً وتطبيقاً . وما يهمنا هنا الإشارة إلى أن نموذج التنمية الإسلامية يختلف تماماً عن النماذج الإيديولوجية المطبقة والمطروحة في دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، النموذج الليبرالي ، والنموذج الاشتراكي ، والنموذج المختلط . والنموذج الإسلامي ليس نموذجاً وسطاً فحسب ولكن له أصالته الذاتية في نظرته للإنسان والمجتمع والحياة والعالم والكون والمستقبل وقوانين الحركة الاجتماعية . ولا يمكن اعتبار الإسلام مجرد بناء أيديولوجي في مجال التنمية مثله مثل الإيديولوجيات الوضعية ، ذلك لأن ه يصوغ بناءً ثقافياً شاملاً ، كما يضع منهجاً متكاملاً في الحياة . وكما يشير " الياس بايونس " و " فريد أحمد " في مؤلفهما الصغير حول " مقدمة في علم الاجتماع " فإن الإسلام ليس مجرد صيغة من الشعائر الشكلية ولكنه عملية طاعة لحكم الله في إطار علاقة الإنسان بالله والعلاقة القائمة بين الناس سواء في مجال الأسرة أو الحكم والاقتصاد والتعليم والترفيه والتكاثر وكل تلك الأمور التي تضمن استمرار الحياة الاجتماعية المتكاملة والمتفاعلة على وجه الأرض " ويشير الكاتبان إلى أن الدول الإسلامية التي حاولت على مدى أكثر من ربع قرن اتباع أساليب

رأسمالية أو اشتراكية في التنمية ، لم تختفِ داخلها مشكلات التخلف ، إلى جانب وقوعها في مشكلات مزعجة مثل مشكلة الديون –وهي مشكلة عويصة – لدى الدول التي تأخذ بالأسلوب الرأسمالي في التنمية،ومشكلة العجز البيروقراطي والتسلط الذي نجم عنه تبديد الموارد الوطنية وغرس الإحساس بالغربة بين العمال ، لدى الدول التي تأخذ بالأسلوب الاشتراكي في التنمية . والنتيجة تعريض الاستقلال السياسي الذي كافحت من أجله الشعوب للخطر . وقد أشار " ميردوك " Merdock إلى عنصر الفساد (الرشوة والاختلاس والغش في الأموال الحكومية والتحايل على القوانين والحصول على خدمات غير قانونية والتعقيدات الروتينية وطول فترة اتخاذ القرار وعدم ترشيده..) على أنه أمر متفشٍ في البيروقراطية في بعض الدول النامية ، التي أطلق عليها مصطلح " الدول الهشة " ويرى " بايونس " و " فريد أحمد " أن معظم الدول الإسلامية تندرج تحت هذا التصنيف . وهذه الأمراض السياسية والبيروقراطية من شأنها تعويق عمليات التنمية داخل هذه الدول .

ويتميز النموذج الإسلامي للتنمية – فوق ذاتيته المتميزة والمستمدة من تطبيق الشريعة التي أرادها الله للإنسان منهجاً وأسلوب حياة ، فإنها تحقق الإشباع المتوازن لحاجات الإنسان المادية والروحية ، وكما يقول الباحثان المذكوران إن أي جهد يخلو من إرضاء الجانب الروحي في الإنسان ، لا يخلف وراءه إلا الإحساس بالمرارة وعدم الرضا ، رغم كل مظاهر التقدم المادي التي يمكن تحقيقها . والنموذج الإسلامي يرفض التطرف بكل أشكاله المادية (الغربية والماركسية) والروحية (الرهينة وإذلال الجسد وعدم التمتع بكل الطيبات والزينة الحلال) ، وهذا يعني أن هذا النموذج يركز على توفير بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية قادرة على إشباع مطالب الإنسان المادية والروحية بشكل متوازن . ولعل غياب هذا الأمر هو الذي يفسح المجال للتطرف بكل أشكاله المادية والروحية . وإذا كان علم الاجتماع لم يستطع أن يصبح حتى الآن علماً موضوعياً بعيداً عن الانحيازات الأيدلوجية إلا في أقل القليل وفي بعض المجالات فإن التنمية تتضمن بالضرورة أحكاماً قيمية ومعيارية لأنها تشير إلى إحداث تحولات من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها . وهنا يصبح على المشتغلين بعلم الاجتماع –من المسلمين– تحقيق نوع من الالتقاء الضروري بين علم

الاجتماع الذي يفترض فيه الحيدة العلمية وبين متطلبات الشريعة الإسلامية ، خاصة عند صياغة إستراتيجية التنمية وبرامجها وأهدافها . يضاف إلى هذا فإنهم مطالبون بالإسهام في رسم إستراتيجية التغير الاجتماعي وتوجيهه بما لا يتعارض مع المبادئ الأساسي ة للشريعة الإسلامية . وهم مطالبون ثالثاً بتشخيص المشكلات الاجتماعية في الدول النامية وتفسيرها في ضوء معطيات الإسلام وحقائقه ، ورسم سبل مواجهتها بما يتفق أو على الأقل بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية ، وهم مطالبون رابعاً بالإسهام في إرساء الأسس الاجتماعية للدعوة الإسلامية استناداً إلى حقائق الإسلام ومعطيات العلوم الاجتماعية الحديثة فيما يتعلق بديناميات العلاقات الاجتماعية وأسس بناء وتغير القيم والاتجاهات والسلوك ، وديناميات ممارسة القوة والتأثير داخل المجتمعات (نبيل السمالوطي، 1418، ص:342).

نموذج تطبيقي لتنمية المجتمع المحلي الإسلامي :

1. الهجرة النبوية إلى المدينة :

تعتبر الهجرة النبوية المباركة من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة أهم حدث في تاريخ الدعوة الإسلامية إذ كانت نقطة تحول في تاريخ المسلمين ، كان المسلمون قبل الهجرة مجتمع دعوة دون أن يكون لهم كيان سياسي يحمي الدعاة أو يدفع عنهم الأذى .

وبعد الهجرة تكون مجتمع قوي تمت فيه جميع قواعد التنمية الإسلامية فقد كان أعظم حدث حول مجرى التاريخ وغير مسيرة الحياة ومناهجها التي كانت تحيا بها .

وقد تتابعت أحداث الهجرة، نستعرض بعضاً منها على سبيل المثال :

بناء المسجد : فإن أول عمل قام به الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة بناء المسجد وذلك عندما بركت ناقته عليه الصلاة والسلام فشرع في العمل مع أصحابه في البناء وأخذ يعمل معهم وهو القائد فينظف المكان ويعمل الطوب ويعاون في البناء وكل فرد من الأفراد يعمل بهمة فهذا يقطع النخل وآخر يحفر مكان الأعمدة وذلك يقيم الجدار وآخر يعد الطين وكلهم ينشدون :

لئـــن قعدنا والنبي يعمل لذاك من العمل المضلـــل

لا عيش إلا عيش الآخرة فارحم الأنصار والمهاجرة

وهنا تحقق مبدأ الاستثارة من خلال ذلك الإنشاد بعمل الرسول صلى الله عليه وسلم دافعاً ومستثيراً لهم للمواصلة في المسيرة ، إن إقامة المسجد يعتبر بحق المؤسسة الاجتماعية الأساسية التي تكون نواة لقيام المجتمع المحلي ، فهو من أهم ركائز بناء المجتمع الإسلامي حيث اكتسابه لصفة الرسوخ والتماسك ، قال تعالى : (لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ) [التوبة : 108] ، بالإضافة إلى أن تلك المؤسسة لم تكن فقط مكاناً للصلاة والذكر والتسبيح بل كان مدرسة يتدارسون فيها القرآن والمعارف، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (من دخل مسجدنا هذا ليتعلم خيراً ويعلمه كان كالمجاهد في سبيل الله ، ومن دخل لغير ذلك كالناظر إلى مال ليس له) [أخرجه الحاكم] . وهو قلعة لاجتماع المجاهدين تعقد فيه ألوية الجهاد والدعوة إلى الله ، فمنه تصدر الأخبار وترسل الرسائل فهو بمثابة أحد وسائل الاتصال الجماهيري بأبناء المجتمع المدني.

2. التآخي بين المهاجرين والأنصار:

قام نظام المؤاخاة في ربط المجتمع بعضه ببعض والسبب الذي أدى إلى تقوية هذه الأخوة داخل المجتمع هو وجود أهداف محددة واضحة وهي الالتقاء على دين الله وحده ، نشأهم دينهم الذي اعتنقوه على أن يقولوا ويفعلوا، وعلمهم الإيمان والعمل جميعاً ، (إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [النور : 51] .

وفي بداية الأمر كان المهاجرون يواجهون مشكلة الوحشة والإحساس بالغربة، فمجتمع مكة يختلف عن المجتمع المحلي في المدينة المنورة مما جعل البعض منهم يتعرض للمرض ، وهنا كان تقدير الواقع المحلي هو نقطة البداية في المشروعات الموضوعية لتنمية مجتمع المدينة فبدأ

الرسول صلى الله عليه وسلم بتقدير ذلك الموقف وتوجه بالدعاء إلى ربه أن يحبب المدينة في قلوب المهاجرين .

واستجاب الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وحبب إلى المهاجرين العيش في المجتمع المدني وصاروا يتحركون فيه ويعملون بأسواقه بكل حماس (فهنا تفاعل اجتماعي وعمل مشترك يساهم فيه الأفراد المهاجرين والأنصار في أنشطته المختلفة) ، قال تعالى : (وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) [الأنفال : 64] .

وفي الأحداث أيضاً أن الأنصار عرضوا على النبي صلى الله عليه وسلم أن يتولى قسمة أموالهم بينهم وبين إخوانهم المهاجرين وقد كانت أموالهم في النخيل فأبى عليهم الرسول صلى الله عليه وسلم وأراد أمراً تكون فيه المواساة من غير إجحاف بالأنصار بزوال ملكية أموالهم منهم فقال الأنصار للمهاجرين : تكفوننا المئونة – أي العمل في النخيل من سقيها وإصلاحها ونشرككم في الثمرة فلما قالوا ذلك رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هذا الرأي ضمن حاجة المهاجرين مع الرفق بالأنصار، فأقرهم على ذلك فقالوا جميعاً سمعنا وأطعنا ، ويتضح من ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم طبق مفهوم التخطيط لتنمية المجتمع المحلي حيث حدد كيفية استغلال هذه الموارد والإمكانيات والارتقاء بها عن طريق المشاركة الشعبية لكي يقوموا بالإنتاج وإيجاد فرص عمل للمهاجرين وضمان التوازن بين المشروعات المختلفة مع عمليات تنمية المجتمع المحلي المدني وفقاً لتلك الإمكانيات الموجودة ، فكانت الهجرة من أعظم أحداث التاريخ الإسلامي على الإطلاق ، لأنها هيأت الأرض ووفرت المناخ المناسب لإقامة مجتمع إسلامي مستقل ومتميز ، فبدأت معالم هذا المجتمع تبرز للعيان ، وتتابعت التشريعات في شتى المجالات بخاصة تلك التي تنظم العلاقات والمعاملات بين أفراد المجتمع الواحد .

لقد تضمن القرآن الكريم ربطاً بين إقامة الأحكام الشرعية وبين التمكين في المجتمع حيث قال تعالى : (الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ) [الحج : 41] . فقد سيقت الآية الكريمة في مقام

الشكر لبيان أن التمكين في الأرض يقتضي شكر الله تعالى بإقامة أحكامه التي أمر بها بسبب زوال كثير من عوائق التنمية . إذا فهم هذا ، تبينت العلة التي من أجلها شنع القرآن الكريم على أولئك الذين آثروا البقاء والسلبية واستسلموا للمعوقات ، و لم يهاجروا إلى أرض الإسلام للانضمام إلى المجتمع المسلم لتنميته وذلك في قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) [النساء : 97] (**هيفاء الشلهوب وأخريات، 1430هـ، ص:250**).

ثانياً: الاتجاهات العلمية في دراسة التنمية:

هناك من يصنف الاتجاهات النظرية في علم اجتماع التنمية إلى اتجاهات يضم كل منها نظرية أو أكثر ، تتفق في المبادئ العامة ، وقد تختلف في بعض التفاصيل (أندرو وبستر- ترجمة عبدالهادي والزيات، 1995م، ص:29)، وعلى الرغم من صعوبة تصنيف الاتجاهات النظرية المختلفة في دراسة واقع الدول النامية، إلا أن ه بإمكاننا القول بأن ثمة ستة اتجاهات أساسية يحاول كل منها معالجة هذا الواقع على نحو معين، ونحن لا نعني بذلك أن هذا التصنيف المقترح هنا شامل، كما أننا لا نذهب أيضاً إلى أن ثمة حدوداً فاصلة بينها، أما الاتجاهات النظرية الستة فهي: (اتجاه النماذج أو المؤشرات، الاتجاه التطوري المحدث، الاتجاه الانتشاري، الاتجاه السيكولوجي أو السلوكي، اتجاه المكانة الدولية، الاتجاه الماركسي الجديد). ويكاد يكون هناك شبه اتفاق على أن هذه الاتجاهات الستة تنطلق –بشكل أو بآخر- من الإسهامات التي قدمها كل من كارل ماركس وماكس فيبر، فاتجاه النماذج أو المؤشرات يستعين بفكرة النموذج المثالي التي طورها فيبر، والاتجاه التطوري المحدث يحاول مواجهة نظرية ماركس الشاملة بنظرية بديلة في التطور الاجتماعي، والاتجاه الانتشاري يحاول التأليف بين بعض أفكار كل من ماركس وفيبر، كذلك نجد الاتجاه السيكولوجي يتأثر بآراء ومفاهيم فيبر عن دور القيم الدينية في الحياة الاجتماعية، أما اتجاه المكانة الدولية فيحاول تقديم معالجة غير ماركسية للنظام الدولي المعاصر، وأخيراً نجد الاتجاه الماركسي الجديد يحاول تعديل الصياغات الماركسية الكلاسيكية لكي تتلاءم مع الواقع الدولي الجديد. وإذا صح لنا تصنيف اتجاهات دراسة التنمية على اتجاهين: أحدهما مادي والآخر مثالي، فإن بإمكاننا القول إن ماركس قد أرسى دعائم الاتجاه الأول، بينما أقام فيبر أسس الاتجاه الثاني (الجوهري،1431ه، ص: 208).

والاتجاهات النظرية الستة على النحو التالي :

1 – اتجاه النماذج أو المؤشرات ، ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه سيمور ليبست Lipset وهوسيلتز Hoselitz وجالتونج Galtung وبارسونز Parsons وماريون ليفي Levy (الجوهري، 1431ه،ص:235)، وقد ركز على المؤشرات الكمية والكيفية في

وصف التخلف والتنمية (أندرو وبستر-ترجمة عبدالهادي والزيات، 1995م، ص:29)، وسعى إلى تحديد عناصر كل من التخلف والتقدم، وحصر عملية التنمية في اكتساب الدول النامية لعناصر التقدم السائدة في الدول المتقدمة، وتتمثل الإجراءات المنهجية التي يتبعها هذا الاتجاه فيما يلي:

أ - تحديد ما يعد الخصائص العامة للمجتمع المتقدم بوصفها مؤشرات أو "نماذج مثالية".

ب - تحديد ما يعد أو يعتقد بأنه الخصائص العامة للمجتمع المتخلف وعملية التنمية (أو التغير الاجتماعي- الاقتصادي) المراد إحداثها أو التي تحدث بالفعل.

ت - صياغة نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

ولقد لخص كيند لبيرجر Kind Berger الإجراءات التي يتبعها هذا الاتجاه بقولة " يمكننا عزل السمات النموذجية المثالية المعبرة عن التخلف عن تلك المعبرة عن التقدم، بحيث تتبقى لنا السمات التي هي بحاجة إلى تنمية والتي من أجلها يجب أن تخطط المشروعات".

ومن المؤشرات المستخدمة: متوسط الدخل الفردي، ونسبة السكان الذين يعملون في الزراعة، ودرجة التعليم، والنسبة المئوية للسكان الحضريين، ...ألخ (الجوهري، 1431ه،ص:235).

2 – الاتجاه التطوري المحدث ، ومن أبرز رواده بارسونز ، وروستو (أندرو وبستر- ترجمة عبدالهادي والزيات، 1995م، ص:29) ، وقد حاول هذا الاتجاه تحديد المراحل المختلفة للتنمية التي يمكن أن تمر بها الدول النامية، وهي مراحل تمت صياغتها في ضوء مراحل النمو الاقتصادي التي مرت بها الدول المتقدمة. وبذلك تصبح عملية تنمية الدول النامية متوقفة على قدرة هذه الدول على اتخاذ الطريق الذي سلكته من قبل الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، فيرى بارسونز أن العملية التطورية هي في حقيقتها زيادة أو تدعيم القدرة التكيفية للمجتمع، وأن العملية التطورية تنشأ إما من

داخل عملية الانتشار الثقافي أو من خلالها. أما المكونات الأساسية للتطور فهي –في نظر بارسونز– عمليات التباين والتكامل والتعميم (في داخل النسق القيمي) ويواصل بارسونز تحليله فيحدد ثلاثةمستويات تطورية تتيح كل منها وجود مجتمعات متنوعة ومختلفة:

–المرحلة الأولى: (البدائية) وتنقسم إلى مرحلتين فرعيتين: المجتمع البدائي الذي يتميز بأن الدين وروابط القرابة يلعبان فيه دوراً بالغ الأهمية، ويأتي بعد ذلك النموذج المتقدم من هذه المرحلة ليشير إلى المجتمعات التي تشهد نسقاً للتدرج الاجتماعي وتنظيماً سياسياً يقوم على وجود حدود إقليمية آمنة ومستقرة نسبياً.

–المرحلة الثانية: (الوسيطة) وتضم نمطين فرعيين من المجتمعات هما: المجتمعات القديمة وتتميز بوجود تعليم حرفي خاضع لتنظيم وسيطرة الجماعات الدينية في المجتمع، وكذلك النموذج المتقدم من المجتمعات القديمة وفيه نجد أفراد الطبقة العليا يتلقون التعليم.

–المرحلة الثالثة: (المتقدمة) فتشير إلى المجتمعات الصناعية الحديثة.

وأما والت روستو Rostow فقد قدم نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وينص فيها على أن المجتمعات تمر –أو يجب أن تمر– بمراحل خمس أساسية:

–المرحلة الأولى: (المجتمع التقليدي) وفيها يقوم الانتاج على أساس العلوم والفنون التي كانت شائعة قبل عصر نيوتن.

–المرحلة الثانية: (التهيؤ للانطلاق) وفيها يتجه المجتمع إلى دخول مرحلة انتقالية متجاوزاً حالته التقليدية.

المرحلة الثالثة: (الانطلاق) وهي الفترة التي يتم فيها القضاء على القوى والعقبات التي تقف في طريق النمو المضطرد.

–المرحلة الرابعة: (الاتجاه نحو النضج) وهي تلك المرحلة التي يؤكد فيها المجتمع قدرته على الحركة خارج نطاق الصناعات الأصلية التي دفعته إلى الانطلاق، بحيث ينتج أي شيء يرغب فيه.

-المرحلة الخامسة: (الاستهلاك الوفير) وفي هذه المرحلة تنتقل القيادة إلى القطاعات المشتغلة بالخدمات وإنتاج السلع المعمرة مثل السيارات والثلاجات ...ألخ (الجوهري، 1431ه،ص:249) .

3 – الاتجاه الانتشاري ، وهو الذي يركز على انتقال عناصر التقدم من الدول المتطورة إلى الدول المتخلفة ، عبر وسائل الاتصال والاحتكاك الثقافي ، والتكنولوجيا والسلع الاستهلاكية ، الأمر الذي يساعد على إزاحة القيم التقليدية، وإحلال الحديثة (أندرو وبستر-ترجمة عبدالهادي والزيات، 1995م، ص:29) ، وهو اتجاه يقوم – شأنه شأن الاتجاه التطوري المحدث – على فكرة أساسية هي أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة تمثل بالنسبة للدول النامية أمل المستقبل أو الصورة التي يجب أن تحتذى، ويفترض هذا الاتجاه أن العناصر الثقافية تنتقل أولاً من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية، ثم تنتشر بعد ذلك في عواصمها الإقليمية إلى أن تسود في النهاية كل مناطق وأقاليم هذه الدول (الجوهري، 1431ه،ص:259).

4 – الاتجاه السيكولوجي أو السلوكي ، ومن رواده دافيد ماكيلاند ، وهيجن ، شومبيتر وغيرهم (أندرو وبستر-ترجمة عبدالهادي والزيات، 1995م، ص:29)، ويعني أصحاب هذا الاتجاه بدراسة التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي في ضوء الخصائص السيكولوجية للأفراد. والقضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الاتجاه هي أن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الانجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية، وهكذا نجد ماكليلاند McClelland يعلن بوضوح أن القيم والدوافع أو القوى السيكولوجية –بعامة- هي التي تحدد تماماً معدل التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وأن الأفكار هي التي تلعب الدور الهام في تشكيل التاريخ، وأن الجوانب المادية لم –ولن- تلعب مثل هذا الدور.

أما هيجن Hagen فقد ذهب إلى أن متطلبات التحول إلى التنمية الاقتصادية تتمثل في خلق الإبداع ونشره، ثم تدعيم اتجاهات معينة نحو العمل الفني اليدوي، بحيث تصب الطاقات الإبداعية بعد ذلك فيما أطلق عليه هيجن التجديد أو الاستحداث في مجال تكنولوجيا الإنتاج (الجوهري، 1431ه،ص:281).

5 – اتجاه المكانة الدولية ، وهو يستخدم المكانة الاقتصادية ، والقوة ، والهيبة كمحطات لقياس تقدم الدول أو تخلفها (أندرو وبستر-ترجمة عبدالهادي والزيات، 1995م، ص:29)، فيدرس ظاهرة تخلف الدول النامية في ضوء فكرة النظام أو البناء الدولي مؤكداً على ضروب التكامل والاتساق في هذا البناء، وضرورة سعي الدول النامية لاكتساب رموز المكانة الضرورية التي تقربها من مكانة الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة (الجوهري، 1431ه،ص:417).

وذهب بارسونز Parsons إلى أن الاستقطاب يعد الخاصية الأساسية التي تميز المجتمع الدولي المعاصر، وأن هذا الاستقطاب –يعد في حد ذاته- خير شاهد على وجود مجتمع دولي. أما الاستقطاب فيحدث بين مايطلق عليه "بالعالم الحر" "والكتلة الشيوعية" ويقول بارسونز إن الصراع الإيديولوجي يفترض وجود إطار مرجعي مشترك في ضوئه تتحدذ الاختلافات الإيديولوجية معنى ودلالة. ومن ثم يمكن تصور العلاقة المعاصرة بين المجتمعات القومية على أنها نظام ذو حزبين في طور التكوين يصاحبه أمم غير منحازة أو حيادية تصوت لأي الجانبين.

وقدم لاجوس Lagos إطاراً تصورياً يقوم على فكرة أساسية هي أن المجتمعات القومية تشكل نسقاً اجتماعياً دولياً و أن هذه المجتمعات تحتل داخل هذا النسق أوضاعاً مختلفة يمكن ترتيبها أو تدريجها في ضوء المركز الاقتصادي والقوة والهيبة، ويذهب لاجوس إلى أن التفاوت ظاهرة لاتنطبق فقط على الطبقات الاجتماعية بل تنطبق أيضاً على الأمم فالمركز الاقتصادي للأمة يتحدد في ضوء درجة تقدمها الاقتصادي والتكنولوجي، وأوضح لاجوس أن هناك مفهومين يعبران عن موقف الدول المتخلفة الأول: هو انخفاض مكانة الدولة، والثاني: هو التخلف.

أما هورفيتز Horowitz فيميز في داخل المجتمع الإنساني بين عوالم ثلاثة هي: العالم الأمريكي-الأوروبي، والعالم الشيوعي، والعالم المتخلف أو العالم الثالث. وتشبه وجهة نظر هورفيتز هذه وجهة نظر بارسونز التي أشرنا إليها قبل قليل (الجوهري، 1431ه،ص:301).

6 – الاتجاه الماركسي الجديد ، وحاول رواده تطوير أفكار ماركس في ضوء المتغيرات الدولية التي شهدها القرن العشرون (أندرو وبستر-ترجمة عبدالهادي والزيات، 1995م، ص:29)، ويتناول هذا الاتجاه الظاهرة من منظور مختلف تماما. فهو يتناول دول العالم الثالث في ضوء النظام الدولي الشامل مدعماً ذلك بتحليل تاريخي بنائي شامل للعلاقات المعقدة (التاريخية المعاصرة) بين الغرب ودول العالم الثالث، تلك العلاقات التي أسهمت – إلى حد كبير – في تشكيل النظام الدولي المعاصر الذي يقوم على وجود أمم متفاوتة التقدم والتخلف (الجوهري، 1431ه،ص:417)، ونقطة الانطلاق الأساسية في دراسات الماركسيين المحدثين هي ضرورة الدراسة في ضوء إطار نظري عالمي، وهو إطار يقوم على وجود اقتصاد دولي متحد موضوعياً وذي طابع جماعي، والواقع أن النظرية الماركسية قد ظلت على الدوام عالمية في طابعها، ولكن فقط إلى المدى الذي تتصور فيه الطبقة العاملة الصناعية هي الطبقة الأساسية التي يؤدي تحريرها إلى تحرير الإنسان بوصفه نوعاً، ومع ذلك نجد عدداً من الماركسيين يذهبون إلى أن الطبقة العاملة في المجتمعات الغربية الصناعية لم تعد طبقة خاضعة أو مستغلة داخل النظام الرأس مالي لأنها تحصل على كثير من المزايا التي تحققها الإمبريالية، وأن هذه الطبقات قد تم إفسادها عن طريق طبع الصراع الطبقي بطابع نظامي وتكاملها أي الطبقة العاملة مع النظام الرأسمالي من خلال نقابات عمال تتصف أساساً بطابع بيروقراطي، كذلك يذهب الماركسيون المحدثون إلى أن التناقض الأساسي القائم اليوم هو ذلك الذي ينشأ بين الإمبريالية من ناحية وشعوب العالم الثالث من ناحية أخرى (الجوهري، 1431ه،ص:310).

وهناك تصنيف آخر للإسهامات النظرية في فهم واقع التخلف والتنمية في مجتمعات العالم الثالث ، وتتحدث هذه المحاولة عن :

1 – البديل الرأسمالي : في فهم الواقع الاجتماعي المتخلف ، أو النامي ، بحيث يتضمن نظرية روستو ، وفكرة الثنائيات كأداة تفسيرية للتخلف ، والتنمية ، مثل ثنائية الحديث – التقليدي – والحرية – والسلطة ، والمجتمع المحلي ، والمجتمع الكبير ، وغير ذلك كما تضمنت هذه المحاولة الأبعاد السيكولوجية في فهم التخلف والتنمية .

2 – البديل الماركسي : ويتضمن الماركسية الكلاسيكية ، والماركسية المحدثة .

3 – ثم أبعاد نظرية بديلة : ترتكز على الملا ءمة التاريخية ، والوعي وغير ذلك (أندرو وبستر–ترجمة عبدالهادي والزيات، 1995م، ص:29).

والمحاولة التصنيفية الثالثة ، تكاد تتفق في بعض الجوانب مع المحاولة الأولى فهي تتضمن ، اتجاه النماذج المثالية والمؤشرات ، واتجاه الانتشار الثقافي الحضاري ، والاتجاه النفسي ، والاتجاه الاقتصادي . ثم تعود المحاولة إلى عرض إسهام أو سكار لانج في هذا المجال ، حيث يتمثل هذا الإسهام في التصنيف إلى ثلاثة أنماط هي : النموذج الرأسمالي ، والنموذج الاشتراكي ، والنموذج الثوري القومي الذي تحقق في البلدان التي حررت نفسها من الاستعمار والتبعية . ثم انتقاد هذا الإسهام ، لتتوصل المحاولة الراهنة في النهاية إلى التركيز على العناصر الملائمة في الاتجاه الماركسي للتنمية وهي :

1 – إستراتيجية الوفاء بالاحتياجات الأساسية .
2 – الاعتماد على النفس .
3 – الاعتماد الجماعي على النفس .
4 – استخلاص التكنولوجيا الملائمة .
5 – التخطيط الشامل .
6 – المشاركة الشعبية .
7 – التقشف وتصفية الفئات المبددة (أندرو وبستر–ترجمة عبدالهادي والزيات، 1995م، ص:30).

بيد أن المحاولة الرابعة ، تصنف الإسهامات النظرية إلى مداخل لفهم قضايا التخلف والتنمية ، وتعرض للمداخل التالية :

1 – مدخل النماذج المثالية
2 – مدخل المتصلات الثقافية
3 – مدخل التحضر
5 – المدخل الاقتصادي
6 – المدخل العنصري
7 – المدخل الديموجرافي

4 – مدخل المراحل التاريخية 8 – المدخل الماركسي

وتنتهي إلى التأكيد على المدخل التفاعلي متعدد النظم Interdisciplinary (أندرو وبستر–ترجمة عبدالهادي والزيات، 1995م، ص:31).

وهناك محاولة أخرى ، تلتقي في بعض جوانبها مع المحاولات السابقة ، وهي تبدأ بالوضعية الكلاسيكية ، ثم الوضعية المحدثة ، باعتبارها تمثل الجذور الأولى للنظريات البنائية ، والوظيفية ، ونظريات التوازن ، وتتضمن نظرية النمو، ونظرية التخطيط وغيرها ، ونرى أن منظور المساعدات يمثل أولى مراحل ربط الاقتصاديات المتخلفة بالاقتصاديات النامية ، بينما ترى أن نظرية التحديث تمثل أكثر هذه المراحل تقدماً .

أما الاتجاه النظري الثاني في هذه المحاولة فهو الاتجاه الراديكالي ، ويركز على نبذ التبعية بشكل نظامي ، والنمط الأيديولوجي ، مع التركيز على أفكار كل من فورتادو Furtado ، وجنر فرانك . والاتجاه النظري الثالث ، يتضمن الماركسية الكلاسيكية ، والماركسية المحدثة ، التي سبقت الإشارة إليهما .

على أن المحاولة الأخرى ركزت على ثلاثة أبعاد عامة ، تتضمن معظم النظريات التي سبق الإشارة إليها وهي :

1 – المتطورات النقدية ، وتتضمن تحليلاً للعلاقة بين الامبريالية والتقدم ، والأيديولوجيا الخاصة بالامبريالية ، والتبعية .

2 – منظور التبعية وتحليل نمط الإنتاج ، مع التركيز على العلاقة بين الامبريالية والطبقات الاجتماعية ، والدولة وعلاقة ذلك بنمط الإنتاج .

3 – منظور النظام العالمي ، وتحليلات الطبقة الاجتماعية ، ويركز على الأزمات وتعميق التبعية في النظام الدولي (أندرو وبستر–ترجمة عبدالهادي والزيات، 1995م، ص:31).

ومن المداخل النظرية في تناول قضية التنمية الاجتماعية التقسيم الآتي:

أولاً: المدخل التربوي: ولقد ساد هذا المدخل حتى سنة 1955 الدوائر العالمية المتبنية لحركة الإصلاح الريفي ويتمثل أساساً في حركة التربية الأساسية وحركة الإرشاد الزراعي في أمريكا , وحركة مدارس المجتمع في الفلبين . ويقوم هذا المدخل على فلسفة تعليم الكبار ومحو الأمية . وقد حدد المؤتمر العام التاسع لليونسكو في (نيودلهي) التربية الأساسية بأنها " تستهدف مساعدة أولئك الذين لم تصل إليهم تلك المساعدة من المؤسسات التعليمية القائمة " على تفهم مشكلات بيئتهم ومعرفة حقوقهم وواجباتهم كمواطنين وكأفراد ولاكتساب مجموعة من المعارف والمهارات لتحسين أحوالهم تحسيناً طردياً , وللاشتراك بصورة فعالة في النهوض بالمجتمع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية (نبيل السمالوطي، 1981م،ص:134).

ثانياً: مدخل العملية Process: ويركز هذا المدخل على عملية التنمية البشرية التي يمكن أن تنتقل بالنسق من النمط البسيط إلى النمط المركب . فالبرامج في هذا المدخل ليس لها هدف مادي واضح , كذلك لا تهتم بالناتج أو المنجزات فالعملية هي الأساس الأول للتنمية من هذا المنظور . وتعني العملية عند أنصار هذا المدخل تنمية ديناميات التفاعل الداخلي في النسق في اتجاه يحقق القضاء على اللامبالاة التقليدية لدى أعضاء الأنساق المجتمعية وتحقيق مشاركتهم الإيجابية في توجيه مسارات مجتمعهم مع الوصول بهم إلى ترشيد القرارات الإيجابية في الموقف الإنمائي من خلال إبراز قيادات محلية قادرة وفعالة . ويعالج البعض هذا المدخل من منظور مفهوم المشاركة Particioation والتي يحدد بعض الدارسين أبعادها في ثلاثة هي : بعد المشاركة في اتخاذ القرارات , وبعد المشاركة في الأنشطة , وبعد المشاركة التطوعية عند " وليم إيفان W.Evan " . ويتبني هذا المدخل أغلب دارسي التنمية في الغرب مثل "روس" و "نلسن" و "وارن" وغيرهم. ولقد حدد (روس) على سبيل المثال مجموعة من المداخل الاجتماعية الفرعية القادرة من وجهة نظره على مواجهة مشكلات التخلف في المجتمعات المحلية هي أولاً: مدخل الخبير Expert approach

الذي يعتمد على الأخصائي الذي يحدد المشكلات ويعد نماذج جاهزة للمواجهة ويظل فترة داخل المجتمع ينهي بعدها علاقته مع أبناء المجتمع . ثانياً: المدخل المتعدد Multiple approach الذي يعتمد على مجموعة من الخبراء الذين يحـــــددون المشكلـــة ويرسمون أسلوب المواجهة من خلال مجموعة من النماذج الجاهزة. ثالثاً: مدخل الموارد الداخلية Recources Approach وهنا يكون التركيز على جماهير المجتمع أنفسهم مع الاستعانة بمرشد خارجي كموجه (نبيل السمالوطي، 1981م،ص:135) .

ثالثاً: المدخل الاقتصادي: هو ذلك المدخل الذي يركز في عملية تنمية المجتمع على قضايا الإنتاج الاقتصادي , ويدخل تحت هذا المدخل مدرسة التصنيف الريفي وتطوير الإنتاج الاقتصادي , ويدخل تحت هذا المدخل مدرسة التصنيع الريفي وتطوير الإنتاج الزراعي وأغلب الدارسين للتنمية الاقتصادية . وتقوم فلسفة هذا المدخل على أن تحسين الظروف الاقتصادية هي المحرك الأول لكافة المتغيرات الموقفية الأخرى داخل النسق الأمر الذي يجعل كافة هذه المتغيرات ليست إلا انعكاساً لتلك الظروف . ويحاول أنصار هذا المدخل معالجة قضية التخلف من خلال مفاهيم الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي والمقارنة بين الدول النامية في مرحلتها الحالية بما كانت عليه الدول المتقدمة منذ بداية حركة التقدم الاقتصادي بها , وبالتالي يقترحون أن تكون مسيرة التنمية في تلك الدول مماثلة لمسيرة لتنمية في الدول الأوروبية . ويمكن القول بأن مجرد تصنيف الدول إلى متقدمة ومتخلفة في سلم التقدم الاجتماعي نظرة سطحية , وتحويل هذه النظرة إلى مفاهيم نظرية يعني إحلال التفسير الإحصائي محل التفسير التاريخي والتحليل العلمي , وذلك التفسير الذي يأخذ علاقات التبعية والاستقلال وطبيعة الهياكل الاجتماعية القائمة في الاعتبار .

رابعاً: المدخل الإداري: هو ذلك المدخل الذي يعتبر أن قضية التنمية الاجتماعية هي إحدى القضايا الفرعية داخل العملية الإدارية الشاملة وقد ظهر هذا المدخل واضحا لدى الدوائر الاستعمارية البريطانية , تلك الدوائر التي عولجت في إطارها قضية تنمية المجتمع لأول مرة

كأسلوب إداري يمكن أن يستخدم في إدارة المستعمرات الأفريقية . ولقد كان الهدف الأساسي لهذا المدخل خدمة المصالح الاستعمارية خلال التركيز على بعض القطاعات التي تخدم هذه المصالح مع اجتذاب مساهمات الأهالي في تحقيق هذا الهدف (نبيل السمالوطي، 1981م،ص:136).

خامساً: المدخل التكاملي: ويتبنى هذا المدخل الأسلوب التكاملي في معالجة مشكلات التخلف وينبثق هذا المدخل من اعتبارات أهمها:

1 -أن التكامل الوظيفي لحلقات التخلف يقتضي تكامل المواجهة .

2 -أن تعدد الحاجات والمشكلات يقتضي أخذها جميعاً في الاعتبار عند التخطيط للمواجهة .

3 -ضرورة تطوير صورة من التنسيق بين الإسهام الشعبي والإسهامات الحكومية .

4 -أن تنمية نظام الحكم المحلي في المجتمعات المحلية أساس أول لانطلاق برامج تنمية ناجحة (نبيل السمالوطي، 1981م،ص:137) .

1.R.R.1 ويعد الباحثون في الأمم المتحدة وفي المعهد الدولي للإصلاح الريفي من أنصار هذا المدخل حيث يرون أن حركة الإصلاح الريفي يجب أن تتضمن : الإصلاح الاقتصادي والتربوي والصحي والعمراني وكافة برامج الرعاية الاجتماعية للفئات التوعية المختلفة. وقد تبنى هذا الاتجاه في البداية مجموعة من الباحثين مثل "ألن" Allen و"سيجورا" Segura "براين" Brayn وتعتبر دراسات الأمم المتحدة الدكتور أحمد حسين ضمن أنصار هذا الاتجاه نتيجة لتبنية فكرة "المراكز الاجتماعية" وهي تلك الفكرة التي شاعت في الأربعينات تحت اسم "مراكز المجتمع" في الكثير من الدول المستعمرة .

يمكن أن ندخل تحت هذا الاتجاه بعض الباحثين المعاصرين لقضية التنمية مثل الدكتور "ماهشوراي" الباحث الهندي , كما يدخل تحت هذا الاتجاه الاتجاهات الرسمية في التنمية كما تعبر عنها البرامج الحكومية في بعض الدول النامية كالهند والباكستان (نبيل السمالوطي، 1981م،ص:138)

ولقد قام دوز سانتوز Dos Santos بجمع المحاولات النظرية التي ظهرت في نظرية واحدة ، بعد أن حذف منها ما يعتقده أنه يمكن أن يثير النقد . وكان أساس هذه النظرية متمثلاً في عدة مبادئ لا يمكن أن تكون موضع خلاف عند النظر إليها من وجهة نظر أخرى هذا فضلاً عن أن النظريات التي قام بتحليلها تتفق بدرجة أو أخرى حول هذه المبادئ وهي :

أولاً : تعني التنمية التقدم نحو أهداف محددة بشكل جيد ، تنتج عن الظروف الخاصة بالإنسان ، والمجتمع . ويمكن أن توجد في معظم المجتمعات المتقدمة في العالم الحديث . وهذا النموذج يعرف بأنه مجتمع حديث ، صناعي جماهيري ، وغير ذلك من الأوصاف .

ثانياً : سوف تتقدم البلدان النامية صوب هذا النموذج فور قيامها بمحاصرة بعض العوائق السياسية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والنظامية ، مثل تلك الناتجة عن وجود بعض الجماعات التقليدية ، أو الإقطاعية ، أو غيرها .

ثالثاً : ثم إنه يمكن إفراد بعض العمليات الاقتصادية ، والسياسية والسيكولوجية وغيرها، على أنها تسمح بالتعبئة الرشيدة للطاقات القومية ، ويمكن تصنيف هذه العمليات ، ووضعها أمام المخططين.

رابعاً : هناك حاجة لتنسيق القوى الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية كدعم للتنمية ، حتى تصبح نموذجاً يحتذى به ، ويوجه المشورة ، والنصح لغيره في مجال الأسس الأيديولوجية التي تنظم إدارة الأمم في مجال التنمية .

وقد كان من بين نتائج دراسة سانتوز أن نظرية التنمية ، يجب أن تحلل العملية في ضوء أشكالها التاريخية، والمحسوسة، وأن تستبعد إمكانية وجود قانون عام للتنمية، طالما أن التحليل سيكون تاريخياً. وأن تأخذ في حسبانها التناقضات العامة للعملية، وأن تحطم المحاولات من خلال هذه التناقضات. وفي ضوء ذلك رفض سانتوز إمكانية وجود أيديولوجية عامة للتنمية، لأن الأيديولوجيا هي محصلة اهتمامات اجتماعية مختلفة وطبقات مختلفة . وأن الأيديولوجيا العامة لا تستطيع حل التناقض بين هذه الطبقات . أي أن التنمية يجب أن تقوم على فهم واقع كل بلد من البلاد المتخلفة ، آخذين في الاعتبار ما قد يبديه النسق التقليدي من مقاومة، لأن ذلك يساعدنا على فهم أكثر دقة لأزمات التنمية في العالم الثالث (أندرو وبستر-ترجمة عبدالهادي والزيات، 1995م، ص:27).

من خلال العرض السابق لأبرز الاتجاهات والمداخل النظرية في دراسة التنمية يمكن أن نوجزها ونناقشها حسب الآتي:

التصنيف الأول يقسمها إلى ست اتجاهات نظرية وهي: اتجاه النماذج أو المؤشرات، والاتجاه التطوري المحدث، والاتجاه الانتشاري، والاتجاه السيكولوجي أو السلوكي، واتجاه المكانة الدولية، والاتجاه الماركسي الجديد.

والتصنيف الثاني فيقسمها إلى ثلاثة بدائل وهي: البديل الرأسمالي، والبديل الماركسي ، ثم أبعاد نظرية بديلة : ترتكز على الملائمة التاريخية ، والوعي وغير ذلك.

وأما التصنيف الثالث فيكاد يتفق في بعض الجوانب مع المحاولة الأولى فه و يتضمن ، اتجاه النماذج المثالية والمؤشرات ، واتجاه الانتشار الثقافي الحضاري ، والاتجاه النفسي ، والاتجاه الاقتصادي . ثم يعود إلى عرض إسهام أو سكار لانج في هذا المجال ، حيث يتمثل هذا الإسهام في التصنيف إلى ثلاثة أنماط هي : النموذج الرأسمالي ، والنموذج الاشتراكي ، والنموذج الثوري القومي. ثم التركيز على العناصر الملائمة في الاتجاه الماركسي للتنمية.

والتصنيف الرابع يقسمها إلى تسعة مداخل هي: مدخل النماذج المثالية ، والمدخل الاقتصادي، ومدخل المتصلات الثقافية، والمدخل العنصري، ومدخل التحضر ، والمدخل الديموجرافي، ومدخل المراحل التاريخية ، والمدخل الماركسي، وتنتهي إلى التأكيد على المدخل التفاعلي متعدد النظم Interdisciplinary .

وأما التصنيف الخامس فيقسمها إلى ثلاثة اتجاهات نظرية: الاتجاه الأول يبدأ بالوضعية الكلاسيكية ، ثم الوضعية المحدثة ، باعتبارها تمثل الجذور الأولى للنظريات البنائية ، والوظيفية ، ونظريات التوازن ، وتتضمن نظرية النمو، ونظرية التخطيط وغيرها ، أما الاتجاه النظري الثاني في هذه المحاولة فهو الاتجاه الراديكالي ، ويركز على نبذ التبعية بشكل نظامي ، والنمط الأيديولوجي ، مع التركيز على أفكار كل من فورتادو Furtado ، وجنر فرانك .

والاتجاه النظري الثالث ، يتضمن الماركسية الكلاسيكية ، والماركسية المحدثة ، التي سبقت الإشارة إليهما.

وأما التصنيف السادس فقد ركز على ثلاثة أبعاد عامة ، تتضمن معظم النظريات التي سبق الإشارة إليها وهي : المتطورات النقدية ، ومنظور التبعية وتحليل نمط الإنتاج ، ومنظور النظام العالمي وتحليلات الطبقة الاجتماعية.

والتصنيف السابع يقسمها إلى خمسة مداخل وهي: المدخل التربوي، ومدخل العملية Process، والمدخل الاقتصادي، والمدخل الإداري، والمدخل التكاملي.

وأما التصنيف الثامن فقد قام دوز سانتوز Dos Santos بجمع المحاولات النظرية التي ظهرت في نظرية واحدة ، بعد أن حذف منها ما يعتقده أنه يمكن أن يثير النقد.

ويتضح أن هذه المحاولات جميعاً تنطوي على قدر كبير من التشابه، وتتضمن اختلافات ضئيلة ، كما أنها أصبحت تتكرر في معظم مؤلفات التنمية الاجتماعية ، خاصة في الأجزاء المتصلة بالتنظير ، أو نظريات التنمية . وقد اختلفت النظرة إليها ، وفقاً للمواقف الأيديولوجية للعلماء ، والدارسين. وقد وجهت إليها انتقادات كثيرة ، في ضوء هذه الاختلافات الأيديولوجية ، وغالباً ما ينتهي النقد بإسهامات محلية هنا ، أو هناك ، تبعاً للظروف التاريخية والأوضاع الخاصة لهذا المجتمع أو ذاك (أندرو وبستر-ترجمة عبدالهادي والزيات، 1995م، ص:32).

إن دراسة الدول النامية تتطلب إقامة نظرية بديلة عن تلك النظريات الغربية التي لم تعد تستطيع الصمود أمام واقع هذه الدول. ومن الضروري أن تستند هذه النظرية إلى فهم عميق للعناصر البنائية للتنمية ، أي فهم عميق لوجود عالم متقدم جنباً إلى جنب عالم متخلف . كذلك يجب أن تستند هذه النظرية إلى فهم حقيقي لتاريخ كل من الدول النامية والدول المتقدمة . فالتخلف ليس هو الحالة الأصلية للدول الأولى، وإنما مفروض عليها بفعل قوى تاريخية معينة ، وهذا يجعلنا نذهب بعد ذلك – متفقين مع فرانك – على ضرورة تبني

كل العناصر الإيجابية التي تستطيع أن تدفع تنمية العالم الثالث خطوات إلى الأمام (الجوهري، 1431ه، ص:421).

لكنه يبقى في النهاية من الواضح أن نظرية واحدة ، أو أيديولوجيا واحدة أو قانوناً واحداً ، قد لا يكفي لتفسير قضايا التخلف والتنمية ، ولكن كما اتضح من قبل هناك بعض القضايا التي لا تثير خلافاً ، وتلك ينبغي أن تكون نقاطاً للانطلاق نحو تصور الواقع المتخلف ، والشروع في تنميته ، في ضوء الظروف التاريخية الخاصة ، والبناء الثقافي ، والقيمي الخاص . إن هناك تجارب تنموية حققت نجاحات بارزة ، تأتي تجربة الصين في المقدمة منها. هذا على حين أخفقت تجارب أخرى لعوامل ينبغي فهمها ، والوعي بآثارها . ثم إنه سيظل الاعتماد على النفس . مبدءاً نظرياً مقبولاً ، وفعالاً في مجال التنمية ، فضلاً عن أنه ينبغي أن يدعمه وعي تنموي قيادي ، وقاعدي على حد سواء . ويتعاظم أثر الاعتماد على النفس إذا تطور ليصبح جماعياً ، عندها تتضافر أسباب القوة ، وتتضاءل عوامل الإحباط ، وتخف حدة الأزمات علمياً ، وعملياً (أندرو وبستر-ترجمة عبدالهادي والزيات، 1995م، ص:32).

ثالثاً: الدراسات السابقة:

تم تصنيف الدراسات السابقة حسب متغيرات الدراسة إلى ثلاثة أقسام: الأول الدراسات السابقة المتعلقة بالعمل الخيري ودوره في تنمية المجتمع، والثاني الدراسات السابقة المتعلقة بالعمل الخيري ودوره في تنمية المجتمع على المستوى العربي، والثالث الدراسات السابقة المتعلقة بالعمل الخيري، وذلك تسهيلاً لعرضها.

أولاً: الدراسات السابقة المتعلقة بالعمل الخيري ودوره في تنمية المجتمع:

الدراسة الأولى: سعود الضحيان (1403هـ)

بعنوان: المشاركة الأهلية ومراكز التنمية الاجتماعية ، دراسة استطلاعية لجهود مركز التنمية الاجتماعية في استثارة جهود الأهالي التطوعية لتنمية المجتمع المحلي بقرى الخبوب بمنطقة القصيم.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على دور مركز التنمية الاجتماعية في استثارة الجهود الأهلية للمشاركة في مشروعات تنمية المجتمع المحلي والتعرف على مدى استجابة الأهالي لوظيفة المركز، وكذلك التعرف على مستويات وأساليب وأنماط المشاركة الأهلية وإسهامات الخدمة الاجتماعية في تحقيق وظيفة المركز، والمعوقات التي تحول دون تحقيق العلاقة بين المركز والأهالي بأساليب أكثر كفاءة .

وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة كمنهج أساسي يتناسب مع طبيعة الدراسة باعتبارها من الدراسات الاستطلاعية ، واعتمد على الاستبيان (المقابلة) كأداة رئيسة لجمع البيانات وعلى المقابلات غير المقننة كوسيلة مساعدة بالإضافة إلى الملاحظة الموضوعية من قبل الباحث وبعض الأدوات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

وطبقت الدراسة في مجموعة القرى التي يطلق عليها منطقة الخبوب (وهي من ضواحي مدينة بريدة بمنطقة القصيم) والتي يخدمها مركز تنمية حوسلان وهي مجتمع البحث

الأصلي، وقد استخدم الأسلوب العشوائي في اختيار عينة ممثلة لأرباب الأسر بهذه القرى لتكون المجال البشري للدراسة.

وأهم نتائج الدراسة مايلي:

1 -تأخذ الخدمات الصحية الأولوية في استفادة الأهالي من المركز ويليها الخدمات الاجتماعية فالخدمات الزراعية بينما تحظى الخدمات التعليمية بقلة استفادة الأهالي منها لدرجة ملفتة للنظر.

2 -أغلبية المزارعين يحصلون على الخدمات الزراعية من المركز.

3 -تنوع الخدمات التي يقدمها مركز التنمية للأهالي المنطقة.

4 -ارتفاع مستوى الوعي للاستفادة من خدمات المركز والتي توضح دور المركز في استثارة الأهالي للاستفادة وذلك في حد ذاته يعتبر أحد مستويات المشاركة.

5 -المشاركة الفعالية في اللجان الأهلية محدودة جداً.

6 -الطريقة التي يقدم بها المركز خدماته إلى الأهالي تناسب ظروفهم وتشبع احتياجات الغالبية العظمى منهم .

7 -مساهمة المرأة في مشروعات المركز لا بأس بها رغم العادات والتقاليد الصارمة التي تحد من قيام المرأة بالمشاركة بفعالية أكثر.

8 -توجد عوائق تحد من مشاركة الأهالي في مشروعات التنمية بعضها راجع إلى الأهالي والبعض الآخر راجع إلى المسئولين بالمركز.

9 -وضع البرامج والمشروعات التي لا تتفق مع احتياجات الأهالي يحد من مشاركة الأهالي في الاستفادة من هذه البرامج.

10 -دور الأخصائي الاجتماعي بالمركز محدود ولا يتناسب مع ما يجب أن يقوم به الأخصائي من عمليات تنظيم وتنمية المجتمع المحلي.

الدراسة الثانية: دراسة يوسف بن عمر الراشد (1426/1425هـ)

بعنوان: جهود مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية في تنمية المجتمع.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على جهود مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية في تنمية المجتمع المحلي ، كما تهدف إلى التعرف على أهم المعوقات التي تواجه مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي، وتهدف كذلك إلى مدى اختلاف وجهات النظر لأفراد عينة الدراسة بشأن جهود مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية.

ويشمل مجتمع الدراسة جميع العاملين في مراكز الخدمة والتنمية الاجتماعية والمستفيدين منها خلال العام 1426/1425هـ وعددهم 307 عمال، 13.000 مستفيد ، و تم اختيار عينة الدراسة من المستفيدين بطريقة عشوائية طبقية ونسبة 4% منهم في حين كانت عينة العاملين هي مجتمع الدراسة نفسه.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية تقدم الخدمات للمجتمعات المحلية في مجالات المستوى التعليمي والثقافي وتحسين المستوى الاقتصادي والتأهيل والتوعية، وأن هناك العديد من المعوقات التي تع يق عمل هذه المراكز منها ضعف القدرات المادية ، وعدم توفر الأدوات والتجهيزات والمشاركة المجتمعية.

وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة إعداد برامج وخط ط لمراكز التنمية والخدمة الاجتماعية اعتماداً على الأولويات التي كشفت عنها هذه الدراسة ، كما أوصت بمعالجة المعوقات التي تحدد من قيام هذه المراكز برسالتها وبضرورة إعـــداد العاملين فيها وتأهيلهم لردم الفجوة بين الواقع المعيشي والتطلعات المستقبلية.

ثانياً: الدراسات السابقة المتعلقة بالعمل الخيري ودوره في تنمية المجتمع على المستوى العربي:

الدراسة الأولى: دراسة عبد الفتاح إبراهيم حسن محمد (1985م)

بعنوان: التنمية في الإسلام والنظرية الاجتماعية مع دراسة ميدانية لبرامج التنمية المحلية لبعض الجمعيات الخيرية الإسلامية بمحافظة الشرقية.

وتهدف الدراسة إلى محاولة المقارنة بين نظريات التنمية الوافدة وبين الفكر والتراث التنموي في الإسلام للوقوف على أهمية التراث في صياغة واقع تنموي مصري يتفق مع فلسفة هذا التراث، وكذلك اختبار صدق أو خطأ مسار التنمية المحلية التي تقوم بها الجمعيات الخيرية الإسلامية في إطار الخطة العامة للتنمية في المجتمع، والتعرف على مدى تمثيل الإنسان المصري لمبادئ وأهداف التنمية من منظور إسلامي.

وقد استخدم الباحث أكثر من منهج للتعرف على تراث التنمية في الفكر الإسلامي في مراحل متباينة – ومقارنة الفكر الوضعي بالفكر الإسلامي، حيث استخدم المنهج التاريخي: لكونه يتيح للباحث فرصة تتبع تطور البنية الاجتماعية لمجتمع البحث ودراسة عوامل هذا التطور، وكذلك المنهج المقارن: لأجل مقارنة المعطيات التاريخية لمراحل التنمية المختلفة، وكذلك المنهج الإحصائي: استخدمه الباحث في عمليات التحليل الكمي للبيانات والحقائق التي يجمعها الباحث من الميدان. وقد استخدم الباحث استمارة المقابلة: واحتوت على خمس وأربعين سؤالاً ، والملاحظة : حيث يعايش الباحث أفراد العينية ويتفاعل معهم داخل الجمعيات، والعينية : وهي الوعاء الذي يحصل منه الباحث على الاستجابات المختلفة لأفراد العينة التي تكونت من ثلاث مائة فرد .

وقد خرجت الدراسة بالنتائج الآتية:

1 – أوضحت الدراسة الميدانية أن معظم الأفراد يوافقون على تطبيق الفكر الإسلامي في التنمية وذلك نظراً لما يلمسه الأفراد من متاعب اقتصادية ومشكلات متعددة تسببت فيها التنمية الوضعية .

2 – أوضحت الدراسة الميدانية أن ضعف الوازع الديني في نفوس الأفراد يتسبب في عدم تطبيق نماذج تنموية إسلامية .

3 – أوضحت الدراسة الميدانية بأن هناك أهمية نحو التحول التدريجي لبناء مجتمع تتحقق فيه تنمية إسلامية تفيد في علاج المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

4 – أوضحت الدراسة الميدانية أن أغلب الأفراد في مجتمع البحث يرون أن التراث الإسلامي كفيل بتقديم الحلول المناسبة لكافة المشكلات الموجودة بالمجتمع وذلك عن طريق برامج تنفيذية .

5 – أوضحت الدراسة الميدانية أن معظم الأفراد يجمعون على أن نشاط الجمعيات الخيرية الإسلامية يعتبر من أهم البرامج التي تمثل بوادر ظهور تنمية إسلامية .

6 – أوضحت الدراسة الميدانية أن المسجد له دور كبير في نشر الوعي والثقافة الدينية وهو يعد من أبرز أنشطة الجمعيات الخيرية الإسلامية .

7 - أوضحت الدراسة الميدانية أن أفراد العينة قد أجمعوا بأن للمسجد دوراً تنموياً مفيداً في النواحي الدينية والتعليمية والاجتماعية .

8 – أوضحت الدراسة الميدانية من خلال أفراد العينة أن الجمعيات الخيرية الإسلامية تؤدي دورها في تنمية المجتمع بشكل فعال .

9 – أوضحت الدراسة الميدانية من خلال آراء العينة بضرورة تشجيع نشاط الجمعية الخيرية الإسلامية والاهتمام بها – ورفع الرقابة عنها – والنهوض بالأفراد من خلال الجمعيات دينياً وثقافياً .

الدراسة الثانية: دراسة نادرة وهدان وآخرون (1996م)

بعنوان: المنظمات غير الحكومية والتنمية في مصر: دراسة حالات، وتهدف الدراسة إلى التعرف على الوضع الراهن للمنظمات غير الحكومية في مصر والجهات والقوانين المنظمة لها ، والمشاكل والمعوقات التي تقابلها ، والتوصل إلى بعض الاقتراحات لتنشيط ورفع كفاءة المنظمات غير الحكومية في مصر ، وقد اعتمد الباحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال القيام بدراسة حالة لستة جمعيات غير حكومية تعمل في مجال الرعاية الاجتماعية ورعاية الأسرة في نطاقات جغرافية مختلفة وتحصل على تمويل لأنشطتها من مصادر مختلفة .ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك عوامل مشتركة بين الجمعيات التي تمكنت من إنجاز مهامها بنجاح وما زالت مستمرة . ومن أهم هذه العوامل اختيار رئيس مجلس الإدارة ومدير الجمعية من الشخصيات القيادية الرشيدة الجادة والقادرة على الاتصال بالجهات المانحة سواء كانت جهات محلية أو خارجية .وكذلك توفر المهارات والكفاءات والخبرات الفنية والإدارية والمحاسبية من ذوي المؤهلات العالية والقادرة علي القيام بالدراسات اللازمة وتنفيذ المشروعات .وأيضاً قدرة الجمعية علي تسويق منتجاتها ومشاركة المجتمع المحلي لها (محمد عبدالمجيد، 2006م).

الدراسة الثالثة: دراسة أماني قنديل (2000م)

بعنوان: دور المنظمات الأهلية في التنمية، قدمت هذه الدراسة عدد من المؤشرات المهمة والتي تعكس إسهام الجمعيات الأهلية في التنمية ومنها مايلي:

- يقدر عدد المستفيدين من منظمات الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية في مصر بحوالي 30 مليون مواطن.

- على مستوي المتطوعين يبلغ عدد أعضاء الجمعيات 3 ملايين مواطن ، وهناك 75 % من المتطوعين في جمعيات الرعاية ، و 25% في جمعيات التنمية .

- يقدر عدد المستفيدين من مشروع الأسر المنتجة بحوالي مليون أسرة .

- بالنسبة لمؤشر الإنفاق يتم إنفاق مئات الملايين من الجنيهات عل ى مشروعات القروض الصغيرة وبعض المشروعات التنموية والرعاية الاجتماعية .

- بالنسبة لمؤشر العمالة فيبلغ عدد العاملين -كل الوقت ونصف الوقت - في المنظمات الأهلية في مصر حوالي نصف مليون (531413) منهم 24 % من الإناث (محمد عبدالمجيد، 2006م).

الدراسة الرابعة: دراسة عزة عبد العزيز سليمان وآخرين (2001م)

بعنوان: الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية، وتهدف الدراسة إلى التعرف على التطور التاريخي للجمعيات الأهلية وأهم الأنشطة التي تمارسها على مستوى المحافظات ، وتحديد دور الجمعيات الأهلية بالنسبة للتنمية عامة والتنمية الإقليمية أو المحلية خاصة ، وحصر التفاوتات الإقليمية في مجالات عمل الجمعيات الأهلية لتفعيل دورها في تحقيق أولويات التنمية بالمحافظات . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن معظم الجمعيات الأهلية في محافظات مصر المختلفة تعمل في مجال المساعدات الاجتماعية وتقديم المساعدات للفقراء واليتامى والأرامل أما الجمعيات التي تعمل في مجال التنمية فتواجه العديد من الصعوبات لتمويل أنشطتها الخاصة بتنمية المرأة وتعليمها ، أو الأنشطة الخاصة بالتنمية المستدامة . والمثال الواضح على ذلك هو الجمعيات الدينية التي يبلغ عددها ما لا يقل عن 4000 جمعية والتي تقدم خدمات صحية أو ترعى الأيتام والأرامل معتمدة في ذلك عل ى أموال الزكاة ، ولكن يقتصر عملها على هذه المجالات دون الاهتمام بتنمية المجتمع الذي يحيط بها أو توعية الشباب ومحاربة العادات السيئة بالمجتمع .كما أظهرت نتائج الدراسة وجود انفصام ما بين الجمعيات والمجتمعات التي تخدمها نتيجة لأن أغلب الأنشطة التي تقدمها الجمعيات مسندة إليها من وزارة الشئون الاجتماعية ولا تقوم على دراسة احتياجات المجتمع المحلي الذي تخدمه ، بالإضافة إلى تكرار الأنشطة نفسها في أكثر من جمعية تعمل في نفس القرية أو الحي أو المجتمع مما يؤدي إلى عدم قدرة الجمعية على تحقيق أهدافها (محمد عبدالمجيد، 2006م).

الدراسة الخامسة: عبد الغفار شكر (2005م)

بعنوان: الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر، وتهدف الدراسة إلى دراسة الأوضاع الراهنة للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر ، وطبيعة الدور المنوط بها في عملية التنمية والتنشئة الديمقراطية ، وبحث التحديات التي تواجهها وأهم المعوقات التي تحول دون الاضطلاع بمسئولياتها كاملة ، مع وضع رؤية مستقبلية لهذه المنظمات تتضمن استراتيجية محددة لمجابهة تلك التحديات وتجاوز العقبات من خلال مجموعة من الإجراءات المترجمة لتفعيلها وتعزيز دورها كشريك كامل في عملية التنمية والتنشئة الديمقراطية . وقد انتهت الدراسة إلى ضرورة التنسيق بين شركاء التنمية – الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص – على اعتبار أن الشراكة بين هذه الأطراف الثلاثة يعد بمثابة عقد اجتماعي ينطوي على تقسيم عمل واضح ويستوجب إعادة تحديد مجالات العمل والنشاط لكل منهم . وتقوم علاقة الشراكة على أساس توسيع قاعدة التعددية باعتبار أن التنوع يمكن أن يشكل عامل إثراء ،وليس بالضرورة عاملاً مثبطاً .كما أكدت الدراسة على ضرورة ضمان فاعلية نشاط المنظمات غير الحكومية ، حيث إن حرمانها من فرص التأثير في السياسات العامة بما تستوجبه مصالح الفئات التي تعبر عنها سيحد من نشاطها (محمد عبدالمجيد، 2006م).

ثالثاً: الدراسات السابقة المتعلقة بالعمل الخيري:

الدراسة الأولى: دراسة حصة بنت محمد المنيف (1420 هـ)

بعنوان: تقويم الدور التربوي للجمعيات الخيرية النسائية في المملكة العربية السعودية، وقد استهدفت الدراسة التعرف على واقع البرامج والخدمات التربوية ، وتحديد مدى فاعلية الدور التربوي للجمعيات الخيرية النسائية في المملكة من حيث التخطيط والإدارة وتنفيذ برامجها التربوية ، والوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون فاعلية هذا الدور ، والتعرف على اختلاف فاعلية هذا الدور باختلاف متغيرات الدراسة ، وتقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تزيد من فاعلية هذا الدور للجمعيات الخيرية النسائية في المملكة العربية السعودية .

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، واشتملت عينة الدراسة على جميع قيادات الجمعيات الخيرية النسائية وعددهم تسع عشرة قيادية موزعة على مناطق المملكة العربية السعودية ، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة بعد أن تم اتخاذ الإجراءات العلمية اللازمة للتأكد من صدقها وثباتها .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها :

1 – كشفت الدراسة أن هناك إجماعاً من قبل قيادات الجمعيات الخيرية النسائية على أهمية الدور التربوي في الجمعيات ، وهذا يمكن التأكد منه من خلال النظر إلى أهمية الدور التربوي وموقعه في الجمعية حيث احتل المرتبة الأولى أو الثانية في معظم الجمعيات الخيرية .

2 – يمكن تصنيف الدور التربوي للجمعيات الخيرية من خلال اهتمامات الجمعيات الخيرية النسائية إلى :

أ – الاهتمام برعاية الأمومة والطفولة .

ب – الدورات التدريبية والتأهيلية .

3 – هناك اهتمام كبير من قبل الجمعيات الخيرية النسائية برعاية الطفولة من خلال دور الحضانة ورياض الأطفال .

4 – تقوم الجمعيات الخيرية النسائية بإعداد وإقامة الندوات التربوية وعقد المحاضرات العامة .

5 – الاهتمام بالدورات التدريبية في مجال الحاسب الآلي لدى الجمعيات .

6 – أظهرت الدراسة أن لدى الجمعيات اهتماماً بتقديم خدمات متعددة للفتيات من الرعاية وتعليم الخياطة والتفصيل وتأهيلهن كمربيات للأطفال .

7 – أوضحت الدراسة أن أبرز المعوقات التي تحول دون فاعلية الدور التربوي للجمعيات الخيرية النسائية في المملكة هي :

أ – الافتقار إلى الجهود التطوعية المناسبة لأداء المهام التربوية .

ب – عدم توفر الدعم المادي والتمويل اللازم للنشاطات التربوية .

ج – ارتفاع كلفة الخدمات التربوية مما يقلل من حجم ومستوى تلك الخدمات.

د – قلة وجود النشاط الإعلامي المناسب لخدمة الأغراض التربوية .

8 – كشفت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة ما عدا المحور الثاني (أ) وذلك باختلاف المؤهل التعليمي لقيادات الجمعيات .

9 – أظهرت الدراسة أن أهم المقترحات التي يمكن أن تزيد من فاعلية الدور التربوي للجمعيات الخيرية النسائية في المملكة ومنها :

أ – العناية والاهتمام باللوائح الإدارية والفنية في الجمعيات الخيرية النسائية .

ب – تشجيع الجهود التطوعية والمتخصصات في المجال التربوي للعمل في الجمعيات الخيرية .

وقد أوصت الدراسة في نهايتها بمجموعة من التوصيات التي يمكن أن تزيد من فاعلية الدور التربوي للجمعيات الخيرية النسائية في المملكة العربية السعودية، كما اقترحت الدراسة إجراء بعض الدراسات والبحوث ذات الصلة بالجمعيات الخيرية النسائية .

الدراسة الثانية: دراسة هند عبد الله الشعلان (1421هـ)

بعنوان: فاعلية برامج التعليم الفني والتدريب المهني المقدمة من الجمعيات الخيرية النسائية (بحث تقويمي مطبق بمدينة الرياض) ، ويهدف هذا البحث إلى تقويم برامج التعليم الفني والتدريب المهني المقدمة من الجمعيات الخيرية النسائية بمدينة الرياض ، للتعرف على مدى فاعليتها ، وتقديم رؤى مستقبلية لتطويرها وزيادة فاعليتها . ويقع البحث ضمن الإطار العام لبحوث التقويم (Evaluation Researches)،. وقد تطلب البحث استخدام عدد من المناهج المختلفة، والتي يمكن من خلالها الحصول على البيانات المطلوبة ، وهي: تحليل المضمون، ومنهج المسح الاجتماعي، ويتكون مجتمع البحث من جميع المدربات اللاتي قمن بعملية التدريب في برامج التعليم الفني والتدريب المهني المقدمة من الجمعيات الخيرية النسائية بمدينة الرياض خلال الفترة الممتدة من 1419/5/14هـ وحتى 1419/8/29هـ ، وبلغ عددهن (24) مدربة ، وكذلك جميع المتدربات الملتحقات بتلك البرامج خلال الفترة نفسها ، وبلغ عددهن (165) متدربة .

وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية على جميع المدربات المكونات لمجتمع البحث ، أما بالنسبة للمتدربات ، فقد تم تطبيق الدراسة على (163) متدربة ، حيث تعذر تطبيقها على متدربتين ، إحداهما من برنامج " إدخال بيانات ومعالجة نصوص" المقدم من جمعية الوفاء أيضاً ، وبذلك تمثل عينة البحث من المتدربات ما نسبته (98.79%) من مجتمع البحث .

واستخدمت الباحثة لجمع البيانات تحليل الوثائق والبيانات الرسمية المتاحة ، من خلال تحليل التقارير السنوية للجمعيتين محل الدراسة ، والوثائق الرسمية الخاصة بالبرامج المدروسة ، للخروج بوصف شامل ودقيق للبرامج ، وتحديد أهدافها العامة والتفصيلية . وإجراء مقابلات شبه مقننة مع الإداريات المسئولات عن البرامج المدروسة، للحصول على

البيانات اللازمة لدراسة تلك البرامج . وتوزيع استبانتين ، تطبق الأولى على جميع المستفيدات من البرامج وقت التطبيق ، وتطبق الأخرى على جميع الفتيات (المدربات) المسئولات عن تنفيذ البرامج بهدف جمع البيانات اللازمة لقياس مدى فاعلية البرامج المدروسة. ويتمثل المجال الجغرافي للبحث في الجمعيات النسائية الخيرية في مدينة الرياض ، وقد تم اختيار مدينة الرياض لأنها أكبر مدن المملكة ، كما أن بها جمعيتين من أكبر الجمعيات النسائية في المملكة ، ومن أقدم الجمعيات التي تم تسجيلها بوزارة العمل والشئون الاجتماعية ، كما أن وجود الباحثة في مدينة الرياض ، يسهل لها التطبيق الميداني في الوقت المحدد لذلك ، والذي يتناسب وإمكانياتها .

ويتحدد المجال البشري للبحث في ثلاث فئات: الإداريات المسئولات عن الإشراف على البرامج المدروسة، وجميع الفنيات (المدربات) المسئولات عن تنفيذ هذه البرامج، وجميع المتدربات الملتحقات بهذه البرامج . أمـــا المجال الزمني فيتمثل في الفترة التي تم فيها تطبيق الجـــزء الميدانـــي من الدراسة ، وقد استغرقت هذه الفترة من 1419/1/14 حتى 1419/8/29هـــ . وقد أسفر البحث عن مجموعة من النتائج كان أهمها ما يلي :

1 – التحقق من سلامة أهداف البرامج :

من خلال تحليل أهداف البرامج المدروسة ، تبين أنها تشترك في عدد من السمات المشتركة ، والتي يمكن تلخيصها في التالي :

أ – تهدف جميع البرامج إلى تنمية قدرات المرأة وإكسابها خبرات ومهارات جديدة.

ب – اشتركت جميع البرامج في العمل على تهيئة المرأة لدخول سوق العمل من خلال تزويدها بالتدريب المناسب .

ج – جميع البرامج تشترك في توفير فرص لتحسين الوضع الاقتصادي للمتدربات.

د – جميع البرامج تشترك في عدم إجراء دراسات مسبقة لسوق العمل لتحديد الاحتياجات التدريبية المطلوبة ، فيما عدا برنامج علوم الحاسب " .

وبمقارنة الأهداف المشتركة بين تلك البرامج مع الأهداف الفعلية للمتدربات اتضح أن هناك تقاربًا كبيراً بينهما ، مما يؤكد على أن أهداف تلك البرامج تعكس بالفعل توقعات المتدربات ودوافعهن من وراء الالتحاق بهذه البرامج .

2 – التحقق من سلامة ترجمة الأهداف إلى خطط تنفيذية :

تم ذلك من خلال قياس كفاية الموازنات المالية ، الخبرات التدريبية ، الظروف المؤسسية، الكتب والأدوات والأجهزة التدريبية ، الحوافز والخدمات ، المدة الزمنية ، فاعلية التنظيم الفني ، وكفاية طرق التقويم .

أ – كفاية الموازنات المالية المخصصة لتنفيذ البرامج : كشفت نتائج البحث عن كفاية الموازنات المالية المخصصة لكل البرامج وبشكل كبير وكاف لتحقيق جميع أهدافها .

ب – كفاية الخبرات التدريبية التي تقدمها البرامج : أوضحت النتائج أن الخبرات التي تقدمها البرامج كافية ، وأنها تؤهل المتدربة بالفعل لإتقان العمل أو المهنة التي يؤهل لها البرنامج التدريبي ، حيث أيد ذلك نسبة كبيرة من مدربات البرامج المدروسة بلغة (66.7%) .

ج – الظروف المتاحة بقاعات التدريب : كشفت نتائج البحث عن كفاية الظروف المؤسسية بدرجة عالية ، فقد تبين أن الإضاءة مناسبة وذلك بتأييد جميع المدربات و (82.8%) من مجموع المتدربات ، كما كانت المساحة أيضاً مناسبة بتأييد (79.2%) من المدربات و (73%) من المتدربات ، وأيضاً التهوية كانت مناسبة بتأييد (83.3) من المدربات ، (64.4%) من المتدربات ، وكذلك الحال بالنسبة لعدد المتدربات في القاعة وذلك بنسبة (75%) من المدربات و (78.5%) من المتدربات .

الدراسة الثالثة: دراسة مسفر بن جبران آل رفعة (1421-1422هـ)

بعنوان: أدوار الجمعيات العلمية السعودية ومعوقات تحقيقها ، وتهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى نجاح الجمعيات العلمية السعودية في تحقيقها لأهدافها والقيام بأدوارها التي أنشئت من أجلها ، وتحديد المعوقات التي قد تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة والقيام بالأدوار المطلوبة كما يراها أعضاء الجمعيات العلمية (عينة الدراسة) بأنفسهم، و التعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين الجمعيات العلمية في مدى فاعلية الأدوار التي تقوم بها للاستفادة من ذلك في تفعيل أداء الجمعيات الأخرى الأقل نجاحاً، وكذلك الوقوف على الحلول المقترحة كما يتصورها أعضاء الجمعيات العلمية موضوع الدراسة . ونفذت الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 1421/1420هـ والفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 1422/1421هـ ، على الجمعيات العلمية السعودية المعتمدة رسمياً في جامعة الملك سعود، وكانت العينة عشوائية من أعضاء 4 جمعيات سعودية هي : الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)، والجمعية السعودية لطب الأسنان، وجمعية المحاسبة السعودية، والجمعية السعودية لعلوم العمران . وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي. وقد خرج الباحث بالتوصيات التالية:

1 – ضرورة إعداد مقر ثابت ومستقل لكل جمعية علمية .

2 – لابد أن يكون لكل جمعية إعانة ثابتة يراعى فيها تخصص الجمعية والبحوث والأنشطة والأدوار التي تقوم بها .

3 – لابد من إعداد لوائح ونظم مناسبة لكل جمعية على حدة بما يضمن استمرار تفعيل أدوار الجمعيات .

4 – ضرورة تخصيص عدد من المزايا لأعضاء الجمعيات مما يشكل نقطة جذب للانضمام إلى الجمعيات .

5 – يمكن الربط بين عضوية الجمعية ، وشغل بعض المناصب .

6 – يمكن جعل عضوية الجمعية شرطاً لممارسة بعض المهن ومزاولتها .

7 – يمكن جعل أفضلية خاصة لأعضاء الجمعيات في القيام ببعض الأنشطة البحثية أو تنفيذ بعض المشروعات .

8 – يمكن استحداث طريقة لسداد اشتراكات الأعضاء بطريقة آلية عن طريق البنوك .

9 – ضرورة إتاحة الفرصة لكبار موظفي وزارة المعارف ، والمديرين والمعلمين الأكفاء وكذلك أعضاء هيئات التدريس بالتعليم الأهلي الجامعي وما قبل الجامعي للانضمام إلى الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية ، فهذا يمثل دعماً حقيقياً للجمعية .

الدراسة الرابعة: دراسة عبد الله بن محمد المطوع (1425/1424هـ)

بعنوان: الجهود الدعوية للمؤسسات الخيرية في المملكة العربية السعودية (دراسة وصفية تقويمية للجهود الدعوية في مؤسستي الندوة العالمية للشباب الإسلامي والحرمين الخيرية ، وقد كانت أبرز التساؤلات التي أجابت عنها هذه الدراسة مفهوم العمل الخيري في الإسلام المقترن بالدعوة إلى الله، وأهمية العمل الخيري المؤسسي المقترن بالدعوة إلى الله، و أهداف العمل الخيري الإسلامي المقترن بالدعوة إلى الله، وخصائص العمل الخيري الإسلامي المقترن بالدعوة إلى الله، وأهداف المؤسسات الخيرية في المملكة العربية السعودية، وبرامج وخطط المؤسسات الخيرية في المملكة العربية السعودية، والسمات العامة للعاملين في المؤسسات الخيرية في المملكة، وأهمية الدعوة إلى الله من خلال المؤسسات الخيرية، وطبيعة العلاقة بين العاملين في المؤسسات الخيرية والمستفيدين من جهودها، والمعوقات التي تواجه القائمين بالدعوة في المؤسسات الخيرية وسبل علاجها، وميادين الدعوة لدى المؤسسات الخيرية في المملكة العربية السعودية، ووسائل الدعوة وأساليبها لدى المؤسسات الخيرية في المملكة، ومدى توظيف المؤسسات الخيرية في المملكة للعمل في الدعوة، ومدى رضا العاملين في هذه المؤسسات عن توظيفها للعمل الخيري في الدعوة، وأوجه التعاون والتنسيق في الجهود الدعوية والخيرية بين المؤسسات الخيرية في المملكة.

ويعد هذا البحث من البحوث الوصفية التي تعتمد على المنهج الوثائقي والمنهج المسحي ، أو المسح بالعينة. ونظراً لكثرة المؤسسات الخيرية في المملكة، فاقتصرت هذه الدراسة على عينة عمدية تمثل هذا المجتمع تمثيلاً صادقاً ، وهذه العينة تتكون من الندوة العالمية للشباب الإسلامي : حيث ستشمل هذه الدراسة المقر الرئيس في الرياض وفروعها الداخلية الرئيسية : في المدينة النبوية والدمام وجدة وأبها، وكذلك مؤسسة الحرمين الخيرية : وستتناول هذه الدراسة العاملين في المقر الرئيس في الرياض. والمدة الزمنية التي طبقت بها الدراسة الميدانية هي : العام الجامعي 1423/1422هـ . وكانت أدوات الدراسة: الإطلاع المباشر والقراءة المتعمقة في عدد كبير من التقارير والسجلات والمطبوعات الرسمية للمؤسسات الخيرية في المملكة، والملاحظة بالمشاركة الجزئية، وتصميم استبانتين ؛ إحداهما لسؤال العاملين في المؤسسات الخيرية (عينة الدراسة) والمتعاونين معها، والأخرى لسؤال ذوي التجربة والخبرة من المختصين في الشريعة والخدمة الاجتماعية والعلاقات العامة والإعلام وغيرها، وكذلك المقابلة ، حيث قام الباحث بمقابلة عدد من المسئولين والعاملين في هذه المؤسسات.

وقد توصلت هذه الدراسة لعدد كبير من النتائج المهمة، ومن أبرزها:

- اتضح أن مفهوم العمل الخيري الذي حث عليه دين الإسلام واسع ، فمنه ما يقتصر على فاعله، ومنه ما يكون متعدياً، وهو أفضل من الأول لكون أثره يصل إلى الآخرين وقد رتب ديننا الحنيف على القيام بهذا العمل أجوراً عظيمة.
- كما ظهر أن العمل الخيري إذا اقترن بالسعي إلى نشر الدعوة وتبليغها ، فهو أفضل من العمل الخيري الذي يتم وحده وفي كل خير.
- تبين فيها أن أثار العمل الخيري عديدة، فمنها : ما يعود بالنفع والفضل – بعد فضل الله وتوفيقه – على المجتمع بعامة ، ومنها ما يعود بالأثر على المستفيدين من برامجه وأعماله المتنوعة ومنها ما يعود بآثار جليلة على القائمين به، وهذا مما يؤكد فضله وأهميته.

-أهمية العمل الخيري المؤسسي ، لآثاره الجميلة في نشر الخير والبر ونفع الآخرين ، كما أن له دوراً مهماً في تبليغ دين الإسلام ونشره، مما يؤكد على ضرورة استثمار جوانب من برامجه وتوظيفها لخدمة الدعوة.

-أن الحملة التي تعرضت لها المؤسسات الخيرية في المملكة – وما زالت تتعرض لها – لن تزيدها – بإذن الله – إلا تمسكاً وثباتاً على أسسها ومنطلقاتها الرئيسة ، التي تؤكد على نفع الآخرين والسعي لنشر الدين وخدمة أتباعه ، بعيداً عن الإرهاب والتطرف الذي يزعمه الأعداء والشانئون.

-أن المؤسسات الخيرية في المملكة تسعى من خلال برامجها المتنوعة وجهودها العديدة إلى تحقيق عدد من الأهداف التي يعود نفعها على الدعوة ونشرها ، ونصرة المسلمين والوقوف معهم، ونحو ذلك من الأهداف العامة والخاصة لهذه المؤسسات، وكلها ترمي إلى تحقيق المصالح والخبرات للناس عامة وللمسلمين خاصة.

الدراسة الخامسة: دراسة جميل حمود الحربي (1428/1427هـ)

بعنوان: جمعية البر بالرياض ، دراسة تقييميه لجمعية البر بالرياض مطبقة على بعض الفروع قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية ، وتهدف الدراسة إلى معرفة مدى قرب أو بعد جمعية البر بالرياض عن تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها وكذلك مدى رضا المستفيدين من خدمات وبرامج الجمعية عن ما يحصلون عليه والتعرف على الجهود المبذولة في سبيل تطوير العمل ومواكبة حاجة المجتمع، وأخيراً التعرف على أهم المعوقات التي تواجه جمعية البر بالرياض سواءً على مستوى الجمعية أو على مستوى الأخصائيين الاجتماعيين.

تعتبر الدراسة تقييمية، وقد استخدمت المنهج المسحي وذلك عن طريق اختيار عينة احتمالية عشوائية تتيح لكل فرد مستفيد من الجمعية في الفروع التي ستطبق فيها الدراسة فرصة المشاركة مستخدماً الجداول العشوائية، أما الأخصائيون الاجتماعيون العاملون في الفرع فقد استخدم الباحث طريقة الحصر الشامل لهم في كافة فروع الجمعية

وذلك لأن الاكتفاء بالأخصائيين الاجتماعيين العاملين في الفروع التي طبقت فيها الاستبانة الأولى سوف يجعل عدد المبحوثين قليل مما قد يؤثر على نتائج الدراسة، ولذلك تم تطبيق الاستمارة على جميع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في فروع الجمعية وكذلك إمكانية حصر جميع الأخصائيين عملية سهلة للباحث حيث لا يتجاوز عددهم (60) شخصاً. وقد اختار الباحث خمسة فروع من فروع الجمعية في مدينة الرياض تمثل بقية الفروع وتمثل التوزيع الجغرافي لمدينة الرياض . وفي هذه الدراسة هناك وحدتان من وحدات البحث هما المستفيدون من خدمات الجمعية خلال عام 1426هـ وقد استخدم معهم طريقة الجداول العشوائية تم استخراج 5% من كل فرع تمت فيه الدراسة، وكذلك العاملين في الفروع : ويشمل (الأخصائيين الاجتماعيين والباحثين الاجتماعيين) العاملين في فروع الجمعية.

وقد كشفت الدراسة أن هناك جهوداً مبذولة من قبل الجمعية في سبيل تطوير العمل والتمشي مع حاجات المجتمع، وأن من الصعوبات التي تواجه العاملين في الجمعية اتكالية المستفيدين على الجمعية وتسرعهم في الحصول على المساعدة ، وأن أهم الأدوار التي يمارسها الأخصائيون الاجتماعيون العاملون في الجمعية هو دور دراسة الحالة، أما بالنسبة للخدمات فالمستفيدون يحصلون عليها ولكنهم غير راضين عما يحصلون عليه ولا يرونه يناسب احتياجاتهم ولا يتفق معهم العاملون حيث يرون ما يقدم من خدمات للمستفيدين كافياً لمتطلباتهم، أما البرامج المقدمة فإن المستفيدين لا يعلمون عنها وإن وجدت فهي نادرة ويتفق معهم العاملون في كونها لا تقدم لجميع المستفيدين المستحقين، وبرنامج مساعدة منكوبي الحوادث والكوارث العامة فإن غالبية المستفيدين لا يعلمون عن وجوده ولا كيفية الاستفادة منه. وقد أوصت الدراسة بالعمل على توعية المستفيدين بما يمكنهم الحصول عليه من برامج أو خدمات وكيفية الحصول عليه.

الدراسة السادسة: دراسة أروى بنت عبيد الرشيدي (1428هـ)

بعنوان: دراسة تقويمية لخدمات القسم النسائي بمركز الأمير سلمان الاجتماعي في مدينة الرياض ، (دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية)، ولهذه الدراسة هدف عام وهو التعرف على فعالية خدمات مركز الأمير

سلمان الاجتماعي للمستفيدات بالقسم النسائي ولكي يتحقق هذا الهدف لابد من أهداف فرعية وهي تحديد مدى قدرة الخدمات الصحية بمركز الأمير سلمان الاجتماعي بالقسم النسائي على تحقيق أهدافه، وتحديد مدى قدرة الخدمات الرياضية بمركز الأمير سلمان الاجتماعي بالقسم النسائي على تحقيق أهدافه، وتحديد مدى قدرة الخدمات الاجتماعية بمركز الأمير سلمان الاجتماعي بالقسم النسائي على تحقيق أهدافه، وتحديد مدى رضا المستفيدات من الخدمات بالمركز، وتحديد المعوقات التي تحول دون استفادة المستفيدات من الخدمات في مركز الأمير سلمان الاجتماعي، و التوصل إلى مقترحات تزيد من رضا المستفيدات عن الخدمات المقدمة لهن في مركز الأمير سلمان الاجتماعي . وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات التقويمية التي تحدد وتصف طبيعة العمل الذي تم بالفعل والخدمات والبرامج التي تميزه وتأثيرها على المستفيدين . واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي الشامل وبطريقة العينة العشوائية المنتظمة باعتبار ذلك محاولة منظمة لتحليل وتفسير الوضع الراهن للخدمات بالمركز وهو ما يتفق مع الهدف من الدراسة. تم سحب عينة عشوائية منتظمة من مجموع العضوات المستفيدات وعينة أخرى من الموظفات بعد مسح المجموع النهائي لهن بالمركز وذلك علماً بأن حجم مجتمع الدراسة 2681 عضوه مستفيدة في المركز وفقاً لآخر البيانات المنشورة عن المركز (مرفق الإحصائية الأخيرة لعدد العضوات ضمن الملاحق) وهذا يعني أن حجم العينة المنتظمة للمستفيدات ومستوى صدق العينة عند مستوى الدلالة 0.05 هو 341 عضوه مستفيدة بينما شملت عينة الموظفات جميع موظفات المركز وذلك لأن العدد الكلي لهن هو 24 موظفة . واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من العضوات المستفيدات بمركز الأمير سلمان الاجتماعي وذلك لكون المعلومات المطلوب الحصول عليها لها علاقة وثيقة بآراء العضوات نحو مدى فعالية الخدمات المقدمة لهن . وقد استغرق جمع البيانات من المركز ثلاثة أشهر من 15 ذو الحجة 1427 هـ إلى 20 ربيع الأول 1428 هـ . وبعد الانتهاء من عملية التحليل الإحصائي للبيانات وذلك لتقويم خدمات القسم النسائي بمركز الأمير سلمان الاجتماعي تكون الدراسة قد حققت أهدافها المنشودة وفيما يلي أهم النتائج الجوهرية والتي تم الحصول

عليها من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من العضوات والموظفات بالمركز عبر أداة جمع البيانات (الاستبانة) :

1) أجابت النتائج على التساؤل الأول والذي يحدد مدى فعالية الخدمات التي يقدمها مركز سلمان الاجتماعي للمستفيدات وذلك من خلال النتائج التي أثبتت أن الغالبية العظمى من المستفيدات راضيات عن الخدمات التي يقدمها المركز .

2) أوضحت نتائج الدراسة أن التساؤل الثاني والذي يتمثل في قدرة الخدمات الصحية بالمركز على تحقيق أهدافه صحتها وذلك من خلال أن نسبة كبيرة جداً من المستفيدات كان أهم أسباب انضمامهن للمركز لزيادة اللياقة البدنية وهذا يدل على تحضر المستفيدات ووعيهن بأهمية الحفاظ على أجسامهن من الزيادة في الوزن لاتقاء شر الأمراض العصرية المتزايدة والتي من أهمها أمراض القلب والشرايين والضغط والسكري وغيرها .

3) أثبتت نتائج الدراسة صحة التساؤل الثالث والذي يمثل أهمية الخدمات الرياضية بالنسبة للمستفيدات وذلك من خلال مطالبتهن بضرورة توسعة مكان تقديم الخدمات الرياضية لعدم قدرته على استيعاب كل المستفيدات م ن خدمات المركز الرياضية وأن ضيق المكان أصبح عائقاً لهن .

4) أيضاً التساؤل الرابع عن أهمية الخدمة الاجتماعية التي يقدمها المركز للمستفيدات فقد أظهرت النتائج أن نسبة المتزوجات من أعلى النسب للمستفيدات من خدمات المركز وهذا يدل على أن المركز هو متنفس لهؤلاء المتزوجات لشغل أوقات فراغهن والاستفادة القصوى من خدمات المركز مما يزيد من أهمية الخدمة الاجتماعية بالمركز وأهميتها للتوعية بالمشاكل الأسرية والحياة الزوجية ومشاكل الأطفال والأسرة ككل كما يظهر دور الخدمة الاجتماعية في الاهتمام بالمسنات بالمركز حيث أن نسبتهن حسب نتائج الدراسة نسبة كبيرة وهن من الفئات التي تعتبر أحد مجالات الخدمة الاجتماعية الأساسية .

5) أيضاً أوضحت نتائج الدراسة صحة التساؤل الخامس عن وجود معوقات كثيرة بالمركز تعوق الاستفادة الكاملة من خدماته نتيجة ضيق المكان مع ازدياد أعداد المستفيدات وأيضاً عدم تناسب أعداد الموظفات مع أعداد المستفيدات واحتياج المركز إلى عمالة أكثر من ذلك .

6) أيضاً كان من أهم نتائج الدراسة الخروج بمجموعة من المقترحات من المستفيدات من خدمات المركز لزيادة فاعلية المركز وتحقيق أهدافه التي أنش ىء من أجلها وكان من أهمها:

- توسيع مكان تقديم الخدمات واقتراح توسعة المركز لاستيعاب الأعداد المتزايدة عليه .
- التخلص من الطابع الروتيني في تقديم الخدمات للمستفيدات وذلك عن طريق تبسيط الإجراءات .
- ضرورة مشاركة المستفيدات في وضع وتحديد نوعية الخدمات التي يقدمها المركز .
- ضرورة زيادة أعداد الموظفات بالمركز خصوصاً المدربات والاهتمام بأصحاب المؤهلات العلمية المتخصصة .
- ضرورية إعداد دورات تدريبية متقدمة للمدربات والموظفات العاملات بالمركز .
- وأخيراً ضرورة زيادة الندوات العلمية والمؤتمرات بجميع المجالات التي تهم المجتمع والمرأة بشكل خاص .

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح الآتي:

1. الدراسات التي تحدثت عن العمل الخيري ودوره في تنمية المجتمع على مستوى المملكة العربية السعودية اقتصرت على مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية فقط، و لم يتوصل الباحث إلى دراسة تحدثت عن الجمعيات والمؤسسات الخيرية على مستوى المملكة العربية السعودية ودورها في تنمية المجتمع، مما يعطي هذه الدراسة أهمية لكونها تناولت موضوع يقل وجود دراسات علمية حوله، حيث ستتناول الدراسة دور المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي –دراسة تطبيقية على المؤسسات الخيرية المانحة بالمملكة العربية السعودية–.
2. توصل الباحث إلى عدد من الدراسات المتعلقة بالعمل الخيري ودوره في تنمية المجتمع على المستوى العربي وقد قدمت هذه الدراسات عدد من المؤشرات المهمة والتي تعكس إسهام الجمعيات الأهلية في التنمية بدولة مصر كما يتضح في دراسة أماني قنديل (2000م)، و دراسة عبد الغفار شكر (2005م)، و دراسة عبدالفتاح (1985م) وغيرها، مما يوضح أهمية دراسة دور القطاع الخيري في التنمية بالمملكة العربية السعودية وتوضيح الجهود المبذولة والعوائق التي تواجهه ليصبح قطاعاً فاعلاً ومكملاً للقطاعات الأخرى في التنمية.
3. انتهت دراسة عبد الغفار شكر (2005م) إلى ضرورة التنسيق بين شركاء التنمية – الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص – عل ى اعتبار أن الشراكة بين هذه الأطراف الثلاثة يعد بمثابة عقد اجتماعي ينطوي عل ى تقسيم عمل واضح ويستوجب إعادة تحديد مجالات العمل والنشاط لكل منهم ، وتأتي هذه الدراسة لتسهم في توضيح مجالات الدعم والمشاريع التي تقوم المؤسسات الخيرية المانحة بتمويلها ومدى تكاملها مع القطاعات الأخرى.
4. من النتائج التي توصلت إليها دراسة (عبدالفتاح، 1985م) أن نشاط الجمعيات الخيرية الإسلامية يعتبر من أهم البرامج التي تمثل بوادر ظهور تنمية إسلامية ، وأنها تؤدي دورها في تنمية المجتمع بشكل فعال ، كما أكدت على ضرورة تشجيع نشاط

الجمعيات الخيرية الإسلامية والاهتمام بها – ورفع الرقابة عنها – والنهوض بالأفراد من خلال الجمعيات دينياً وثقافياً ، ومن طرق تشجيعها والنهوض بها خدمتها بالبحوث العلمية.

5. اتفقت عدد من الدراسات على أن الدعم المالي يشكل عائق لكثير من الجمعيات الخيرية في تنفيذ برامجها وأنشطتها، ومن ذلك دراسة نادرة وهدان وآخرون (1996م) حيث بينت أن هناك عوامل مشتركة بين الجمعيات التي تمكنت من إنجاز مهامها بنجاح وما زالت مستمرة ومن أهم هذه العوامل القادرة عل ى الاتصال بالجهات المانحة سواء كانت جهات محلية أو خارجية ، و أوضحت دراسة عزة عبد العزيز سليمان وآخر ين (2001م) أن الجمعيات التي تعمل في مجال التنمية تواجه العديد من الصعوبات لتمويل أنشطتها الخاصة بتنمية المرأة وتعليمها ، أو الأنشطة الخاصة بالتنمية المستدامة. وأوضحت دراسة المنيف (1420 هـ) أن أبرز المعوقات التي تحول دون فاعلية الدور التربوي للجمعيات الخيرية النسائية في المملكة هي : عدم توفر الدعم المادي والتمويل اللازم للنشاطات التربوية ، مما يؤكد على أن تمويل المشاريع الخيرية يعد من أبرز مقومات نجاح عمل الجمعيات الخيرية، وماتقوم به المؤسسات الخيرية المانحة بشكل أساسي هو تمويل المشاريع الخيرية فلذا الحاجة لخدمة هذه المؤسسات بالبحوث العلمية هو مساعدة لها في أداء عملها.

الفصل الثالث: الإطار المنهجي

-نوع البحث

-منهج البحث

-مجتمع البحث واختيار العينة

-حدود البحث

-أدوات البحث وجمع العينة

-أساليب التحليل الإحصائي

نوع الدراسة:

تعد الدراسة الحالي من البحوث الوصفية، وقد استخدم الباحث هذا النوع بسبب قلة وجود دراسات مشابهة، ولأن الباحث يريد وصف الظاهرة كما توجد في الواقع لتحديد الدور الذي تقوم به المؤسسات الخيرية المانحة بالمملكة العربية السعودية في تحقيق التنمية من الناحية الدعوية والثقافية والتعليمية والأسرية والاقتصادية والمؤسسية والصحية والبيئية والإعلامية ومعالجة الفقر.

وقد ذكر عبيدات وآخرون (1992م، ص187) أن المنهج الوصفي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويصفها وصفاً دقيقاً، ويعرف المنهج الوصفي بأنه: وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويحدد خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى (الجهني، 1426ه،ص:34).

وتستهدف الدراسات الوصفية تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد، وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها، وتصل عن طريق ذلك إلى إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها (عبدالباسط، 1998م، ص:198)، كما تتميز البحوث الوصفية بأنها أسلوب فعال لجمع المعلومات، والبحث الوصفي مهم للغاية إذ هو الذي يزود الباحث بوصف دقيق للمتغيرات التي تتحكم في الظواهر الاجتماعية وغيرها (حنان سلطان وغانم العبيدي،1404ه،ص:200)، ولايقف البحث الوصفي عند مرحلة جمع البيانات وتبويبها، وإنما يتعداها إلى أبعد من ذلك إلى الفهم والتفسير والمقارنة والقياس، ومن ثم التحليل الدقيق المتعمق الذي يقود الباحث إلى استخلاص العلاقات واستخراج الاستنتاجات المتضمنة لمشكلة البحث (حنان سلطان وغانم العبيدي،1404ه، ص:199).

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج المسح الاجتماعي الشامل، ويعتمد المسح الاجتماعي على جمع البيانات التي تساعد على تحديد دور المؤسسات الخيرية الخاصة في تحقيق التنمية المحلية، ويهدف منهج المسح الاجتماعي لوصف أو تقرير واقع معين في فترة زمنية محددة، كما أن المسح الاجتماعي يعتمد في معظم الحالات على الاتصال المباشر بأفراد مجتمع البحث، وتتضح أهمية منهج المسح الاجتماعي في أنه يقدم إضافات علمية حول الظاهرة التي نمسحها، مما قد يساعد على تفسيرها، والتعرف على ظروف المجتمع واحتياجاته.

مجتمع الدراسة واختيار العينة:

مجتمع الدراسة عبارة عن المؤسسات الخيرية المانحة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية وعددها (63) مؤسسة أو الصادرة بمرسوم ملكي وعددها (8) مؤسسات، وقد تم تعبئته الاستبيان من قبل مدراء المؤسسات الخيرية المانحة لكونهم وحدة الدراسة ، وقد اقتصرت عينة الدراسة على (25) مؤسسة خيرية مانحة، حيث حاول الباحث التواصل مع جميع المؤسسات المانحة ولكن تعذر الوصول إلى (31) مؤسسة لعدم وجود أي بيانات أوعناوين للتواصل معها كما أن بعضها لازالت تحت التأسيس و لم تبدأ مزاولة عملها حتى الآن ، و(15) مؤسسة لم تتفاعل في إرسال الاستبيان.

حدود الدراسة:

المجال المكاني: تغطي الدراسة المؤسسات الخيرية المانحة بالمملكة العربية السعودية، التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية أو الصادرة بمرسوم ملكي.

المجال الزماني: استغرقت مرحلة جمع البيانات في الفترة من شهر ذي الحجة 1432هـ وحتى شهر صفر 1433ه.

أدوات الدراسة وجمع العينة:

1. التواصل مع الجهات المسئولة لاستكمال المعلومات المطلوبة للدراسة ، حيث تم توجيه خطابين من عميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الأول موجهة إلى وكيل الوزارة المساعد للتنمية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية، والثاني إلى مديري المؤسسات الخيرية المانحة، (**ملحق رقم 3،4**) بهدف تسهيل مهمة الباحث وتزويده بالمعلومات اللازمة.
2. إعداد استبيان المؤسسات الخيرية المانحة ، وتم تصميم محاور الاستبيان بناءً على تساؤلات الدراسة (**ملحق رقم 2**) حيث اشتمل الاستبيان على ثلاثة عشر محوراً وهي:

المحور الأول: البيانات الأولية.

المحور الثاني: مجالات الدعم لدى المؤسسة المانحة.

المحور الثالث: آلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة ويتفرع من سؤالين:

أ - ما معايير بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة؟

ب - من الذي يسهم في إعداد خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة؟

المحور الرابع: ما المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الدعوي؟

المحور الخامس: ما المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الثقافي؟

المحور السادس: ما المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال التعليمي؟

المحور السابع: ما المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الأسري؟

المحور الثامن: ما المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الاقتصادي؟

المحور التاسع: ما المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال المؤسسي؟

المحور العاشر: ما المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الصحي؟

المحور الحادي عشر: ما المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الإعلامي؟

المحور الثاني عشر: ما المشروعات التي تمولها المؤسسة في مجال معالجة الفقر؟

المحور الثالث عشر: ما المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال البيئي؟

الرابع عشر: ما المعوقات التي تواجه المؤسسة في تنمية المجتمع المحلي؟

حيث تم عرض الاستبيان على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات السعودية وغيرهم من المهتمين بالعمل الخيري والتنموي , بهدف تحكيمها و اختبار صدق المحتوى، وبناء على ملاحظات ومقترحات المحكمين تم إعادة صياغة بعض أسئلة الاستبيان وإضافة عبارات أخرى (**للإطلاع على أسماء المحكمين انظر ملحق رقم 5**).

ولحساب الصدق الداخلي للاستبانة تم حساب معامل الارتباط بين الدرجة لكل عبارة في كل محور أو محور فرعي والمجموع الكلي لهذا المحور أو للمحور الفرعي، وبين الدرجة الكلية لكل محور من محاور الاستبانة وإجمالي الاستبانة، حيث اتضح أن معظم قيم معاملات الارتباط عالية، ومعظمها ذات دلالة إحصائية عالية عند مستوى دلالة (0.01) ، والقليل من الارتباطات عند مستوى دلالة (0.05)، ويوجد بعض العبارات التي لم يظهر عندها قيمة معامل الارتباط ولا مستوى الدلالة وذلك لأن جميع أفراد العينة اجتمعوا على رأي واحد حولها مثل الإجابة بـــ (لا) ومن هذه العبارات:

-العبارة رقم (11) من المحور الرابع.

-ثلاث العبارات أرقام (2، 3، 9) من المحور السابع.

-العبارة رقم (2) من المحور الحادي عشر.

ومما سبق يتبين مدى ارتفاع الاتساق الداخلي وبالتالي صدق الاستبانة، وهذا يتضح من خلال الجدول المرفق في (**الملحق رقم 1**).

وأما اختبار ثبات الاستبانة Reliability ويقصد بثبات الاستبانة أن تعطي النتائج نفسها تقريباً لو تكرر تطبيقها أكثر من مرة على نفس الأشخاص في ظروف مماثلة (العساف، 2003م، ص 369) . فقد قام الباحث بحساب ثبات الاستبانة وذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha كما هو موضح في الجدول التالي:

حساب ثبات الاستبانة ومحاورها باستخدام معامل ألفا لكرونباخ

المحور		عدد العبارات	معامل ثبات ألفا كرونباخ
المحور الأول: مجالات الدعم لدى المؤسسة		10	0.87
المحور الثاني: آلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة	بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة	9	0.73
	إعداد خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة	7	0.74
المحور الثالث: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الدعوي؟		16	0.91
المحور الرابع: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الثقافي؟		16	0.87
المحور الخامس: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال التعليمي؟		12	0.87
المحور السادس: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الأسري؟		13	0.90
المحور السابع: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الاقتصادي؟		9	0.77
المحور الثامن: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال المؤسسي؟		14	0.93
المحور التاسع: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الصحي؟		23	0.94
المحور العاشر: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الإعلامي؟		7	0.87
المحور الحادي العاشر: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في مجال معالجة الفقر؟		21	0.93
المحور الثاني عشر: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال البيئي؟		10	0.86
المحور الثالث عشر: ما هي المعوقات التي تواجه المؤسسة في تنمية المجتمع المحلي؟		12	0.76
إجمالي الاستبانة		**179**	**0.97**

ومن الجدول السابق يتضح أن إجمالي ثبات الاستبانة لمعامل ألفا كرونباخ (0.97) وهو معامل ثبات مرتفع جداً، ونجد أن معظم محاور الاستبانة معامل ثباتها جيد حيث كان أقل المحاور ثباتاً المحور الثاني: آلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة لأنه مقسم إلى محورين فرعيين وهما (بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة، إعداد خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة) وكان معامل ثباتهما على الترتيب (0.73، 0.74) وهما

معاملان ثبات مقبولان ويرجع انخفاضهما لقلة العبارة بهما وقلة عدد أفراد العينة (25) فرداً ولكن بصفة عامة تتمتع الاستبانة بمعامل ثبات إجمالي مرتفع جداً وارتفاع ثبات معظم المحاور، مما يدل على الثبات المرتفع للاستبانة بشكل عام.

أساليب التحليل الإحصائي:

تم تفريغ البيانات في الحاسب الآلي ومعالجتها إحصائياً بواسطة برنامج (SPSS)، والتأكد من اتساق الاستبيان عن طريق معامل ألفا كرونباخ، وللتعرف على صدق الاتساق الداخلي تم استخدام معامل الارتباط بيرسون، كذلك تم استخراج التكرارات والنسب المئوية للتعرف على استجابات المبحوثين وإظهار التباين والاختلاف، بالإضافة إلى استخدام المتوسط الحسابي نظراً لاختلاف أهمية كل مفردة عن الأخرى وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات مفردات العينة على كل عبارة من عبارات المحاور لمتغيرات الدراسة الأساسية، وترتيب تقديرات مفردات العينة حسب أهميتها من وجهة نظر المبحوثين. كذلك يستخدم الباحث الانحراف المعياري وهو من مقاييس التشتت للتعرف على مدى انحراف استجابات مفردات العينة لكل عبارة عن وسطها.

الفصل الرابع: عرض نتائج البحث

الفصل الرابع:عرض نتائج الدراسة

سوف نستعرض في هذا الفصل نتائج عينة الدراسة والمكونة من (25) مؤسسة خيرية مانحة، حسب محاور الاستبيان، والتي صممت بناءً على تساؤلات الدراسة، حيث سنتناول أولاً البيانات الأولية عن المؤسسات، ثم مجالات الدعم التي تشملها خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة ، ثم آلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة، ثم المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الدعوي، ثم المجال الثقافي، ثم المجال التعليمي، ثم المجال الأسري، ثم المجال الاقتصادي، ثم المجال المؤسسي، ثم المجال الصحي، ثم المجال الإعلامي، ثم مجال معالجة الفقر، ثم المجال البيئي، وأخيراً المعوقات التي تواجه المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي.

أولاً: البيانات الأولية

جدول (1-1) توزيع أفراد العينة حسب المقر الرئيسي للمؤسسة

المقر الرئيسي للمؤسسة	العدد	النسبة المئوية
الرياض	17	%68
الدمام	3	%12
الخبر	1	%4
القصيم	1	%4
جدة	1	%4
شقراء	1	%4
أبها	1	%4
الإجمالي	**25**	**%100**

من خلال الجدول رقم (1-1) يتبين أن معظم مؤسسات عينة الدراسة تقع في منطقة الرياض وذلك بنسبة مئوية (68%) أي أن أكثر من نصف عينة الدراسة تقع في الرياض، ثم تأتي المؤسسات المانحة التي تقع في مدينة الدمام وذلك بنسبة مئوية (12%)، وأخيراً تأتي

مؤسسة مانحة واحدة من كل مدينة من المدن (الخبر، القصيم، جدة، شقراء، أبها) بنسبة مئوية (4%).

جدول رقم (1-2) توزيع أفراد العينة حسب عدد فروع المؤسسة

عدد فروع المؤسسة	العدد	النسبة المئوية
فرع واحد	19	%76
فرعان	4	%16
ثلاثةفروع	1	%4
ثلاثة عشر فرعً	1	%4
الإجمالي	**25**	**%100**

من خلال الجدول رقم (1-2) يتبين أن معظم مؤسسات عينة الدراسة لها فرع واحد وذلك بنسبة مئوية (76%) أي أكثر من ثلاثة أرباع مؤسسات العينة، ثم تأتي المؤسسات المانحة التي لها فرعان وذلك بنسبة مئوية (16%)، وأخيراً تأتي المؤسسات المانحة التي لها ثلاثة فروع أو ثلاثة عشر فرعً وذلك بنفس النسبة المئوية (4%).

جدول رقم (1-3) توزيع أفراد العينة حسب النطاق الجغرافي لخدمات المؤسسة

النطاق الجغرافي لخدمات المؤسسة	العدد	النسبة المئوية
المملكة العربية السعودية	19	%76
المنطقة الشرقية	3	%12
محافظة شقراء	1	%4
منطقة الرياض	1	%4
القصيم	1	%4
الإجمالي	25	%100

من خلال الجدول رقم (1-3) يتبين أن النطاق الجغرافي لخدمات المؤسسة لمعظم مؤسسات عينة الدراسة تقع في نطاق المملكة العربية السعودية وذلك بنسبة مئوية (76%) أي أكثر

من ثلاثة أرباع مؤسسات العينة، ثم تأتي المؤسسات المانحة التي نطاقها الجغرافي لخدماتها في المنطقة الشرقية وذلك بنسبة مئوية (12%)، وأخيراً تأتي المؤسسات المانحة التي نطاقها الجغرافي يقع في إحدى المناطق والمدن التالية (محافظة شقراء، منطقة الرياض، القصيم) وذلك بنفس النسبة المئوية (4%).

جدول رقم (1-4) توزيع أفراد العينة حسب مصادر الموارد المالية للمؤسسة

مصادر الموارد المالية للمؤسسة	العدد	النسبة المئوية
الأوقاف والزكاة والتبرعات	12	%48
تبرعات المؤسسين	9	%36
إيجارات مساكن وشقق، ودعم من ملاك المؤسسة	2	%8
الهبات والوصايا	1	%4
لم يحدد	1	%4
الإجمالي	**25**	**%100**

من خلال الجدول رقم (1-4) يتبين أن مصادر الموارد المالية لمعظم مؤسسات عينة الدراسة (الأوقاف والزكاة والتبرعات) وذلك بنسبة مئوية (48%)، ثم تأتي مؤسسات عينة الدراسة التي مصادر مواردها المالية (تبرعات المؤسسين) وذلك بنسبة مئوية (36%)، ثم تأتي مؤسسات عينة الدراسة التي مصادر مواردها المالية (إيجارات مساكن وشقق، ودعم من ملاك المؤسسة) وذلك بنسبة مئوية (8%)، وأخيراً تأتي المؤسسات المانحة التي مصادر مواردها المالية إحدى الموارد التالية (الهبات والوصايا، أو لم يحدد) وذلك بنفس النسبة المئوية (4%).

جدول رقم (1-5) توزيع أفراد العينة حسب نوع النشاط التجاري لملاك المؤسسة

نوع النشاط التجاري لملاك المؤسسة	العدد	النسبة المئوية
استثمارات عقارية	8	32
متنوع	6	24
شركات ومصانع وعقار	2	8
الأزياء والعقار والأطعمة والترفيه	1	4
استثماري زراعي عقاري – فنادق	1	4
لم يحدد	7	28
الإجمالي	**25**	**%100**

من خلال الجدول رقم (1-6) يتبين أن نوع النشاط التجاري لملاك معظم مؤسسات عينة الدراسة (استثمارات عقارية) وذلك بنسبة مئوية (32%)، ثم يأتي مؤسسات عينة الدراسة التي لم تحدد نوع النشاط التجاري لملاكها بنسبة مئوية (28%)، ثم يأتي مؤسسات عينة الدراسة التي نوع النشاط التجاري لملاكها (متنوع) وذلك بنسبة مئوية (24%)، ثم يأتي مؤسسات عينة الدراسة التي نوع النشاط التجاري لملاكها (شركات ومصانع وعقار) وذلك بنسبة مئوية (8%)، وأخيراً يأتي المؤسسات المانحة نوع النشاط التجاري لملاكها (الأزياء والعقار والأطعمة والترفيه، استثماري زراعي عقاري – فنادق) وذلك بنفس النسبة المئوية (4%).

ثانياً: مجالات الدعم التي تشملها خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة

جدول رقم (2-1) يبين التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والترتيب لكل مجال من مجالات الدعم لدى المؤسسة (وجوده ضمن خطة الدعم)

م	المجال	نعم		لا		الانحراف المعياري	الترتيب
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
1	المجال الدعوي	22	88	3	12	0.33	2
2	المجال الثقافي	19	76	6	24	0.44	6
3	المجال التعليمي	20	80	5	20	0.41	5
4	المجال الأسري	22	88	3	12	0.33	2
5	المجال الاقتصادي	14	56	11	44	0.51	8
6	المجال المؤسسي	15	60	10	40	0.50	7
7	المجال الصحي	21	84	4	16	0.37	4
8	المجال الإعلامي	14	56	11	44	0.51	8
9	مجال معالجة الفقر	24	96	1	4	0.20	1
10	المجال البيئي	11	44	14	56	0.51	10

من خلال الجدول رقم (2-1) وبالنظر إلى التكرارات والنسب المئوية والترتيب حسب تكرار الاختيار (نعم) لمجالات الدعم لدى المؤسسة (وجوده ضمن خطة الدعم)، نجد أن أهم المجالات التي تهتم بها المؤسسات المانحة وتأتي في المرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد العينة على أنها ضمن خطة الدعم للمؤسسة (مجال معالجة الفقر) حيث جاءت النسبة المئوية للموافقة على هذا المجال (96%) وهي نسبة موافقة عالية جداً، ثم يأتي في المرتبة الثانية كل من مجالي (المجال الدعوي، المجال الأسري) بنفس النسبة المئوية (88%)، ثم يأتي في المرتبة الرابعة (المجال الصحي) بنسبة مئوية (84%)، وجاء في المرتبة الخامسة (المجال التعليمي) بنسبة مئوية (80%)، ثم يأتي في المرتبة السادسة (المجال الثقافي) بنسبة مئوية (76%)، وجاء في المرتبة السابعة (المجال المؤسسي) بنسبة مئوية (60%)، ثم يأتي في المرتبة الثامنة كل من

مجالي (المجال الاقتصادي، المجال الإعلامي) بنفس النسبة المئوية (56%)، وجاء في المرتبة العاشرة والأخيرة (المجال البيئي) بنسبة مئوية (44%).

ويمكن ترتيب مجالات الدعم حسب وجوده ضمن خطة الدعم للمؤسسة حسب الاختيار (نعم) تنازلياً كما يلي:

- مجال معالجة الفقر.
- المجال الدعوي.
- المجال الأسري.
- المجال الصحي.
- المجال التعليمي.
- المجال الثقافي.
- المجال المؤسسي.
- المجال الاقتصادي.
- المجال الإعلامي.
- المجال البيئي.

ومن خلال النظر إلى الانحراف المعياري في الجدول رقم (2-1) وهو مقدار التشتت لاختيارات أفراد العينة حول أي عبارة، فنجد أن أكبر انحراف معياري كان للمجالين (المجال الاقتصادي، المجال الإعلامي) بنفس القيمة (0.51)، وكان أقل انحراف معياري للمجال (مجال معالجة الفقر) بقيمة (0.20).

ومما سبق نستطيع الإجابة على السؤال الأول: ما هي مجالات التنمية لدى المؤسسات الخيرية المانحة؟ بأن المجالات التي وافق عليها أفراد العينة من المؤسسات المانحة بـــ (نعم) تمثل أهم مجالات التنمية لدى المؤسسات الخيرية المانحة ويمكن حصرها في التسعة المجالات التالية مرتبة حسب أولويتها من وجهة نظر أفراد العينة كما يلي:

-مجال معالجة الفقر.

-المجال الدعوي.

-المجال الأسري.

-المجال الصحي.

-المجال التعليمي.

-المجال الثقافي.

-المجال المؤسسي.

-المجال الاقتصادي.

-المجال الإعلامي.

جدول رقم (2-2) يبين أدنى وأعلى نسبة دعم والمتوسط الحسابي والترتيب لكل مجال من مجالات الدعم لدى المؤسسة (نسبة دعمه)

م	المجال	أدنى نسبة دعم	أعلى نسبة دعم	المتوسط الحسابي	الترتيب حسب المتوسط الحسابي
1	المجال الدعوي	0	100	30.16	1
2	المجال الثقافي	0	35	7.52	6
3	المجال التعليمي	0	20	9.4	5
4	المجال الأسري	0	23	10.72	3
5	المجال الاقتصادي	0	20	3.12	9
6	المجال المؤسسي	0	30	7.4	7
7	المجال الصحي	0	35	10.32	4
8	المجال الإعلامي	0	20	3.54	8
9	مجال معالجة الفقر	0	50	17.86	2
10	المجال البيئي	0	5	1.48	10

من خلال الجدول رقم (2-2) يتبين أن جميع المستويات الأدنى لنسب الدعم (0.0%)، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي وترتيب مجالات الدعم لدى المؤسسة حسب

المتوسط الحسابي للنسب المئوية التي تخصصها المؤسسة لدعم هذا المجال تنازلياً كما يلي:

-جاء المتوسط الحسابي لنسب دعم المجال الدعوي مادياً من المؤسسات المانحة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (30.16) حيث كان أعلى نسبة دعم حصل عليها (100%).

-جاء المتوسط الحسابي لنسب دعم مجال معالجة الفقر مادياً من المؤسسات المانحة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (17.86) حيث كان أعلى نسبة دعم حصل عليها (50%).

-جاء المتوسط الحسابي لنسب دعم المجال الأسري مادياً من المؤسسات المانحة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (10.72) حيث كان أعلى نسبة دعم حصل عليها (23%).

-جاء المتوسط الحسابي لنسب دعم المجال الصحي مادياً من المؤسسات المانحة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (10.32) حيث كان أعلى نسبة دعم حصل عليها (35%).

-جاء المتوسط الحسابي لنسب دعم المجال التعليمي مادياً من المؤسسات المانحة في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (9.4) حيث كان أعلى نسبة دعم حصل عليها (20%).

-جاء المتوسط الحسابي لنسب دعم المجال الثقافي مادياً من المؤسسات المانحة في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (7.52) حيث كان أعلى نسبة دعم حصل عليها (35%).

-جاء المتوسط الحسابي لنسب دعم المجال المؤسسي مادياً من المؤسسات المانحة في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (7.4) حيث كان أعلى نسبة دعم حصل عليها (30%).

-جاء المتوسط الحسابي لنسب دعم المجال الإعلامي مادياً من المؤسسات المانحة في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (3.54) حيث كان أعلى نسبة دعم حصل عليها (20%).

-جاء المتوسط الحسابي لنسب دعم المجال الاقتصادي مادياً من المؤسسات المانحة في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (3.12) حيث كان أعلى نسبة دعم حصل عليها (20%).

-جاء المتوسط الحسابي لنسب دعم المجال البيئي مادياً من المؤسسات المانحة في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (1.48) حيث كان أعلى نسبة دعم حصل عليها (5%).

ثالثاً: آلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة

جدول رقم (3-1) يبين التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والترتيب لكل عبارة من عبارات آلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة (بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة)

م	العبارات	دائماً		أحياناً		لا		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
1	رغبات ملاك المؤسسة	12	48	9	36	4	16	0.75	2.32	5
2	احتياج الجمعيات الخيرية	15	60	10	40	0	0	0.50	2.60	2
3	احتياج المجتمع	17	68	7	28	1	4	0.57	2.64	1
4	المعايير العلمية لتنمية المجتمعات المحلية	6	24	10	40	9	36	0.78	1.88	7
5	مصارف الوصايا	13	52	6	24	6	24	0.84	2.28	6
6	رؤية العاملين في المؤسسة	12	48	11	44	2	8	0.65	2.40	3
7	رؤية قيادات العمل الخيري	11	44	12	48	2	8	0.64	2.36	4
8	دراسات مكاتب استشارية	1	4	12	48	12	48	0.58	1.56	9
9	خطة التنمية في المملكة العربية السعودية	2	8	15	60	8	32	0.60	1.76	8

من خلال الجدول رقم (3-1) يتضح أن المتوسط الحسابي لعبارات آلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة (بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة) انحصرت بين (1.56، 2.64) وهي موزعة على ثلاثة التقديرات المختلفة (دائماً، أحياناً، لا)، حيث نجد أن المتوسط الحسابي لأربع عبارات يقع مقابل درجة الموافقة (دائماً) وهي مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي كالتالي:

- احتياج المجتمع.
- احتياج الجمعيات الخيرية.
- رؤية العاملين في المؤسسة.
- رؤية قيادات العمل الخيري.

أي أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة يرون أن أربع العبارات السابقة دائماً تكون من مكونات بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة تبعاً لآلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة، بينما نجد أن المتوسط الحسابي لأربع عبارات يقع مقابل درجة الموافقة (أحياناً) وهي مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي كالتالي:

- رغبات ملاك المؤسسة.
- مصارف الوصايا.
- المعايير العلمية لتنمية المجتمعات المحلية.
- خطة التنمية في المملكة العربية السعودية.

أي أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة يرون أن أربع العبارات السابقة أحياناً تكون من مكونات بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة تبعاً لآلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة، بينما نجد أن المتوسط الحسابي لعبارة واحدة وهي (دراسات مكاتب استشارية) (1.56) يقع مقابل درجة الموافقة (لا)، أي أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة لا يوافقون على أن دراسات مكاتب استشارية تكون من مكونات بناء

خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة تبعاً لآلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة.

وبالنظر إلى الجدول (3-1) ومن خلال قيم الانحراف المعياري نجد أن أكثر العبارات تشتتاً العبارة (مصارف الوصايا) حيث كان الانحراف المعياري لها (0.84)، بينما نجد أن أقل العبارات قيمة للانحراف المعياري كانت العبارة (احتياج الجمعيات الخيرية) حيث كان انحرافها المعياري (0.50).

جدول رقم (3-2) يبين التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والترتيب لكل عبارة من عبارات آلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة (إعداد خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة)

م	العبارات	دائماً		أحياناً		لا		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
1	ملاك المؤسسة	11	44	12	48	2	8	0.64	2.36	3
2	الإدارة العليا في المؤسسة	20	80	4	16	1	4	0.52	2.76	1
3	الإدارة التنفيذية في المؤسسة	19	76	5	20	1	4	0.54	2.72	2
4	جميع العاملين في المؤسسة	9	36	13	52	3	12	0.66	2.24	4
5	قيادات العمل الخيري	6	24	16	64	3	12	0.60	2.12	5
6	الاستعانة بمستشارين من خارج المؤسسة	4	16	13	52	8	32	0.69	1.84	6
7	شركة متخصصة	1	4	5	20	19	76	0.54	1.28	7

من خلال الجدول رقم (3-2) يتضح أن المتوسط الحسابي لعبارات آلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة (إعداد خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة)

انحصرت بين (1.28، 2.76) وهي موزعة على ثلاثة التقديرات المختلفة (دائماً، أحياناً، لا)، حيث نجد أن المتوسط الحسابي لثلاث عبارات يقع مقابل درجة الموافقة (دائماً) وهي مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي كالتالي:

- الإدارة العليا في المؤسسة.
- الإدارة التنفيذية في المؤسسة.
- ملاك المؤسسة.

أي أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة يرون أن ثلاث العبارات السابقة دائماً تسهم في إعداد خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة تبعاً لآلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة، بينما نجد أن المتوسط الحسابي لثلاث العبارات يقع مقابل درجة الموافقة (أحياناً) وهي مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي كالتالي:

- جميع العاملين في المؤسسة.
- قيادات العمل الخيري.
- الاستعانة بمستشارين من خارج المؤسسة.

أي أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة يرون أن ثلاث العبارات السابقة أحياناً تسهم في إعداد خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة تبعاً لآلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة، بينما نجد أن المتوسط الحسابي لعبارة واحدة وهي (شركة متخصصة) (1.28) يقع مقابل درجة الموافقة (لا)، أي أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة لا يرون أن الشركة المتخصصة قد تسهم في إعداد خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة تبعاً لآلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة.

وبالنظر إلى الجدول (3-2) ومن خلال قيم الانحراف المعياري نجد أن أكثر العبارات تشتتاً العبارة (الاستعانة بمستشارين من خارج المؤسسة) حيث كان الانحراف المعياري لها

(0.69)، بينما نجد أن أقل العبارات قيمة للانحراف المعياري كانت العبارة (الإدارة العليا في المؤسسة) حيث كان انحرافها المعياري (0.52).

ومما سبق نستطيع الإجابة على السؤال الثاني: كيف يتم بناء خطة البرامج والمشاريع في المؤسسات الخيرية المانحة؟ والإجابة ستكون على محورين الأول: ما هي معايير بناء خطة البرامج والمشاريع؟ والمحور الثاني من الذي يسهم في بنائها؟

أ –معايير بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة:

ويمكننا أن نعتبر العبارات التي حصلت على الاختيار (دائماً) من جدول رقم (3-1) آلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة (بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة) وهي أربع عبارات تمثل معايير بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة من وجهة نظر أفراد العينة من المؤسسات المانحة وهي مرتبة حسب الأولوية كما يلي:

- احتياج المجتمع.
- احتياج الجمعيات الخيرية.
- رؤية العاملين في المؤسسة.
- رؤية قيادات العمل الخيري.

ب –يسهم في إعداد خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة:

ويمكننا أن نعتبر العبارات التي حصلت على الاختيار (دائماً) من جدول رقم (3-2) آلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة (إعداد خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة) وهي ثلاث عبارات تمثل الجهات التي تسهم في إعداد خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة من وجهة نظر أفراد العينة من المؤسسات المانحة وهي مرتبة حسب الأولوية كما يلي:

- الإدارة العليا في المؤسسة.
- الإدارة التنفيذية في المؤسسة.
- ملاك المؤسسة.

رابعاً: المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الدعوي

جدول رقم (4-1) يبين التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والترتيب لكل عبارة من عبارات المحور الثالث: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الدعوي؟

م	المشروع	نعم		لا		الانحراف المعياري	الترتيب
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
1	بناء المساجد	18	75	6	25	0.44	6
2	صيانة وترميم المساجد	18	75	6	25	0.44	6
3	الدروس والدورات الشرعية	18	75	6	25	0.44	6
4	الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالجانب الشرعي والدعوي	16	66.67	8	33.33	0.48	11
5	كفالة الدعاة	14	58.33	10	41.67	0.50	13
6	برامج العناية بالقرآن الكريم وعلومه	21	87.5	3	12.5	0.34	2
7	مراكز العناية بالقرآن	20	83.33	4	16.67	0.38	4
8	حلقات تحفيظ القرآن الكريم	22	91.67	2	8.33	0.28	1
9	الدور النسائية	20	83.33	4	16.67	0.38	4
10	معاهد إعداد المعلمين والمعلمات	11	45.83	13	54.17	0.51	15
11	طباعة الكتب	17	70.83	7	29.17	0.46	9
12	تحجيج الفقراء	17	73.91	6	26.09	0.45	9
13	المخيمات الدعوية	15	62.5	9	37.5	0.50	12
14	مشاريع المكاتب التعاونية للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات	21	87.5	3	12.5	0.34	2
15	أوقاف الجهات الدعوية	9	37.5	15	62.5	0.50	16
16	الميزانية التشغيلية للجهات الدعوية	13	54.17	11	45.83	0.51	14

من خلال الجدول رقم (4-1) وبالنظر إلى التكرارات والنسب المئوية والترتيب حسب تكرار الاختيار (نعم) لعبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الدعوي؟ نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على أربع عشرة عبارة بـــ (نعم) بنسبة مئوية لا تقل عن (50%)، ويمكن ترتيب هذه العبارات تنازلياً كما يلي:

- حلقات تحفيظ القرآن الكريم.
- برامج العناية بالقرآن الكريم وعلومه.
- مشاريع المكاتب التعاونية للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات.
- مراكز العناية بالقرآن.
- الدور النسائية.
- بناء المساجد.
- صيانة وترميم المساجد.
- الدروس والدورات الشرعية.
- تحجيج الفقراء.
- طباعة الكتب.
- الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالجانب الشرعي والدعوي.
- المخيمات الدعوية.
- كفالة الدعاة.
- الميزانية التشغيلية للجهات الدعوية.

بينما نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على العبارتين المتبقيتين عبارة بـــ (نعم) بنسبة مئوية تقل عن (50%)، وهما (معاهد إعداد المعلمين والمعلمات ، أوقاف الجهات الدعوية).

ومن خلال النظر إلى الانحراف المعياري في الجدول (4-1) نجد أن أكبر انحراف معياري كان للعبار تين (الميزانية التشغيلية للجهات الدعوية ، معاهد إعداد المعلمين والمعلمات)

بنفس القيمة (0.51)، وكان أقل انحراف معياري للعبارة (حلقات تحفيظ القرآن الكريم) بقيمة (0.28).

ومما سبق نستطيع الإجابة على السؤال الثالث: ما هي المشروعات التنموية التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال الدعوي؟ بأن العبارات التي حصلت على نسبة موافقة (نعم) أكبر من (50%) وهي أربعة عشر مشروعاً تمثل أهم المشروعات التنموية التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال الدعوي وهي مرتبة تنازلياً حسب أولويتها كما يلي:

- حلقات تحفيظ القرآن الكريم.
- برامج العناية بالقرآن الكريم وعلومه.
- مشاريع المكاتب التعاونية للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات.
- مراكز العناية بالقرآن.
- الدور النسائية.
- بناء المساجد.
- صيانة وترميم المساجد.
- الدروس والدورات الشرعية.
- تحجيج الفقراء.
- طباعة الكتب.
- الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالجانب الشرعي والدعوي.
- المخيمات الدعوية.
- كفالة الدعاة.
- الميزانية التشغيلية للجهات الدعوية.

خامساً: المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الثقافي

جدول رقم (5–1) يبين التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والترتيب لكل عبارة من عبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الثقافي

م	المشروع	نعم		لا		الانحراف المعياري	الترتيب
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
1	نشر الثقافة العامة	9	39.13	14	60.87	0.50	8
2	نشر الثقافة الإسلامية	12	52.17	11	47.83	0.51	2
3	تأصيل الفكر الإسلامي	11	47.83	12	52.17	0.51	3
4	تنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات الثقافية	14	60.87	9	39.13	0.50	1
5	إنشاء المكتبات	8	34.78	15	65.22	0.49	9
6	مشاريع تنمية ثقافة الطفل	10	43.48	13	56.52	0.51	5
7	الأنشطة الصيفية	11	47.83	12	52.17	0.51	3
8	النوادي الصيفية	10	43.48	13	56.52	0.51	5
9	تنظيم شؤون الشباب	10	43.48	13	56.52	0.51	5
10	مكافحة السحر والشعوذة	5	21.74	18	78.26	0.42	11
11	النوادي الأدبية	0	0	23	100	0.00	16
12	الأمسيات الأدبية	3	13.04	20	86.96	0.34	13
13	الملتقيات الإنشادية والمسرحية	1	4.35	22	95.65	0.21	15
14	الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالجانب الثقافي	8	34.78	15	65.22	0.49	9
15	أوقاف الجهات الثقافية	3	13.04	20	86.96	0.34	13
16	الميزانية التشغيلية للجهات الثقافية	4	17.39	19	82.61	0.39	12

من خلال الجدول رقم (5-1) وبالنظر إلى التكرارات والنسب المئوية والترتيب حسب تكرار الاختيار (نعم) لعبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الثقافي، نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على عبارتين بـــ (نعم) بنسبة مئوية أكبر من (50%)، وهما (تنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات الثقافية، نشر الثقافة الإسلامية).

بينما نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على أربع عشرة عبارة بـــ (نعم) بنسبة مئوية تقل عن (50%) حتى وصلت إلى (0.0%) للعبارة (النوادي الأدبية)، وهي مرتبة تنازلياً كما يلي:

- تأصيل الفكر الإسلامي.
- الأنشطة الصيفية.
- مشاريع تنمية ثقافة الطفل.
- النوادي الصيفية.
- تنظيم شؤون الشباب.
- نشر الثقافة العامة.
- إنشاء المكتبات.
- الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالجانب الثقافي.
- مكافحة السحر والشعوذة.
- الميزانية التشغيلية للجهات الثقافية.
- الأمسيات الأدبية.
- أوقاف الجهات الثقافية.
- الملتقيات الإنشادية والمسرحية.
- النوادي الأدبية.

ومن خلال النظر إلى الانحراف المعياري في الجدول (5-1) نجد أن أكبر انحراف معياري كان لست عبارات (نشر الثقافة الإسلامية، تأصيل الفكر الإسلامي، مشاريع تنمية ثقافة الطفل، الأنشطة الصيفية، النوادي الصيفية، تنظيم شؤون الشباب) بنفس القيمة (0.51)، وكان أقل انحراف معياري للعبارة (النوادي الأدبية) بقيمة (0.0).

ومما سبق نستطيع الإجابة على السؤال الرابع: ما هي المشروعات التنموية التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال الثقافي؟ بأن العبارات التي حصلت على أعلى نسبة موافقة (نعم) وتمثل المشروعات التنموية التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال الثقافي المشروعات السبعة التالية:

- "تنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات الثقافية" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (60.87%).
- "نشر الثقافة الإسلامية" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (52.17%).
- "تأصيل الفكر الإسلامي" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (47.83%).
- "الأنشطة الصيفية" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (47.83%).
- "مشاريع تنمية ثقافة الطفل" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (43.48%).
- "النوادي الصيفية" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (43.48%).
- "تنظيم شؤون الشباب" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (43.48%).

سادساً: المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال التعليمي

جدول رقم (6-1) يبين التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والترتيب لكل عبارة من عبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال التعليمي؟

م	المشروع	نعم		لا		الانحراف المعياري	الترتيب
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
1	رعاية الموهوبين	10	41.67	14	58.33	0.50	5
2	مكافحة الأمية وتعليم الكبار	7	29.17	17	70.83	0.46	9
3	تقديم المنح الدراسية	11	45.83	13	54.17	0.51	3
4	تشجيع البحث العلمي	8	33.33	16	66.67	0.48	7
5	توفير متطلبات البحث العلمي	4	16.67	20	83.33	0.38	11
6	البرامج التعليمية الموجهة للشباب	13	54.17	11	45.83	0.51	1
7	برامج مراكز الدراسات والبحوث	11	45.83	13	54.17	0.51	3
8	تنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية	12	50	12	50	0.51	2
9	أوقاف الجهات التعليمية	4	16.67	20	83.33	0.38	11
10	الميزانية التشغيلية للجهات التعليمية	6	25	18	75	0.44	10
11	الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالجانب التعليمي	8	33.33	16	66.67	0.48	7
12	بناء المدارس والمراكز التعليمية	10	41.67	14	58.33	0.50	5

من خلال الجدول رقم (6-1) وبالنظر إلى التكرارات والنسب المئوية والترتيب حسب تكرار الاختيار (نعم) لعبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال التعليمي؟، نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على عبارتين بـــ (نعم) بنسبة مئوية أكبر من (50%)، وهما (البرامج التعليمية الموجهة للشباب، تنظيم المؤتمرات والندوات

واللقاءات العلمية).

بينما نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على عشر عبارات بـــ (نعم) بنسبة مئوية تقل عن (50%) حتى وصلت إلى (16.67%) للعبارتين (توفير متطلبات البحث العلمي،أوقاف الجهات التعليمية)، وهي مرتبة تنازلياً كما يلي:

- تقديم المنح الدراسية.
- برامج مراكز الدراسات والبحوث.
- رعاية الموهوبين.
- بناء المدارس والمراكز التعليمية.
- تشجيع البحث العلمي.
- الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالجانب التعليمي.
- مكافحة الأمية وتعليم الكبار.
- الميزانية التشغيلية للجهات التعليمية.
- توفير متطلبات البحث العلمي.
- أوقاف الجهات التعليمية.

ومن خلال النظر إلى الانحراف المعياري في الجدول رقم (6-1) نجد أن أكبر انحراف معياري كان لأربع عبارات (تقديم المنح الدراسية، البرامج التعليمية الموجهة للشباب، برامج مراكز الدراسات والبحوث، تنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية) بنفس القيمة (0.51)، وكان أقل انحراف معياري للعبارتين (توفير متطلبات البحث العلمي، أوقاف الجهات التعليمية) بقيمة (0.38).

ومما سبق نستطيع الإجابة على السؤال الخامس: ما هي المشروعات التنموية التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال التعليمي؟ بأن العبارات التي حصلت على أعلى

نسبة موافقة (نعم) وتمثل المشروعات التنموية التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال التعليمي المشروعات الستة التالية:

- "البرامج التعليمية الموجهة للشباب" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (54.17%).
- "تنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (50%).
- "تقديم المنح الدراسية" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (45.83%).
- "برامج مراكز الدراسات والبحوث" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (45.83%).
- "رعاية الموهوبين" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (41.67%).
- "بناء المدارس والمراكز التعليمية" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (41.67%).

سابعاً: المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الأسري

جدول رقم (7-1) يبين التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والترتيب لكل عبارة من عبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الأسري؟

م	المشروع	نعم		لا		الانحراف المعياري	الترتيب
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
1	مشروعات العناية بالأسرة وتوعيتها	17	70.83	7	29.17	0.46	3
2	الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالأسرة	11	45.83	13	54.17	0.51	7
3	إصدار النشرات والكتب المتعلقة بالأسرة	10	41.67	14	58.33	0.50	9
4	الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالأسرة	10	41.67	14	58.33	0.50	9
5	برامج تأهيل المقبلين على الزواج	18	75	6	25	0.44	1
6	الدورات التدريبية الأسرية	16	66.67	8	33.33	0.48	4
7	مراكز التنمية الأسرية	15	62.5	9	37.5	0.50	5
8	أوقاف الجهات المعنية بالأسرة	3	12.5	21	87.5	0.34	13

م	المشروع	نعم		لا		الانحراف المعياري	الترتيب
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
9	الميزانية التشغيلية للجهات المعنية بالأسرة	7	29.17	17	70.83	0.46	12
10	مساعدة المقبلين على الزواج	18	75	6	25	0.44	1
11	برامج الاستشارات الأسرية	11	45.83	13	54.17	0.51	7
12	برامج إصلاح ذات البين	12	50	12	50	0.51	6
13	تأهيل المستشارين والمصلحين الأسريين	10	41.67	14	58.33	0.50	9

من خلال الجدول رقم (7-1) وبالنظر إلى التكرارات والنسب المئوية والترتيب حسب تكرار الاختيار (نعم) لعبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الأسري؟، نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على ست عبارات بـــ (نعم) بنسبة مئوية أكبر من (50%)، ويمكن ترتيب هذه العبارات تنازلياً كما يلي:

- برامج تأهيل المقبلين على الزواج.
- مساعدة المقبلين على الزواج.
- مشروعات العناية بالأسرة وتوعيتها.
- الدورات التدريبية الأسرية.
- مراكز التنمية الأسرية.
- برامج إصلاح ذات البين.

بينما نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على سبع عبارات بـــ (نعم) بنسبة مئوية تقل عن (50%) حتى وصلت إلى (12.5%) للعبارة (أوقاف الجهات المعنية بالأسرة)، وهي مرتبة تنازلياً كما يلي:

- الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالأسرة.
- برامج الاستشارات الأسرية.

- إصدار النشرات والكتب المتعلقة بالأسرة.
- الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالأسرة.
- تأهيل المستشارين والمصلحين الأسريين.
- الميزانية التشغيلية للجهات المعنية بالأسرة.
- أوقاف الجهات المعنية بالأسرة.

ومن خلال النظر إلى الانحراف المعياري في الجدول رقم (7-1) نجد أن أكبر انحراف معياري كان لثلاث عبارات (الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالأسرة، برامج الاستشارات الأسرية، برامج إصلاح ذات البين) بنفس القيمة (0.51)، وكان أقل انحراف معياري للعبارة (أوقاف الجهات المعنية بالأسرة) بقيمة (0.34).

ومما سبق نستطيع الإجابة على السؤال السادس: ما هي المشروعات التنموية التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال الأسري؟ بأن العبارات التي حصلت على نسبة موافقة (نعم) أكبر من (50%) وهي ستة مشروعات تمثل أهم المشروعات التنموية التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال الأسري وهي مرتبة تنازلياً حسب أولويتها كما يلي:

- برامج تأهيل المقبلين على الزواج.
- مساعدة المقبلين على الزواج.
- مشروعات العناية بالأسرة وتوعيتها.
- الدورات التدريبية الأسرية.
- مراكز التنمية الأسرية.
- برامج إصلاح ذات البين.

ثامناً: المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الاقتصادي

جدول رقم (8-1) يبين التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والترتيب لكل عبارة من عبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الاقتصادي؟

م	المشروع	نعم		لا		الانحراف المعياري	الترتيب
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
1	دعم المزارعين بالوسائل الحديثة في الزراعة	3	13.04	20	86.96	0.34	4
2	مقاومة الآفات الحشرية والأمراض النباتية لزيادة الإنتاج الزراعي	0	0	23	100	0.00	7
3	تنمية الثروة الحيوانية عن طريق تحسين النسل وعلاجه	0	0	23	100	0.00	7
4	تطوير الصناعات التقليدية	3	13.04	20	86.96	0.34	4
5	المساهمة في تسويق المنتجات المحلية	2	8.7	21	91.3	0.29	6
6	التدريب المهني وفق احتياج سوق العمل	7	30.43	16	69.57	0.47	2
7	نشر ثقافة العمل	9	39.13	14	60.87	0.50	1
8	دعم الجمعيات التعاونية والمساهمة في تنشيطها	4	17.39	19	82.61	0.39	3
9	الدراسات والبحوث العلمية في مجال الزراعة والثروة الحيوانية	0	0	23	100	0.00	7

من خلال الجدول رقم (8-1) وبالنظر إلى التكرارات والنسب المئوية والترتيب حسب تكرار الاختيار (نعم) لعبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الاقتصادي؟، نجد أن أكبر نسبة موافقة لأفراد العينة من المؤسسات المانحة لم تصل إلى (40%) حيث نجد أن أكبر نسبة موافقة كانت على عبارة (نشر ثقافة العمل) بنسبة مئوية (39.13%)، مما يدل على قلة موافقة أفراد العينة من المؤسسات المانحة على عبارات

المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الاقتصادي، ويمكن ترتيب عبارات المحور السابع حسب نسبة حصولها على (نعم) كما يلي:

- نشر ثقافة العمل.
- التدريب المهني وفق احتياج سوق العمل.
- دعم الجمعيات التعاونية والمساهمة في تنشيطها.
- دعم المزارعين بالوسائل الحديثة في الزراعة.
- تطوير الصناعات التقليدية.
- المساهمة في تسويق المنتجات المحلية.
- مقاومة الآفات الحشرية والأمراض النباتية لزيادة الإنتاج الزراعي.
- تنمية الثروة الحيوانية عن طريق تحسين النسل وعلاجه.
- الدراسات والبحوث العلمية في مجال الزراعة والثروة الحيوانية.

ومن خلال النظر إلى الانحراف المعياري في الجدول رقم (8-1) نجد أن أكبر انحراف معياري كان لعبارة (نشر ثقافة العمل) بنفس القيمة (0.50)، وكان أقل انحراف معياري للثلاث عبارات (مقاومة الآفات الحشرية والأمراض النباتية لزيادة الإنتاج الزراعي، تنمية الثروة الحيوانية عن طريق تحسين النسل وعلاجه، الدراسات والبحوث العلمية في مجال الزراعة والثروة الحيوانية) بقيمة (0.0).

ومما سبق نستطيع الإجابة على السؤال السابع: ما هي المشروعات التنموية التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال الاقتصادي؟ بأن العبارات التي حصلت على أعلى نسبة موافقة (نعم) وتمثل المشروعات التنموية التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال الاقتصادي المشروعات الثلاثة التالية:

- "نشر ثقافة العمل" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (39.13%).

- "التدريب المهني وفق احتياج سوق العمل" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (30.43%).

- "دعم الجمعيات التعاونية والمساهمة في تنشيطها" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (17.39%).

تاسعاً: المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال المؤسسي

جدول رقم (9-1) يبين التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والترتيب لكل عبارة من عبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال المؤسسي؟

م	المشروع	نعم		لا		الانحراف المعياري	الترتيب
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
1	تنظيم المجتمع المحلي	4	17.39	19	82.61	0.39	14
2	تشجيع وتطوير القيادات المحلية	13	56.52	10	43.48	0.51	2
3	تطوير العاملين في المنظمات "الممارسين"	13	56.52	10	43.48	0.51	2
4	تطوير المنظمات إدارياً	11	47.83	12	52.17	0.51	6
5	مساعدة المنظمات على البناء المؤسسي	8	34.78	15	65.22	0.49	11
6	نشر ثقافة العمل المؤسسي	14	60.87	9	39.13	0.50	1
7	الملتقيات التدريبية	11	47.83	12	52.17	0.51	6
8	ورش العمل وحلقات النقاش	13	56.52	10	43.48	0.51	2
9	نشر التجارب المتميزة بين المنظمات	12	52.17	11	47.83	0.51	5
10	نمذجة المشاريع المتميزة	10	43.48	13	56.52	0.51	8
11	تفريغ مديرين تنفيذيين	5	21.74	18	78.26	0.42	13
12	طباعة وترجمة الكتب الإدارية	9	39.13	14	60.87	0.50	9

	المتخصصة في القطاع غير الربحي						
13	إجراء البحوث الميدانية لدراسة الاحتياج التنموي	9	39.13	14	60.87	0.50	9
14	تأسيس قواعد المعلومات والبيانات المتعلقة بالقطاع غير الربحي	6	26.09	17	73.91	0.45	12

من خلال الجدول رقم (9-1) وبالنظر إلى التكرارات والنسب المئوية والترتيب حسب تكرار الاختيار (نعم) لعبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال المؤسسي؟، نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على خمس عبارات بـــ (نعم) بنسبة مئوية أكبر من (50%)، ويمكن ترتيب هذه العبارات تنازلياً كما يلي:

- نشر ثقافة العمل المؤسسي.
- تشجيع وتطوير القيادات المحلية.
- تطوير العاملين في المنظمات "الممارسين".
- ورش العمل وحلقات النقاش.
- نشر التجارب المتميزة بين المنظمات.

بينما نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على تسع عبارات بـــ (نعم) بنسبة مئوية تقل عن (50%) حتى وصلت إلى (17.39%) للعبارة (تنظيم المجتمع المحلي)، وهي مرتبة تنازلياً كما يلي:

- تطوير المنظمات إدارياً.
- الملتقيات التدريبية.
- نمذجة المشاريع المتميزة.
- طباعة وترجمة الكتب الإدارية المتخصصة في القطاع غير الربحي.
- إجراء البحوث الميدانية لدراسة الاحتياج التنموي.
- مساعدة المنظمات على البناء المؤسسي.

- تأسيس قواعد المعلومات والبيانات المتعلقة بالقطاع غير الربحي.
- تفريغ مديرين تنفيذيين.
- تنظيم المجتمع المحلي.

ومن خلال النظر إلى الانحراف المعياري في الجدول رقم (9-1) نجد أن معظم قيم الانحراف المعياري متقاربة جداً من بعضها البعض حتى أنها تنحصر بين (0.51، 0.45) ما عدا عبارة واحدة (تنظيم المجتمع المحلي) وهي التي حصلت على أقل نسبة موافقة بـــ(نعم) (0.39).

ومما سبق نستطيع الإجابة على السؤال الثامن: ما هي المشروعات التنموية التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال المؤسسي؟ بأن العبارات التي حصلت على نسبة موافقة (نعم) أكبر من (50%) وهي خمسة مشروعات تمثل أهم المشروعات التنموية التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال المؤسسي وهي مرتبة تنازلياً حسب أولويتها كما يلي:

- نشر ثقافة العمل المؤسسي.
- تشجيع وتطوير القيادات المحلية.
- تطوير العاملين في المنظمات "الممارسين".
- ورش العمل وحلقات النقاش.
- نشر التجارب المتميزة بين المنظمات.

عاشراً: المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الصحي

جدول رقم (10-1) يبين التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والترتيب لكل عبارة من عبارات المحور التاسع: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الصحي؟

م	المجال	نعم		لا		الانحراف المعياري	الترتيب
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
1	بناء المستشفيات	5	20.83	19	79.17	0.42	18
2	تحسين المرافق الصحية	8	33.33	16	66.67	0.48	15
3	تجهيز عيادات متنقلة	16	66.67	8	33.33	0.48	2
4	توفير أجهزة غسيل مرضى الفشل الكلوي	9	37.5	15	62.5	0.50	13
5	التثقيف الصحي ونشر الوعي الغذائي	4	16.67	20	83.33	0.38	20
6	رعاية الأمومة والطفولة	6	25	18	75	0.44	16
7	الحملات والبرامج التوعوية الصحية	9	37.5	15	62.5	0.50	13
8	البرامج والملتقيات التوعوية بأضرار التدخين والمخدرات	15	62.5	9	37.5	0.50	3
9	مكافحة الأمراض المعدية	3	12.5	21	87.5	0.34	22
10	الارتقاء بمستوى الجهات الصحية	4	16.67	20	83.33	0.38	20
11	تدريب العاملين في مجال الصحة	3	12.5	21	87.5	0.34	22
12	علاج المرضى	18	75	6	25	0.44	1
13	علاج مرضى السرطان	11	45.83	13	54.17	0.51	10
14	علاج مرضى الفشل الكلوي	10	41.67	14	58.33	0.50	12
15	علاج المعاقين وذوي	11	45.83	13	54.17	0.51	10

م	المجال	نعم		لا		الانحراف المعياري	الترتيب
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
	الاحتياجات الخاصة						
16	تأمين الأجهزة الطبية للمستشفيات	13	54.17	11	45.83	0.51	4
17	تأمين الأدوية والأجهزة الطبية للمرضى	12	50	12	50	0.51	8
18	توفير الأجهزة اللازمة للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة	13	54.17	11	45.83	0.51	4
19	تأهيل المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة تعليمياً واجتماعياً	13	54.17	11	45.83	0.51	4
20	دعم المنظمات الطبية الخيرية	12	50	12	50	0.51	9
21	تقديم الدعم للمنظمات التي تهتم بشؤون المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة	13	54.17	11	45.83	0.51	4
22	الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالصحة	6	25	18	75	0.44	16
23	أوقاف الجهات الصحية	5	20.83	19	79.17	0.42	18

من خلال الجدول رقم (10-1) وبالنظر إلى التكرارات والنسب المئوية والترتيب حسب تكرار الاختيار (نعم) لعبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الصحي؟، نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على تسع عبارات بـــ (نعم) بنسبة مئوية أكبر من (50%)، ويمكن ترتيب هذه العبارات تنازلياً كما يلي:

-علاج المرضى.

-تجهيز عيادات متنقلة.

- البرامج والملتقيات التوعوية بأضرار التدخين والمخدرات.
- تأمين الأجهزة الطبية للمستشفيات.
- توفير الأجهزة اللازمة للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- تأهيل المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة تعليمياً واجتماعياً.
- تقديم الدعم للمنظمات التي تهتم بشؤون المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- تأمين الأدوية والأجهزة الطبية للمرضى.
- دعم المنظمات الطبية الخيرية.

بينما نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على أربع عشرة عبارا ة بـــ (نعم) بنسبة مئوية تقل عن (50%) حتى وصلت إلى (12.5%) للعبارة (تدريب العاملين في مجال الصحة)، وهي مرتبة تنازلياً كما يلي:

- علاج مرضى السرطان.
- علاج المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- علاج مرضى الفشل الكلوي.
- توفير أجهزة غسيل مرضى الفشل الكلوي.
- الحملات والبرامج التوعوية الصحية.
- تحسين المرافق الصحية.
- رعاية الأمومة والطفولة.
- الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالصحة.
- بناء المستشفيات.
- أوقاف الجهات الصحية.
- التثقيف الصحي ونشر الوعي الغذائي.
- الارتقاء بمستوى الجهات الصحية.
- مكافحة الأمراض المعدية.
- تدريب العاملين في مجال الصحة.

ومن خلال النظر إلى الانحراف المعياري في الجدول السابق نجد أن أكبر انحراف معياري كان لسبع عبارات (علاج المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، تأمين الأجهزة الطبية للمستشفيات، تأمين الأدوية والأجهزة الطبية للمرضى، توفير الأجهزة اللازمة للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، تأهيل المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة تعليمياً واجتماعياً، دعم المنظمات الطبية الخيرية، تقديم الدعم للمنظمات التي تهتم بشؤون المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة) بنفس القيمة (0.51)، وكان أقل انحراف معياري للعبارتين (مكافحة الأمراض المعدية، تدريب العاملين في مجال الصحة) بقيمة (0.34).

ومما سبق نستطيع الإجابة على السؤال التاسع: ما هي المشروعات التنموية التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال الصحي؟ بأن العبارات التي حصلت على نسبة موافقة (نعم) أكبر من (50%) وهي تسعة مشروعات تمثل أهم المشروعات التنموية التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال الصحي وهي مرتبة تنازلياً حسب أولويتها كما يلي:

- علاج المرضى.
- تجهيز عيادات متنقلة.
- البرامج والملتقيات التوعوية بأضرار التدخين والمخدرات.
- تأمين الأجهزة الطبية للمستشفيات.
- توفير الأجهزة اللازمة للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- تأهيل المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة تعليمياً واجتماعياً.
- تقديم الدعم للمنظمات التي تهتم بشؤون المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- تأمين الأدوية والأجهزة الطبية للمرضى.
- دعم المنظمات الطبية الخيرية.

الحادي عشر: المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الاعلامي

جدول رقم (11-1) يبين التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والترتيب لكل عبارة من عبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الإعلامي؟

م	المشروع	نعم		لا		الانحراف المعياري	الترتيب
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
1	المواقع الإلكترونية	12	50	12	50	0.51	1
2	المجلات المقروءة	8	33.33	16	66.67	0.48	4
3	القنوات الفضائية	5	20.83	19	79.17	0.42	6
4	المؤسسات الإعلامية	9	37.5	15	62.5	0.50	2
5	البرامج الإلكترونية	8	33.33	16	66.67	0.48	4
6	التطبيقات الإلكترونية	9	37.5	15	62.5	0.50	2
7	الفواصل الهادفة في القنوات الفضائية	3	12.5	21	87.5	0.34	7

من خلال الجدول رقم (11-1) وبالنظر إلى التكرارات والنسب المئوية والترتيب حسب تكرار الاختيار (نعم) لعبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الإعلامي؟، نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على عبارة واحدة بـــ (نعم) بنسبة مئوية (50%) وهي (المواقع الإلكترونية).

بينما نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على ست عبارات بـــ (نعم) بنسبة مئوية تقل عن (50%) حتى وصلت إلى (12.5%) للعبارة (الفواصل الهادفة في القنوات الفضائية)، وهي مرتبة تنازلياً كما يلي:

- المؤسسات الإعلامية.
- التطبيقات الإلكترونية.
- المجلات المقروءة.
- البرامج الإلكترونية.
- القنوات الفضائية.
- الفواصل الهادفة في القنوات الفضائية.

ومن خلال النظر إلى الانحراف المعياري في الجدول رقم (11-1) نجد أن أكبر انحراف معياري كان لعبارة (المواقع الإلكترونية) بنفس القيمة (0.51)، وكان أقل انحراف معياري للعبارة (الفواصل الهادفة في القنوات الفضائية) بقيمة (0.34).

ومما سبق نستطيع الإجابة على السؤال العاشر: ما هي المشروعات التنموية التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال الإعلامي؟ بأن العبارات التي حصلت على أعلى نسبة موافقة (نعم) وتمثل المشروعات التنموية التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال الإعلامي المشروعات الخمسة التالية:

- "المواقع الإلكترونية" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (50%).
- "المؤسسات الإعلامية" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (37.5%).
- "التطبيقات الإلكترونية" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (37.5%).
- "المجلات المقروءة" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (33.33%).
- "البرامج الإلكترونية" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (33.33%).

الثاني عشر: المشروعات التي تمولها المؤسسة في مجال معالجة الفقر

جدول رقم (12-1) يبين التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والترتيب لكل عبارة من عبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في مجال معالجة الفقر؟

م	المشروع	نعم		لا		الانحراف المعياري	الترتيب
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
1	تأهيل أبناء الأسر الفقيرة	18	75	6	25	0.44	4
2	مشروع الأسر المنتجة	17	70.83	7	29.17	0.46	6
3	رعاية الأيتام	22	91.67	2	8.33	0.28	1
4	حفر الآبار وتمديد المياه	14	58.33	10	41.67	0.50	10
5	إنشاء محطات تحلية المياه	10	41.67	14	58.33	0.50	16
6	بناء وتحسين المساكن	16	66.67	8	33.33	0.48	7
7	تأهيل أبناء الأسر الفقيرة	15	62.5	9	37.5	0.50	9
8	مساعدة المعسرين والسجناء	19	79.17	5	20.83	0.42	2
9	توزيع السلال الغذائية	18	75	6	25	0.44	4
10	توزيع الأجهزة الكهربائية	11	45.83	13	54.17	0.51	15
11	كسوة الشتاء	16	66.67	8	33.33	0.48	7
12	كسوة العيد	14	58.33	10	41.67	0.50	10
13	الحقيبة المدرسية	13	54.17	11	45.83	0.51	12
14	الأضاحي	13	54.17	11	45.83	0.51	12
15	تفطير الصائمين	19	79.17	5	20.83	0.42	3
16	إطعام وسقيا الحاج	13	54.17	11	45.83	0.51	12
17	تدريب العاملين في مجال معالجة الفقر	10	41.67	14	58.33	0.50	16
18	دعم منظمات معالجة الفقر والمساهمة في تنشيطها	10	41.67	14	58.33	0.50	16

م	المشروع	نعم		لا		الانحراف المعياري	الترتيب
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
19	أوقاف الجهات التي تعالج الفقر	5	20.83	19	79.17	0.42	21
20	الميزانية التشغيلية للمنظمات التي تعالج الفقر	6	25	18	75	0.44	20
21	الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالفقر	7	29.17	17	70.83	0.46	19

من خلال الجدول رقم (12-1) وبالنظر إلى التكرارات والنسب المئوية والترتيب حسب تكرار الاختيار (نعم) لعبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في مجال معالجة الفقر؟، نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على أربع عشرة عبارة بـــ (نعم) بنسبة مئوية أكبر من (50%)، ويمكن ترتيب هذه العبارات تنازلياً كما يلي:

- رعاية الأيتام.
- مساعدة المعسرين والسجناء.
- تفطير الصائمين.
- تأهيل أبناء الأسر الفقيرة.
- توزيع السلال الغذائية.
- مشروع الأسر المنتجة.
- بناء وتحسين المساكن.
- كسوة الشتاء.
- تأهيل أبناء الأسر الفقيرة.
- حفر الآبار وتمديد المياه.
- كسوة العيد.
- الحقيبة المدرسية.
- الأضاحي.
- إطعام وسقيا الحاج.

بينما نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على أربع عشرة عبارا ة بـــ (نعم) بنسبة مئوية تقل عن (50%) حتى وصلت إلى (20.83%) للعبارة (أوقاف الجهات التي تعالج الفقر)، وهي مرتبة تنازلياً كما يلي:

- توزيع الأجهزة الكهربائية.
- إنشاء محطات تحلية المياه.
- تدريب العاملين في مجال معالجة الفقر.
- دعم منظمات معالجة الفقر والمساهمة في تنشيطها.
- الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالفقر.
- الميزانية التشغيلية للمنظمات التي تعالج الفقر.
- أوقاف الجهات التي تعالج الفقر.

ومن خلال النظر إلى الانحراف المعياري في الجدول (12-1) نجد أن أكبر انحراف معياري كان لأربع عبارات (توزيع الأجهزة الكهربائية، الحقيبة المدرسية، الأضاحي، إطعام وسقيا الحاج) بنفس القيمة (0.51)، وكان أقل انحراف معياري للعبارة (رعاية الأيتام) بقيمة (0.28).

ومما سبق نستطيع الإجابة على السؤال الحادي عشر: ما هي المشروعات التنموية التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في مجال معالجة الفقر؟ بأن العبارات التي حصلت على نسبة موافقة (نعم) أكبر من (50%) وهي أربعة عشر مشروعاً تمثل أهم المشروعات التنموية التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال معالجة الفقر وهي مرتبة تنازلياً حسب أولويتها كما يلي:

- رعاية الأيتام.
- مساعدة المعسرين والسجناء.
- تفطير الصائمين.
- تأهيل أبناء الأسر الفقيرة.
- توزيع السلال الغذائية.
- مشروع الأسر المنتجة.
- بناء وتحسين المساكن.
- كسوة الشتاء.
- تأهيل أبناء الأسر الفقيرة.
- حفر الآبار وتمديد المياه.
- كسوة العيد.
- الحقيبة المدرسية.
- الأضاحي.
- إطعام وسقيا الحاج.

الثالث عشر: المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال البيئي

جدول رقم (13-1) يبين التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والترتيب لكل عبارة من عبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال البيئي؟

م	المجال	نعم		لا		الانحراف المعياري	الترتيب
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
1	المحافظة على البيئة وتخضيرها وتنميتها	2	8.33	22	91.67	0.28	4
2	مكافحة التلوث البيئي	0	0	24	100	0.00	10
3	نشر الثقافة والوعي البيئيين بين الأفراد وتبصيرهم بأهمية حماية البيئة	4	16.67	20	83.33	0.38	2
4	توفير المياه النقية للشرب	14	58.33	10	41.67	0.50	1
5	تحسين المشهد العام للمناطق	1	4.17	23	95.83	0.20	8
6	إنشاء المرافق العامة وصيانتها	2	8.33	22	91.67	0.28	4
7	فتح وتعبيد الطرق	1	4.17	23	95.83	0.20	8
8	التنسيق والتكامل مع الهيئات والجهات الحكومية والأهلية في مجال البيئة	2	8.33	22	91.67	0.28	4
9	تدريب الكوادر الوطنية العاملة في مجال البيئة	2	8.33	22	91.67	0.28	4
10	دعم الجهات القائمة على توفير الخدمات البيئية والارتقاء بمستواها	3	12.5	21	87.5	0.34	3

من خلال الجدول رقم (13-1) وبالنظر إلى التكرارات والنسب المئوية والترتيب حسب تكرار الاختيار (نعم) لعبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال البيئي؟، نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على عبارة واحدة (توفير المياه النقية للشرب) بـــ (نعم) بنسبة مئوية (58.33%)، بينما نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على تسع عبارات بـــ (نعم) بنسبة مئوية تقل عن (50%) حتى

وصلت إلى (0.0%) للعبارة (مكافحة التلوث البيئي)، وهي مرتبة تنازلياً كما يلي:

- نشر الثقافة والوعي البيئيين بين الأفراد وتبصيرهم بأهمية حماية البيئة.
- دعم الجهات القائمة على توفير الخدمات البيئية والارتقاء بمستواها.
- المحافظة على البيئة وتخضيرها وتنميتها.
- إنشاء المرافق العامة وصيانتها.
- التنسيق والتكامل مع الهيئات والجهات الحكومية والأهلية في مجال البيئة.
- تدريب الكوادر الوطنية العاملة في مجال البيئة.
- تحسين المشهد العام للمناطق.
- فتح وتعبيد الطرق.
- مكافحة التلوث البيئي.

ومن خلال النظر إلى الانحراف المعياري في الجدول رقم (13-1) نجد أن أكبر انحراف معياري العبارة (توفير المياه النقية للشرب) بقيمة (0.50)، وكان أقل انحراف معياري للعبارة (مكافحة التلوث البيئي) بقيمة (0.0).

ومما سبق نستطيع الإجابة على السؤال الثاني عشر: ما هي المشروعات التنموية التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال البيئي؟ بأن العبارات التي حصلت على أعلى نسبة موافقة (نعم) وتمثل المشروعات التنموية التي تمولها المؤسسات الخيرية المانحة في المجال الإعلامي المشروعات الخمسة التالية:

- "توفير المياه النقية للشرب" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (58.33%).
- "نشر الثقافة والوعي البيئيين بين الأفراد وتبصيرهم بأهمية حماية البيئة" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (16.67%).
- "دعم الجهات القائمة على توفير الخدمات البيئية والارتقاء بمستواها" بنسبة مئوية لـــ(نعم) (12.5%).

الرابع عشر: المعوقات التي تواجه المؤسسات الخيرية في تنمية المجتمع المحلي

جدول رقم (14-1) يبين التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والترتيب لكل عبارة من عبارات ما هي المعوقات التي تواجه المؤسسة في تنمية المجتمع المحلي؟

م	العبارة		موافق جداً	موافق	غير موافق	غير موافق جداً	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب
1	الإشكالات المتعلقة بالإجراءات الحكومية في مجال التصريح لتنفيذ المشروعات	ت	4	9	11	0	0.75	2.71	6
		%	16.67	37.5	45.83	0			
2	قلة وجود شركاء مناسبين لتنفيذ المشاريع	ت	7	13	2	2	0.86	3.04	3
		%	29.17	54.17	8.33	8.33			
3	عدم قناعة الملاك في تمويل بعض المشاريع	ت	4	9	7	4	0.98	2.54	9
		%	16.67	37.5	29.17	16.67			
4	ضعف السيولة المالية "التدفقات المالية"	ت	6	4	9	5	1.10	2.46	10
		%	25	16.67	37.5	20.83			
5	قلة الموازنة المعتمدة من قبل الملاك	ت	4	6	8	6	1.05	2.33	12
		%	16.67	25	33.33	25			
6	ضعف قواعد بيانات عن الجهات الخيرية	ت	7	13	3	1	0.78	3.08	2
		%	29.17	54.17	12.5	4.17			
7	ضعف الدراسات العلمية	ت	12	10	1	1	0.77	3.38	1

م	العبارة		موافق جداً	موافق	غير موافق	غير موافق جداً	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب
	لتحديد الاحتياجات	%	50	41.67	4.17	4.17			
8	ضعف تواصل الجهات المستفيدة مع المؤسسة	ت	3	11	10	0	0.69	2.71	6
		%	12.5	45.83	41.67	0			
9	قلة الكوادر البشرية في المؤسسة	ت	5	12	6	1	0.80	2.88	4
		%	20.83	50	25	4.17			
10	ضعف الدعم الحكومي للمؤسسة	ت	8	3	11	2	1.04	2.71	6
		%	33.33	12.5	45.83	8.33			
11	ضعف المشاريع التنموية المقدمة للمؤسسة المانحة	ت	3	13	7	1	0.74	2.75	5
		%	12.5	54.17	29.17	4.17			
12	محدودية نجاح المشروعات التنموية السابقة	ت	2	9	10	3	0.83	2.42	11
		%	8.33	37.5	41.67	12.5			

من خلال الجدول (14-1) يتضح أن المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الثالث عشر: ما هي المعوقات التي تواجه المؤسسة في تنمية المجتمع المحلي؟ انحصرت بين (2.33، 3.38) وهي موزعة على ثلاثةالتقديرات المختلفة (غير موافق، موافق، موافق جداً)، حيث نجد أن المتوسط الحسابي لعبارة واحدة (ضعف الدراسات العلمية لتحديد الاحتياجات) يقع مقابل درجة الموافقة (موافق جداً)، أي أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة يوافقون بدرجة (موافق جداً) على أن من أهم المعوقات التي تواجه المؤسسة في تنمية المجتمع المحلي هو ضعف

الدراسات العلمية لتحديد الاحتياجات، بينما نجد أن المتوسط الحسابي لثماني عبارات يقع مقابل درجة الموافقة (موافق) وهي مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي كالتالي:

- ضعف قواعد بيانات عن الجهات الخيرية.
- قلة وجود شركاء مناسبين لتنفيذ المشاريع.
- قلة الكوادر البشرية في المؤسسة.
- ضعف المشاريع التنموية المقدمة للمؤسسة المانحة.
- الإشكالات المتعلقة بالإجراءات الحكومية في مجال التصريح لتنفيذ المشروعات.
- ضعف تواصل الجهات المستفيدة مع المؤسسة.
- ضعف الدعم الحكومي للمؤسسة.
- عدم قناعة الملاك في تمويل بعض المشاريع.

أي أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة يوافقون بدرجة (موافق) على أن ثماني العبارات السابقة من أهم المعوقات التي تواجه المؤسسة في تنمية المجتمع المحلي، بينما نجد أن المتوسط الحسابي لثلاث عبارات يقع مقابل درجة الموافقة (غير موافق) وهي مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي كالتالي:

- ضعف السيولة المالية "التدفقات المالية".
- محدودية نجاح المشروعات التنموية السابقة.
- قلة الموازنة المعتمدة من قبل الملاك.

وبالنظر إلى الجدول رقم (14-1) ومن خلال قيم الانحراف المعياري وهو مقدار التشتت بين درجات موافقة أفراد العينة، فنجد أن أكثر العبارات تشتتاً العبارة (ضعف السيولة المالية "التدفقات المالية") حيث كان الانحراف المعياري له ا هو (1.10)، بينما نجد أن أقل العبارات قيمة للانحراف المعياري كانت العبارة (ضعف تواصل الجهات المستفيدة مع المؤسسة) حيث كان انحرافها المعياري (0.69).

ومما سبق نستطيع الإجابة على السؤال الثالث عشر: ما هي المعوقات التي تواجه المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي؟ بأن العبارات التي وافق عليها أفراد العينة من المؤسسات المانحة بدرجتي (موافق جداً، موافق) تمثل المعوقات التي تواجه المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي ويمكن حصرها في عشر عبارات التالية مرتبة حسب أولويتها من وجهة نظر أفراد العينة كما يلي:

- ضعف الدراسات العلمية لتحديد الاحتياجات.
- ضعف قواعد بيانات عن الجهات الخيرية.
- قلة وجود شركاء مناسبين لتنفيذ المشاريع.
- قلة الكوادر البشرية في المؤسسة.
- ضعف المشاريع التنموية المقدمة للمؤسسة المانحة.
- الإشكالات المتعلقة بالإجراءات الحكومية في مجال التصريح لتنفيذ المشروعات.
- ضعف تواصل الجهات المستفيدة مع المؤسسة.
- ضعف الدعم الحكومي للمؤسسة.
- عدم قناعة الملاك في تمويل بعض المشاريع.

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

-مناقشة النتائج

-التوصيات

أولاً: مناقشة النتائج

بعد عرض نتائج الدراسة في الفصل الرابع يتضح أن معظم مؤسسات عينة الدراسة تقع في منطقة الرياض وذلك بنسبة مئوية (68%) أي أن أكثر من نصف عينة الدراسة تقع في الرياض، ثم تأتي المؤسسات المانحة التي تقع في مدينة الدمام وذلك بنسبة مئوية (12%)، وأخيراً تأتي مؤسسة مانحة واحدة من كل مدينة من المدن (الخبر، القصيم، جدة، شقراء، أبها) بنسبة مئوية (4%)، وتبين كذلك أن معظم مؤسسات عينة الدراسة لها فرع واحد وذلك بنسبة مئوية (76%) أي أكثر من ثلاثة أرباع مؤسسات العينة، ثم تأتي المؤسسات المانحة التي لها فرعان وذلك بنسبة مئوية (16%)، وأخيراً تأتي المؤسسات المانحة التي لها ثلاثة فروع أو ثلاثة عشر فرع اً وذلك بنفس النسبة المئوية (4%)، والنطاق الجغرافي لخدمات المؤسسة لمعظم مؤسسات عينة الدراسة تقع في نطاق المملكة العربية السعودية وذلك بنسبة مئوية (76%) أي أكثر من ثلاثة أرباع مؤسسات العينة، ثم تأتي المؤسسات المانحة التي نطاقها الجغرافي لخدماتها في المنطقة الشرقية وذلك بنسبة مئوية (12%)، وأخيراً تأتي المؤسسات المانحة التي نطاقها الجغرافي يقع في إحدى المناطق والمدن التالية (محافظة شقراء، منطقة الرياض، القصيم) وذلك بنفس النسبة المئوية (4%)، ومصادر الموارد المالية لمعظم مؤسسات عينة الدراسة (الأوقاف والزكاة والتبرعات) وذلك بنسبة مئوية (48%)، ثم تأتي مؤسسات عينة الدراسة التي مصادر مواردها المالية (تبرعات المؤسسين) وذلك بنسبة مئوية (36%)، ثم تأتي مؤسسات عينة الدراسة التي مصادر مواردها المالية (إيجارات مساكن وشقق، ودعم من ملاك المؤسسة) وذلك بنسبة مئوية (8%)، وأخيراً تأتي المؤسسات المانحة التي مصادر مواردها المالية أحد الموارد التالية (الهبات والوصايا، أو لم يحدد) وذلك بنفس النسبة المئوية (4%)، و نوع النشاط التجاري لملاك معظم مؤسسات عينة الدراسة (استثمارات عقارية) وذلك بنسبة مئوية (32%)، ثم تأتي مؤسسات عينة الدراسة التي لم تحدد نوع النشاط التجاري لملاكها بنسبة مئوية (28%)، ثم تأتي مؤسسات عينة الدراسة التي نوع النشاط التجاري لملاكها (متنوع) وذلك بنسبة مئوية (24%)، ثم تأتي مؤسسات عينة الدراسة التي نوع النشاط التجاري لملاكها (شركات ومصانع وعقار) وذلك بنسبة

مئوية (8%)، وأخيراً تأتي المؤسسات المانحة نوع النشاط التجاري لملاكها (الأزياء والعقار والأطعمة والترفيه، استثماري زراعي عقاري – فنادق) وذلك بنفس النسبة المئوية (4%).
ولمناقشة النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة فسيتم عرضها حسب الآتي:

أولاً: مجالات الدعم التي تشملها خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة

أكدت نتائج الدراسة أن مجالات الدعم لدى معظم المؤسسات الخيرية المانحة تتسم بشموليتها لمجالات التنمية المختلفة، وليست قاصرة على جانب معين، وهو مايتوافق مع مبادئ تنمية المجتمعات المحلية، إلا أنه يلاحظ أن المجال الدعوي ومجال معالجة الفقر تركز عليهما معظم المؤسسات الخيرية المانحة من حيث نسبة وجودهما في الخطة وكذلك مقدار المخصص المالي في موازنتهما.

حيث أظهرت نتائج الدراسة أن أهم المجالات التي تهتم بها المؤسسات المانحة وتأتي في المرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد العينة على أنها ضمن خطة الدعم للمؤسسة (مجال معالجة الفقر) حيث جاءت النسبة المئوية للموافقة على هذا المجال (96%) وهي نسبة موافقة عالية جداً، ثم يأتي في المرتبة الثانية كل من مجالي (المجال الدعوي، المجال الأسري) بنفس النسبة المئوية (88%)، ثم يأتي في المرتبة الرابعة (المجال الصحي) بنسبة مئوية (84%)، وجاء في المرتبة الخامسة (المجال التعليمي) بنسبة مئوية (80%)، ثم يأتي في المرتبة السادسة (المجال الثقافي) بنسبة مئوية (76%)، وجاء في المرتبة السابعة (المجال المؤسسي) بنسبة مئوية (60%)، ثم يأتي في المرتبة الثامنة كل من مجالي (المجال الاقتصادي، المجال الإعلامي) بنفس النسبة المئوية (56%)، وجاء في المرتبة العاشرة والأخيرة (المجال البيئي) بنسبة مئوية (44%).

كما بينت نتائج الدراسة أن ترتيب مجالات الدعم لدى المؤسس ات المانحة حسب المتوسط الحسابي للنسب المئوية التي تخصصها المؤسسة من موازنتها المالية لدعم هذا المجال

تنازلياً كما يلي: المجال الدعوي في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (30.16)، ثم مجال معالجة الفقر في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (17.86)، ثم المجال الأسري في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (10.72)، ثم المجال الصحي في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (10.32)، ثم المجال التعليمي في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (9.4)، ثم المجال الثقافي في المرتبة السادس بمتوسط حسابي (7.52)، ثم المجال المؤسسي في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (7.4)، ثم المجال الإعلامي في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (3.54)، ثم المجال الاقتصادي في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (3.12)، ثم المجال البيئي في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (1.48).

ثانياً: آلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة

بينت نتائج الدراسة أن إعداد خطة البرامج والمشاريع يتم بناءً على احتياج المجتمع بالدرجة الأولى، ثم احتياج الجمعيات الخيرية، ثم رؤية العاملين في المؤسسة، ثم رؤية قيادات العمل الخيري، وهذا موافق لمفهوم التخطيط لتنمية المجتمع المحلي حيث يعد تشخيص احتياجات وإمكانيات المجتمع المحلي نقطة البداية للعمل في تنفيذ مشروعات تنمية المجتمع المحلي. كما بينت الدراسة بأنه أحياناً تراعى المعايير العلمية لتنمية المجتمعات المحلية، وخطة التنمية في المملكة العربية السعودية أثناء بناء خطة البرامج والمشاريع في المؤسسة وهذا من شأنه أن يضعف الدور التكاملي بين القطاعات الثلاثة (الحكومي والخاص والخيري) في تنمية المجتمع.

فقد بلغ المتوسط الحسابي لعبارات آلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة (بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة) لأربع عبارات يقع مقابل درجة الموافقة (دائماً) وهي مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي كالآتي: احتياج المجتمع ، ثم احتياج الجمعيات الخيرية، ثم رؤية العاملين في المؤسسة، ثم رؤية قيادات العمل الخيري. أي أن أفراد

العينة من المؤسسات المانحة يرون أن أربع العبارات السابقة دائماً تكون من مكونات بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة تبعاً لآلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة، بينما نجد أن المتوسط الحسابي لأربع عبارات يقع مقابل درجة الموافقة (أحياناً) وهي مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي كالآتي: رغبات ملاك المؤسسة ، ثم مصارف الوصايا، ثم المعايير العلمية لتنمية المجتمعات المحلية، ثم خطة التنمية في المملكة العربية السعودية. أي أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة يرون أن أربع العبارات السابقة أحياناً تكون من مكونات بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة تبعاً لآلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة، بينما نجد أن المتوسط الحسابي لعبارة واحدة وهي (دراسات مكاتب استشارية) يقع مقابل درجة الموافقة (لا)، أي أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة لا يوافقون على أن دراسات مكاتب استشارية تكون من مكونات بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة تبعاً لآلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة.

كما بينت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لعبارات آلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة (يسهم في إعداد خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة) لثلاث عبارات يقع مقابل درجة الموافقة (دائماً) وهي مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي كالآتي: الإدارة العليا في المؤسسة، ثم الإدارة التنفيذية في المؤسسة، ثم ملاك المؤسسة.أي أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة يرون أن ثلاث العبارات السابقة دائماً تسهم في إعداد خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة تبعاً لآلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة، بينما نجد أن المتوسط الحسابي لثلاث عبارات يقع مقابل درجة الموافقة (أحياناً) وهي مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي كالآتي: جميع العاملين في المؤسسة، ثم قيادات العمل الخيري، ثم الاستعانة بمستشارين من خارج المؤسسة.أي أن أفراد العينة من المؤسسات

المانحة يرون أن ثلاث العبارات السابقة أحياناً تسهم في إعداد خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة تبعاً لآلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة، بينما نجد أن المتوسط الحسابي لعبارة واحدة وهي (شركة متخصصة) يقع مقابل درجة الموافقة (لا)، أي أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة لا يرون أن الشركة المتخصصة قد تسهم في إعداد خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة تبعاً لآلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة.

ثالثاً: المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الدعوي

من خلال نتائج الدراسة تبين أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على أربع عشرة عبارة بـــ (نعم) بنسبة مئوية لا تقل عن (50%) لعبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الدعوي؟ ويمكن ترتيب هذه العبارات تنازلياً كما يلي: حلقات تحفيظ القرآن الكريم، ثم برامج العناية بالقرآن الكريم وعلومه ، ثم مشاريع المكاتب التعاونية للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات ، ثم مراكز العناية بالقرآن ، ثم الدور النسائية، ثم بناء المساجد، ثم صيانة وترميم المساجد، ثم الدروس والدورات الشرعية، ثم تحجيج الفقراء، ثم طباعة الكتب ، ثم الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالجانب الشرعي والدعوي ، ثم المخيمات الدعوية، ثم كفالة الدعاة، ثم الميزانية التشغيلية للجهات الدعوية. بينما نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على العبارتين المتبقيتين عبارة بـــ (نعم) بنسبة مئوية تقل عن (50%)، وهما (معاهد إعداد المعلمين والمعلمات، أوقاف الجهات الدعوية).

رابعاً: المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الثقافي

أكدت نتائج الدراسة بأن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على عبارتين بـــ (نعم) بنسبة مئوية أكبر من (50%)، لعبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في

المجال الثقافي، وهما (تنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات الثقافية، نشر الثقافة الإسلامية). بينما نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على أربع عشرة عبارة بـــ (نعم) بنسبة مئوية تقل عن (50%) حتى وصلت إلى (0.0%) للعبارة (النوادي الأدبية)، وهي مرتبة تنازلياً كما يلي:

تأصيل الفكر الإسلامي، ثم الأنشطة الصيفية، ثم مشاريع تنمية ثقافة الطفل ، ثم النوادي الصيفية، ثم تنظيم شؤون الشباب، ثم نشر الثقافة العامة، ثم إنشاء المكتبات، ثم الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالجانب الثقافي، ثم مكافحة السحر والشعوذة، ثم الميزانية التشغيلية للجهات الثقافية، ثم الأمسيات الأدبية، ثم أوقاف الجهات الثقافية، ثم الملتقيات الإنشادية والمسرحية، ثم النوادي الأدبية.

خامساً: المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال التعليمي

أكدت نتائج الدراسة بأن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على عبارتين بـــ (نعم) بنسبة مئوية أكبر من (50%) لعبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال التعليمي؟، وهما (البرامج التعليمية الموجهة للشباب، تنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية). بينما نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على عشر عبارات بـــ (نعم) بنسبة مئوية تقل عن (50%) حتى وصلت إلى (16.67%) للعبارتين (توفير متطلبات البحث العلمي ،أوقاف الجهات التعليمية)، وهي مرتبة تنازلياً كما يلي: تقديم المنح الدراسية ، ثم برامج مراكز الدراسات والبحوث ، ثم رعاية الموهوبين، ثم بناء المدارس والمراكز التعليمية، ثم تشجيع البحث العلمي، ثم الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالجانب التعليمي، ثم مكافحة الأمية وتعليم الكبار ، ثم الميزانية التشغيلية للجهات التعليمية ، ثم توفير متطلبات البحث العلمي، ثم أوقاف الجهات التعليمية.

سادساً: المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الأسري

أكدت نتائج الدراسة بأن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على ست عبارات بـــ (نعم) بنسبة مئوية أكبر من (50%) لعبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الأسري؟، ويمكن ترتيب هذه العبارات تنازلياً كما يلي: برامج تأهيل المقبلين على الزواج ، ثم مساعدة المقبلين على الزواج ، ثم مشروعات العناية بالأسرة وتوعيتها، ثم الدورات التدريبية الأسرية، ثم مراكز التنمية الأسرية، ثم برامج إصلاح ذات البين. بينما نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على سبع عبارات بـــ (نعم) بنسبة مئوية تقل عن (50%) حتى وصلت إلى (12.5%) للعبارة (أوقاف الجهات المعنية بالأسرة)، وهي مرتبة تنازلياً كما يلي: الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالأسرة ، ثم برامج الاستشارات الأسرية، ثم إصدار النشرات والكتب المتعلقة بالأسرة، ثم الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالأسرة ، ثم تأهيل المستشارين والمصلحين الأسريين ، ثم الميزانية التشغيلية للجهات المعنية بالأسرة، ثم أوقاف الجهات المعنية بالأسرة.

سابعاً: المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الاقتصادي

أكدت نتائج الدراسة بأن أكبر نسبة موافقة لأفراد العينة من المؤسسات المانحة لم تصل إلى (40%) لعبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الاقتصادي؟، حيث نجد أن أكبر نسبة موافقة كانت على عبارة (نشر ثقافة العمل) بنسبة مئوية (39.13%)، مما يدل على قلة موافقة أفراد العينة من المؤسسات المانحة على عبارات المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الاقتصادي، ويمكن ترتيب عبارات المحور السابع حسب نسبة حصولها على (نعم) كما يلي: نشر ثقافة العمل، ثم التدريب المهني وفق احتياج سوق العمل، ثم دعم الجمعيات التعاونية والمساهمة في تنشيطها ، ثم دعم المزارعين بالوسائل الحديثة في الزراعة ، ثم تطوير الصناعات التقليدية، ثم المساهمة في تسويق المنتجات المحلية، ثم مقاومة الآفات الحشرية

والأمراض النباتية لزيادة الإنتاج الزراعي ، ثم تنمية الثروة الحيوانية عن طريق تحسين النسل وعلاجه، ثم الدراسات والبحوث العلمية في مجال الزراعة والثروة الحيوانية.

ثامناً: المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال المؤسسي

اكدت نتائج الدراسة بأن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على خمس عبارات بـــ (نعم) بنسبة مئوية أكبر من (50%) لعبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال المؤسسي؟، ويمكن ترتيب هذه العبارات تنازلياً كما يلي: نشر ثقافة العمل المؤسسي، تشجيع وتطوير القيادات المحلية، تطوير العاملين في المنظمات "الممارسين" ، ورش العمل وحلقات النقاش، نشر التجارب المتميزة بين المنظمات. بينما نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على تسع عبارات بـــ (نعم) بنسبة مئوية تقل عن (50%) حتى وصلت إلى (17.39%) للعبارة (تنظيم المجتمع المحلي)، وهي مرتبة تنازلياً كما يلي: تطوير المنظمات إدارياً، ثم الملتقيات التدريبية، ثم نمذجة المشاريع المتميزة، ثم طباعة وترجمة الكتب الإدارية المتخصصة في القطاع غير الربحي ، ثم إجراء البحوث الميدانية لدراسة الاحتياج التنموي، ثم مساعدة المنظمات على البناء المؤسسي ، ثم تأسيس قواعد المعلومات والبيانات المتعلقة بالقطاع غير الربحي، ثم تفريغ مديرين تنفيذيين، ثم تنظيم المجتمع المحلي.

تاسعاً: المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الصحي

أكدت نتائج الدراسة بأن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على تسع عبارات بـــ (نعم) بنسبة مئوية أكبر من (50%) لعبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الصحي؟، ويمكن ترتيب هذه العبارات تنازلياً كما يلي: علاج المرضى، ثم تجهيز عيادات متنقلة، ثم البرامج والملتقيات التوعوية بأضرار التدخين والمخدرات ، ثم تأمين الأجهزة الطبية للمستشفيات ، ثم توفير الأجهزة اللازمة للمعاقين وذوي الاحتياجات

الخاصة، ثم تأهيل المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة تعليمياً واجتماعياً ، ثم تقديم الدعم للمنظمات التي تهتم بشؤون المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة ، ثم تأمين الأدوية والأجهزة الطبية للمرضى، ثم دعم المنظمات الطبية الخيرية . بينما نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على أربع عشر عبارات بـــ (نعم) بنسبة مئوية تقل عن (50%) حتى وصلت إلى (12.5%) للعبارة (تدريب العاملين في مجال الصحة)، وهي مرتبة تنازلياً كما يلي: علاج مرضى السرطان، ثم علاج المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، ثم علاج مرضى الفشل الكلوي ، ثم توفير أجهزة غسيل مرضى الفشل الكلوي ، ثم الحملات والبرامج التوعوية الصحية ، ثم تحسين المرافق الصحية ، ثم رعاية الأمومة والطفولة ، ثم الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالصحة ، ثم بناء المستشفيات ، ثم أوقاف الجهات الصحية ، ثم التثقيف الصحي ونشر الوعي الغذائي ، ثم الارتقاء بمستوى الجهات الصحية ، ثم مكافحة الأمراض المعدية، ثم تدريب العاملين في مجال الصحة.

عاشراً: المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الاعلامي

أكدت نتائج الدراسة بأن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على عبارة واحدة بـــ (نعم) بنسبة مئوية (50%) لعبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الإعلامي؟، هي (المواقع الإلكترونية). بينما نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على ست عبارات بـــ (نعم) بنسبة مئوية تقل عن (50%) حتى وصلت إلى (12.5%) للعبارة (الفواصل الهادفة في القنوات الفضائية)، وهي مرتبة تنازلياً كما يلي: المؤسسات الإعلامية، ثم التطبيقات الإلكترونية، ثم المجلات المقروءة، ثم البرامج الإلكترونية، ثم القنوات الفضائية، ثم الفواصل الهادفة في القنوات الفضائية.

الحادي عشر: المشروعات التي تمولها المؤسسة في مجال معالجة الفقر

أكدت نتائج الدراسة بأن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على أربع عشرة عبارة بـــ (نعم) بنسبة مئوية أكبر من (50%) لعبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في مجال معالجة الفقر؟، يمكن ترتيب هذه العبارات تنازلياً كما يلي: رعاية الأيتام، ثم مساعدة المعسرين والسجناء، ثم تفطير الصائمين، ثم تأهيل أبناء الأسر الفقيرة ، ثم توزيع السلال الغذائية، ثم مشروع الأسر المنتجة ، ثم بناء وتحسين المساكن ، ثم كسوة الشتاء، ثم تأهيل أبناء الأسر الفقيرة، ثم حفر الآبار وتمديد المياه، ثم كسوة العيد، ثم الحقيبة المدرسية، ثم الأضاحي، ثم إطعام وسقيا الحاج. بينما نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على أربع عشرة عبارا ة بـــ (نعم) بنسبة مئوية تقل عن (50%) حتى وصلت إلى (20.83%) للعبارة (أوقاف الجهات التي تعالج الفقر)، وهي مرتبة تنازلياً كما يلي: توزيع الأجهزة الكهربائية، ثم إنشاء محطات تحلية المياه، ثم تدريب العاملين في مجال معالجة الفقر، ثم دعم منظمات معالجة الفقر والمساهمة في تنشيطها ، ثم الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالفقر، ثم الميزانية التشغيلية للمنظمات التي تعالج الفقر، ثم أوقاف الجهات التي تعالج الفقر.

الثاني عشر: المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال البيئي

أكدت نتائج الدراسة بأن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على عبارة واحدة بـــ (نعم) بنسبة مئوية (58.33%) لعبارات ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال البيئي؟، وهي (توفير المياه النقية للشرب) ، بينما نجد أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة قد وافقوا على تسع عبارات بـــ (نعم) بنسبة مئوية تقل عن (50%) حتى وصلت إلى (0.0%) للعبارة (مكافحة التلوث البيئي)، وهي مرتبة تنازلياً كما يلي: نشر الثقافة والوعي البيئيين بين الأفراد وتبصيرهم بأهمية حماية البيئة ، ثم دعم الجهات القائمة على توفير الخدمات البيئية والارتقاء بمستواها ، ثم المحافظة على البيئة وتخضيرها وتنميتها ، ثم إنشاء

المرافق العامة وصيانتها، ثم التنسيق والتكامل مع الهيئات والجهات الحكومية والأهلية في مجال البيئة، ثم تدريب الكوادر الوطنية العاملة في مجال البيئة ، ثم تحسين المشهد العام للمناطق ، ثم فتح وتعبيد الطرق، ثم مكافحة التلوث البيئي.

الثالث عشر: المعوقات التي تواجه المؤسسات الخيرية في تنمية المجتمع المحلي

أكدت نتائج الدراسة بأن المتوسط الحسابي لعبارة واحدة (ضعف الدراسات العلمية لتحديد الاحتياجات) يقع مقابل درجة الموافقة (موافق جداً)، أي أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة يوافقون بدرجة (موافق جداً) على أن من أهم المعوقات التي تواجه المؤسسة في تنمية المجتمع المحلي هو ضعف الدراسات العلمية لتحديد الاحتياجات، بينما نجد أن المتوسط الحسابي لثماني عبارات يقع مقابل درجة الموافقة (موافق) وهي مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي كالتالي: ضعف قواعد بيانات عن الجهات الخيرية ، ثم قلة وجود شركاء مناسبين لتنفيذ المشاريع، ثم قلة الكوادر البشرية في المؤسسة، ثم ضعف المشاريع التنموية المقدمة للمؤسسة المانحة ، ثم الإشكالات المتعلقة بالإجراءات الحكومية في مجال التصريح لتنفيذ المشروعات، ثم ضعف تواصل الجهات المستفيدة مع المؤسسة ، ثم ضعف الدعم الحكومي للمؤسسة، ثم عدم قناعة الملاك في تمويل بعض المشاريع . أي أن أفراد العينة من المؤسسات المانحة يوافقون بدرجة (موافق) على أن ثماني العبارات السابقة من أهم المعوقات التي تواجه المؤسسة في تنمية المجتمع المحلي، بينما نجد أن المتوسط الحسابي لثلاث عبارات يقع مقابل درجة الموافقة (غير موافق) وهي مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي كالتالي: ضعف السيولة المالية "التدفقات المالية" ، ثم محدودية نجاح المشروعات التنموية السابقة، ثم قلة الموازنة المعتمدة من قبل الملاك.

ثانياً: التوصيات

1. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك شمولية في مجالات خطة البرامج والمشاريع لدى المؤسسات الخيرية المانحة بنسب متفاوته تزيد في المجال الدعوي ومجال معالجة الفقر، وتنخفض في غيرها، مما يؤكد أهمية توعية ملاك المؤسسات الخيرية المانحة والعاملين فيها بمجالات التنمية المختلفة، وعرض بعض المبادرات في ذلك.

2. أظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسات الخيرية المانحة لها دور كبير في تنمية المجتمع المحلي من خلال المشاريع التي تقوم بتمويلها في المجالات المختلفة، وهذا يؤكد على أهمية التوسع في إنشاء المؤسسات الخيرية المانحة، ومراعاة ذلك في خطط التنمية الخمسية بالمملكة العربية السعودية ليكون من ضمن أهدافها الرئيسة.

3. أكدت نتائج الدراسة أن أهم العوائق التي تواجه المؤسسات الخيرية المانحة هو: ضعف الدراسات العلمية لتحديد الاحتياجات، ثم ضعف قواعد بيانات عن الجهات الخيرية، مما يستدعي أهمية تفعيل دور القطاع الحكومي ممثلاً في الوزارات المعنية بتزويد المؤسسات الخيرية المانحة بالمعلومات اللازمة، وتحديثها.

4. أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك (6) مؤسسات خيرية مانحة لم تبدأ في مزاولة عملها حتى الآن، و(25) مؤسسة لايوجد لها بيانات أوعناوين للتواصل معها، ممايؤكد على أهمية إبرازها وتفعيل دور هذه المؤسسات من قبل الجهات المعنية، لينتفع المجتمع من خدماتها.

5. من خلال إطلاع الباحث على الدراسات السابقة عن القطاع الخيري فإن هناك قلة في عدد الدراسات، ويوصي الباحث بأهمية إعطاء هذا القطاع حقه في البحث والدراسة من قبل الجامعات وأعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا والباحثين لنسهم في الرقي بهذا القطاع ليكون قطاعاً فاعلاً ومؤثراً في تنمية المجتمع.

6. رغم أصالة العمل الخيري في هذه البلاد المباركة ووجود مبادرات فردية رائدة، إلا أن العمل الخيري المؤسسي يحتاج إلى مزيد من الدعم والتشجيع وإبراز التجارب الناجحة، بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب العالمية المتميزة في مجال المؤسسات الوقفية المانحة.

المراجع

1. إبراهيم، عبدالفتاح، (1985م)، التنمية في الإسلام والنظرية الاجتماعية مع دراسة ميدانية لبرامج التنمية المحلية لبعض الجمعيات الخيرية الإسلامية بمحافظة الشرقية بمصر، رسالة ماجستير بجامعة الزقازيق.
2. أبوزيد، عبدالموجود، (2009م)، التنمية الاجتماعية وحقوق الانسان، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.
3. بدر، أحمد، (1986م)، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الطبعة الثامنة، الكويت.
4. بدوي، أحمد زكي، (1407ه)، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الثالثة.
5. بدوي، أحمد زكي، (1407ه)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.
6. الجوهري،عبدالهادي؛ بدر، عبدالمنعم؛ عبدالجواد، أحمد، (1984م)، دراسات في التنمية الاجتماعية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
7. الجوهري، محمد، (1431ه)، علم اجتماع التنمية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن.
8. الحربي،جميل، (1427ه)، جمعية البر بالرياض –دراسة تقييمية لجمعية البر بالرياض مطبقة على بعض الفروع، رسالة ماجستير بجامعة الملك سعود.
9. حسن، عبدالباسط، (1418ه)، أصول البحث العلمي، الطبعة الثانية عشرة، مكتبة وهبة، القاهرة.

10. حسن، جابر، (2010م)، تنمية المجتمعات المحلية ريفي-حضري- مستحدث، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.
11. حسن، عبدالباسط، (1977م)، التنمية الاجتماعية، الطبعة الثالثة، مكتبة وهبة، القاهرة.
12. الحسيني،محمد ؛ محمد، محمد علي؛ شكري، علياء؛ الجوهري،محمد، (1977م)، دراسات في التنمية الاجتماعية، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر.
13. خاطر، أحمد، (2002م)، التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية-نماذج ممارسة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.
14. خاطر، أحمد؛ محمد، محمد عبدالفتاح، (2010م)، الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث.
15. دليل تنمية المجتمع المحلي، (1999م)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا- ، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، نيويورك.
16. دليل الجمعيات الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم،(1431ه) ، الإدارة العامة للجمعيات الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، مطابع الحميضي.
17. الراشد،يوسف، (1425ه)، جهود مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية في تنمية المجتمع، رسالة ماجستير بجامعة الملك سعود.
18. آل رفعة، مسفر، (1422ه)، أدوار الجمعيات العلمية السعودية ومعوقات تحقيقها، رسالة ماجستير بجامعة الملك سعود.
19. الزيد، زيد، (1423ه)، الجمعيات الخيرية بالمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، صدر بمناسبة مرور 20 عاماً على تولي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز مقاليد الحكم.

20. السدحان، عبدالله؛ الجاسر، عبدالله، (1425ه)، مراكز تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية –دراسة ميدانية تقييمية–، الطبعة الأولى، وزارة الشؤون الاجتماعية، بطلب من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب–جامعة الدول العربية.

21. سلطان، حنان؛ العبيدي، غانم، (1404ه) أساسيات البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، الرياض.

22. السلومي، محمد، (1431ه)، القطاع الثالث والفرص السانحة رؤية مستقبلية، الطبعة الأولى، مركز القطاع الثالث.

23. السمالوطي، نبيل، (1406ه)، المنهج الاسلامي في دراسة المجتمع –دراسة في علم الاجتماع الاسلامي–،الطبعة الثانية، دار الشروق، جدة.

24. السمالوطي، نبيل، (1418ه)، بناء المجتمع الاسلامي ونظمه –دراسة في علم الاجتماع الاسلامي–، الطبعة الثالثة، دار الشروق، جدة.

25. السمالوطي، نبيل، (1981م)، علم اجتماع التنمية– دراسة في اجتماعيات العالم الثالث–، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت.

26. السيف، محمد، (1431ه)، المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي، الطبعة الثالثة، دار الخريجي.

27. الشايجي، حميد، (1431ه)، العمل التطوعي عطاء وتنمية الندوة العالمية للشباب الإسلامي كانموذج، ورقة عمل مقدمة للقاء السنوي للجهات الخيرية بالمنطقة الشرقية التابع لجمعية البر بالمنطقة الشرقية، المجلد الثاني.

28. الشعلان، هند، (1421ه)، فاعلية برامج التعليم الفني والتدريب المهني المقدمة من الجمعيات الخيرية النسائية –بحث تقويمي مطبق بمدينة الرياض–، رسالة ماجستير بجامعة الملك سعود.

29. شفيق، محمد، (2009م)، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.
30. الشلهوب، هيفاء؛ الخيال،هدى؛ الخمشي،سارة؛ العمرو،بدرية، (1430ه)، تنمية المجتمعات المحلية –نماذج تطبيقية في المجتمع السعودي المعاصر–، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض.
31. الضحيان،سعود، (1403ه)، المشاركة الأهلية ومراكز التنمية الاجتماعية –دراسة استطلاعية لجهود مركز التنمية الاجتماعية في استثارة جهود الأهالي التطوعية لتنمية المجتمع المحلي بقرى الخبوب بمنطقة القصيم، رسالة ماجستير بجامعة الملك سعود.
32. عبدالباقي، إبراهيم، (1427ه)، دور الوقف في تنمية المجتمع المدني –نموذج الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت–، رسالة دكتوراه، الأمانة العامة للأوقاف، إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية.
33. عبدالفتاح، محمد، (2008م أ)، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.
34. عبدالفتاح، محمد، (2008م ب)، الجمعيات الأهلية قضايا ومشكلات، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.
35. عبدالمجيد، محمد، (2006م)، الجمعيات الأهلية والتنمية المستدامة – دراسة ميدانية على عينة من جمعيات تنمية المجتمع المحلي بمحافظة الغربية –، ورقة عمل مقدمة للمنتدى البيئي الدولي الأول.
36. عبدالودود، رجاء، (2000م)، سوسيولوجيا العمل مع المجتمعات الأسس النظرية والآليات التطبيقية، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الاسكندرية.
37. العساف،صالح، (1427ه)، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، الكتاب الأول، الطبعة الرابعة، مكتبة العبيكان.

38. العمر، معن، (2000م)، معجم علم الاجتماع المعاصر، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر، الأردن.
39. عمر، محمد زيان، (1401ه)، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، دار الشروق، جدة.
40. الغرايبة،فيصل؛الغرايبة، فاكر، (2009م)، مجالات العمل الاجتماعي وتطبيقاته، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.
41. القصاص، مهدي، (1430ه)، العمل الخيري: رؤية سوسيولوجية للتنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر العمل الخيري الخليجي الرابع في دولة البحرين.
42. لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية والقواعد التنفيذية للجمعيات والمؤسسات الخيرية، (بدون تاريخ)، الإدارة العامة للمؤسسات والجمعيات الأهلية بوزارة الشؤون الاجتماعية، مطابع الشروق.
43. المطوع، عبدالله، (1429ه)، العمل الخيري المؤسسي –دراسة وصفية ميدانية على مؤسستين خيريتين في المملكة العربية السعودية- ، الطبعة الأولى، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
44. المطوع، عبدالله، (2009م)، المؤسسات الوقفية الخاصة وأثرها في دعم البرامج الدعوية –إدارة أوقاف صالح الراجحي إنموذجاً-، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر العمل الخيري الخليجي الرابع، جمعية التربية الإسلامية بمملكة البحرين.
45. المليجي، إبراهيم، (2000م) ممارسات تنظيم المجتمع، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الاسكندرية.
46. وبستر، اندرو، (1995م) مدخل إلى علم اجتماع التنمية، ترجمة: والي،عبدالهادي؛ الزيات، عبدالحليم، دار المعرفة الجامعية.

الملاحق

ملحق (1): الاتساق الداخلي للاستبيان

ملحق (2): استبيان الدراسة

ملحق (3): الخطاب الموجه إلى سعادة وكيل الوزارة المساعد للتنمية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية.

ملحق (4): الخطاب الموجه إلى مديري المؤسسات الخيرية المانحة.

ملحق (5): أسماء محكمي الاستبيان من أعضاء هيئة التدريس والمهتمين بالعمل الخيري والتنموي.

ملحق (1)

صدق الاتساق الداخلي Internal consistently Validity:

لحساب الصدق الداخلي للاستبانة تم حساب معامل الارتباط بين الدرجة لكل عبارة في كل محور أو محور فرعي والمجموع الكلي لهذا المحور أو للمحور الفرعي، وبين الدرجة الكلية لكل محور من محاور الاستبانة وإجمالي الاستبانة، حيث اتضح أن معظم قيم معاملات الارتباط عالية، ومعظمها ذات دلالة إحصائية عالية عند مستوى دلالة (0.01) ، والقليل من الارتباطات عند مستوى دلالة (0.05)، ويوجد بعض العبارات التي لم يظهر عندها قيمة معامل الارتباط ولا مستوى الدلالة وذلك لأن جميع أفراد العينة اجتمعوا على رأي واحد حولها مثل الإجابة بـــ (لا) ومن هذه العبارات:

-العبارة رقم (11) من المحور الرابع وهي (النوادي الأدبية).

-ثلاث العبارات أرقام (2، 3، 9) من المحور السابع وهي على الترتيب (مقاومة الآفات الحشرية والأمراض النباتية لزيادة الإنتاج الزراعي، تنمية الثروة الحيوانية عن طريق تحسين النسل وعلاجه، الدراسات والبحوث العلمية في مجال الزراعة والثروة الحيوانية).

-العبارة رقم (2) من المحور الحادي عشر وهي (مكافحة التلوث البيئي).

ومما سبق يتبين مدى ارتفاع الاتساق الداخلي وبالتالي صدق الاستبانة، وهذا يتضح من خلال الجداول التالية:

قيم معاملات ارتباط كل عبارة من عبارات المحور الأول: مجالات الدعم لدى المؤسسة وإجمالي المحور

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية	م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
1	المجال الدعوي	0.48	0.05	6	المجال المؤسسي	0.76	0.01
2	المجال الثقافي	0.87	0.01	7	المجال الصحي	0.55	0.01
3	المجال التعليمي	0.81	0.01	8	المجال الإعلامي	0.64	0.01
4	المجال الأسري	0.70	0.01	9	مجال معالجة الفقر	0.46	0.05
5	المجال الاقتصادي	0.76	0.01	10	المجال البيئي	0.69	0.01

قيم معاملات ارتباط كل عبارة من عبارات المحور الثاني: آلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة: بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة وإجمالي المحور الفرعي

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية	م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
1	رغبات ملاك المؤسسة	0.59	0.01	6	رؤية العاملين في المؤسسة	0.46	0.05
2	احتياج الجمعيات الخيرية	0.45	0.05	7	رؤية قيادات العمل الخيري	0.74	0.01
3	احتياج المجتمع	0.51	0.01	8	دراسات مكاتب استشارية	0.77	0.01
4	المعايير العلمية لتنمية المجتمعات المحلية	0.68	0.01	9	خطة التنمية في المملكة العربية السعودية	0.48	0.05
5	مصارف الوصايا	0.42	0.05				

قيم معاملات ارتباط كل عبارة من عبارات المحور الثاني: آلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة: إعداد خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة وإجمالي المحور الفرعي

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية	م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
1	ملاك المؤسسة	0.52	0.01	5	قيادات العمل الخيري	0.63	0.05
2	الإدارة العليا في المؤسسة	0.66	0.05	6	الاستعانة بمستشارين من خارج المؤسسة	0.67	0.01
3	الإدارة التنفيذية في المؤسسة	0.71	0.01	7	شركة متخصصة	0.55	0.01
4	جميع العاملين في المؤسسة	0.67	0.01				

قيم معاملات ارتباط كل عبارة من عبارات المحور الثالث: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الدعوي؟ وإجمالي المحور

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية	م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
1	بناء المساجد	0.66	0.01	9	الدور النسائية	0.73	0.01
2	صيانة وترميم المساجد	0.70	0.01	10	معاهد إعداد المعلمين والمعلمات	0.64	0.01
3	الدروس والدورات الشرعية	0.73	0.01	11	طباعة الكتب	0.76	0.01

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية	م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
4	الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالجانب الشرعي والدعوي	0.56	0.01	12	تحجيج الفقراء	0.54	0.01
5	كفالة الدعاة	0.67	0.01	13	المخيمات الدعوية	0.76	0.01
6	برامج العناية بالقرآن الكريم وعلومه	0.70	0.01	14	مشاريع المكاتب التعاونية للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات	0.73	0.01
7	مراكز العناية بالقرآن	0.68	0.01	15	أوقاف الجهات الدعوية	0.57	0.01
8	حلقات تحفيظ القرآن الكريم	0.56	0.01	16	الميزانية التشغيلية للجهات الدعوية	0.52	0.01

قيم معاملات ارتباط كل عبارة من عبارات المحور الرابع: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الثقافي؟ وإجمالي المحور

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية	م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
1	نشر الثقافة العامة	0.72	0.01	9	تنظيم شؤون الشباب	0.71	0.01
2	نشر الثقافة الإسلامية	0.56	0.01	10	مكافحة السحر والشعوذة	0.53	0.01
3	تأصيل الفكر الإسلامي	0.61	0.01	11	النوادي الأدبية	-	-
4	تنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات الثقافية	0.68	0.01	12	الأمسيات الأدبية	0.53	0.01
5	إنشاء المكتبات	0.47	0.05	13	الملتقيات الإنشادية	0.52	0.05

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية	م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
					والمسرحية		
6	مشاريع تنمية ثقافة الطفل	0.53	0.01	14	الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالجانب الثقافي	0.52	0.05
7	الأنشطة الصيفية	0.72	0.01	15	أوقاف الجهات الثقافية	0.53	0.01
8	النوادي الصيفية	0.71	0.01	16	الميزانية التشغيلية للجهات الثقافية	0.64	0.01

قيم معاملات ارتباط كل عبارة من عبارات المحور الخامس: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال التعليمي؟ وإجمالي المحور

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية	م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
1	رعاية الموهوبين	0.42	0.05	7	برامج مراكز الدراسات والبحوث	0.64	0.01
2	مكافحة الأمية وتعليم الكبار	0.61	0.01	8	تنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية	0.49	0.05
3	تقديم المنح الدراسية	0.55	0.01	9	أوقاف الجهات التعليمية	0.65	0.01
4	تشجيع البحث العلمي	0.80	0.01	10	الميزانية التشغيلية للجهات التعليمية	0.59	0.01
5	توفير متطلبات البحث العلمي	0.59	0.01	11	الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالجانب التعليمي	0.80	0.01

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية	م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
6	البرامج التعليمية الموجهة للشباب	0.79	0.01	12	بناء المدارس والمراكز التعليمية	0.77	0.01

قيم معاملات ارتباط كل عبارة من عبارات المحور السادس: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الأسري؟ وإجمالي المحور

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية	م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
1	مشروعات العناية بالأسرة وتوعيتها	0.73	0.01	8	أوقاف الجهات المعنية بالأسرة	0.45	0.05
2	الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالأسرة	0.65	0.01	9	الميزانية التشغيلية للجهات المعنية بالأسرة	0.66	0.01
3	إصدار النشرات والكتب المتعلقة بالأسرة	0.67	0.01	10	مساعدة المقبلين على الزواج	0.46	0.05
4	الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالأسرة	0.71	0.01	11	برامج الاستشارات الأسرية	0.79	0.01
5	برامج تأهيل المقبلين على الزواج	0.63	0.01	12	برامج إصلاح ذات البين	0.67	0.01
6	الدورات التدريبية الأسرية	0.70	0.01	13	تأهيل المستشارين والمصلحين الأسريين	0.77	0.01
7	مراكز التنمية الأسرية	0.76	0.01				

قيم معاملات ارتباط كل عبارة من عبارات المحور السابع: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الاقتصادي؟ وإجمالي المحور

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية	م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
1	دعم المزارعين بالوسائل الحديثة في الزراعة	0.62	0.01	6	التدريب المهني وفق احتياج سوق العمل	0.74	0.05
2	مقاومة الآفات الحشرية والأمراض النباتية لزيادة الإنتاج الزراعي	-	-	7	نشر ثقافة العمل	0.77	0.01
3	تنمية الثروة الحيوانية عن طريق تحسين النسل وعلاجه	-	-	8	دعم الجمعيات التعاونية والمساهمة في تنشيطها.	0.64	0.01
4	تطوير الصناعات التقليدية	0.82	0.01	9	الدراسات والبحوث العلمية في مجال الزراعة والثروة الحيوانية	-	-
5	المساهمة في تسويق المنتجات المحلية	0.74	0.01				

قيم معاملات ارتباط كل عبارة من عبارات المحور الثامن: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال المؤسسي؟ وإجمالي المحور

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية	م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
1	تنظيم المجتمع المحلي	0.52	0.05	8	ورش العمل وحلقات النقاش	0.76	0.01
2	تشجيع وتطوير القيادات المحلية	0.76	0.01	9	نشر التجارب المتميزة بين المنظمات	0.94	0.01
3	تطوير العاملين في المنظمات "الممارسين"	0.65	0.01	10	نمذجة المشاريع المتميزة	0.78	0.01
4	تطوير المنظمات إدارياً	0.90	0.01	11	تفريغ مدراء تنفيذيين	0.55	0.01
5	مساعدة المنظمات على البناء المؤسسي	0.76	0.01	12	طباعة وترجمة الكتب الإدارية المتخصصة في القطاع غير الربحي	0.57	0.01
6	نشر ثقافة العمل المؤسسي	0.83	0.01	13	إجراء البحوث الميدانية لدراسة الاحتياج التنموي	0.59	0.01
7	الملتقيات التدريبية	0.79	0.01	14	تأسيس قواعد المعلومات والبيانات المتعلقة بالقطاع غير الربحي	0.70	0.01

قيم معاملات ارتباط كل عبارة من عبارات المحور التاسع: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الصحي؟ وإجمالي المحور

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية	م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
1	بناء المستشفيات	0.68	0.01	13	علاج مرضى السرطان	0.70	0.01
2	تحسين المرافق الصحية	0.68	0.01	14	علاج مرضى الفشل الكلوي	0.86	0.01
3	تجهيز عيادات متنقلة	0.71	0.01	15	علاج المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة	0.81	0.01
4	توفير أجهزة غسيل مرضى الفشل الكلوي	0.82	0.01	16	تأمين الأجهزة الطبية للمستشفيات	0.66	0.01
5	التثقيف الصحي ونشر الوعي الغذائي	0.68	0.01	17	تأمين الأدوية والأجهزة الطبية للمرضى	0.58	0.01
6	رعاية الأمومة والطفولة	0.60	0.01	18	توفير الأجهزة اللازمة للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة	0.75	0.01
7	الحملات والبرامج التوعوية الصحية	0.77	0.01	19	تأهيل المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة تعليمياً واجتماعياً	0.77	0.01
8	البرامج والملتقيات التوعوية بأضرار التدخين والمخدرات	0.64	0.01	20	دعم المنظمات الطبية الخيرية	0.70	0.01
9	مكافحة الأمراض المعدية	0.44	0.01	21	تقديم الدعم للمنظمات التي تهتم بشؤون المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة	0.73	0.01
10	الارتقاء بمستوى الجهات الصحية	0.70	0.01	22	الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالصحة	0.58	0.01
11	تدريب العاملين في مجال الصحة	0.32	0.01	23	أوقاف الجهات الصحية	0.51	0.05
12	علاج المرضى	0.53	0.01				

قيم معاملات ارتباط كل عبارة من عبارات المحور العاشر: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الإعلامي؟ وإجمالي المحور

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية	م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
1	المواقع الإلكترونية	0.81	0.01	5	البرامج الإلكترونية	0.78	0.05
2	المجلات المقروءة	0.67	0.05	6	التطبيقات الإلكترونية	0.68	0.01
3	القنوات الفضائية	0.77	0.01	7	الفواصل الهادفة في القنوات الفضائية	0.71	0.01
4	المؤسسات الإعلامية	0.83	0.01				

قيم معاملات ارتباط كل عبارة من عبارات المحور الحادي عشر: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في مجال معالجة الفقر؟ وإجمالي المحور

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية	م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
1	تأهيل أبناء الأسر الفقيرة	0.57	0.01	12	كسوة العيد	0.76	0.01
2	مشروع الأسر المنتجة	0.63	0.01	13	الحقيبة المدرسية	0.56	0.01
3	رعاية الأيتام	0.46	0.05	14	الأضاحي	0.45	0.05
4	حفر الآبار وتمديد المياه	0.79	0.01	15	تفطير الصائمين	0.48	0.05
5	إنشاء محطات تحلية المياه	0.62	0.01	16	إطعام وسقيا الحاج	0.67	0.01
6	بناء وتحسين المساكن	0.78	0.01	17	تدريب العاملين في مجال معالجة الفقر	0.77	0.01

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية	م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
7	تأهيل أبناء الأسر الفقيرة	0.73	0.01	18	دعم منظمات معالجة الفقر والمساهمة في تنشيطها	0.77	0.01
8	مساعدة المعسرين والسجناء	0.54	0.01	19	أوقاف الجهات التي تعالج الفقر	0.48	0.05
9	توزيع السلال الغذائية	0.49	0.01	20	الميزانية التشغيلية للمنظمات التي تعالج الفقر	0.63	0.01
10	توزيع الأجهزة الكهربائية	0.73	0.01	21	الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالفقر	0.64	0.01
11	كسوة الشتاء	0.74	0.01				

قيم معاملات ارتباط كل عبارة من عبارات المحور الثاني عشر: ما هي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال البيئي؟ وإجمالي المحور

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية	م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
1	المحافظة على البيئة وتخضيرها وتنميتها	0.88	0.01	6	إنشاء المرافق العامة وصيانتها	0.65	0.01
2	مكافحة التلوث البيئي	-	-	7	فتح وتعبيد الطرق	0.82	0.01
3	نشر الثقافة والوعي البيئيين بين الأفراد وتبصيرهم بأهمية حماية البيئة	0.73	0.01	8	التنسيق والتكامل مع الهيئات والجهات الحكومية والأهلية في مجال البيئة	0.65	0.01
4	توفير المياه النقية	0.51	0.05	9	تدريب الكوادر الوطنية	0.88	0.01

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية	م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
	للشرب				العاملة في مجال البيئة		
5	تحسين المشهد العام للمناطق	0.82	0.01	10	دعم الجهات القائمة على توفير الخدمات البيئية والارتقاء بمستواها	0.84	0.01

قيم معاملات ارتباط كل عبارة من عبارات المحور الثالث عشر: ما هي المعوقات التي تواجه المؤسسة في تنمية المجتمع المحلي؟ وإجمالي المحور

م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية	م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
1	الإشكالات المتعلقة بالإجراءات الحكومية في مجال التصريح لتنفيذ المشروعات	0.44	0.05	7	ضعف الدراسات العلمية لتحديد الاحتياجات	0.63	0.01
2	قلة وجود شركاء مناسبين لتنفيذ المشاريع	0.49	0.05	8	ضعف تواصل الجهات المستفيدة مع المؤسسة	0.52	0.01
3	عدم قناعة الملاك في تمويل بعض المشاريع	0.58	0.01	9	قلة الكوادر البشرية في المؤسسة	0.47	0.05
4	ضعف السيولة المالية "التدفقات المالية"	0.47	0.05	10	ضعف الدعم الحكومي للمؤسسة	0.53	0.01
5	قلة الموازنة المعتمدة من قبل الملاك	0.55	0.01	11	ضعف المشاريع التنموية المقدمة للمؤسسة المانحة	0.59	0.01
6	ضعف قواعد بيانات عن الجهات الخيرية	0.58	0.01	12	محدودية نجاح المشروعات التنموية السابقة	0.51	0.01

ملحق رقم (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية العلوم الاجتماعية
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

استبيان دراسة:

جهود المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي

–دراسة تطبيقية على المؤسسات الخيرية المانحة بالمملكة العربية السعودية–

ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع

إعداد
عبدالكريم بن عبدالرحمن الصالح

إشراف
الأستاذ الدكتور/ عبدالعزيز بن حمود الشثري
الأستاذ بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

العام الجامعي: 1433هـ/ 2012م

أولاً: البيانات الأولية:

اسم المؤسسة "اختياري": .....

تاريخ تصريح المؤسسة: .....

تاريخ البداية الفعلية: .....

المقر الرئيسي للمؤسسة: .....

عدد فروع المؤسسة ومواقعها: .....

عدد العاملين في المؤسسة: .....

النطاق الجغرافي لخدمات المؤسسة: .....

مقدار الموازنة السنوية للمؤسسة "اختياري": .....

مصادر الموارد المالية للمؤسسة: .....

نوع النشاط التجاري لملاك المؤسسة: .....

أهداف المؤسسة: .....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ثانياً: مجالات الدعم لدى المؤسسة:

ضع علامة (صح) على المجالات التي تشملها خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة، وقيم نسبة دعمها من مائة (نسبة المبلغ المخصص للمجال من إجمالي الموازنة المالية للبرامج والمشاريع):

م	المجال	المقصود به	وجوده ضمن خطة الدعم	نسبة دعمه %
1	المجال الدعوي	المجال الذي يهتم بجانب العلم الشرعي والدعوة إلى الله عزوجل وبناء المساجد	Oنعم Oلا	
2	المجال الثقافي	المجال الذي يهتم بالجانب التوعوي ونشر الثقافة العامة	Oنعم Oلا	
3	المجال التعليمي	المجال الذي يهتم بجانب التعليم ورعاية الموهوبين ومكافحة الأمية والأبحاث العلمية	Oنعم Oلا	
4	المجال الأسري	المجال الذي يهتم برعاية الأسرة وتوعيتها وتقديم البرامج الموجهة لجميع فئاتها	Oنعم Oلا	
5	المجال الاقتصادي	المجال الذي يهتم بزيادة الإنتاج في المجتمع بتأهيل أبنائه وتحسين أسلوب الإنتاج وتسويق منتجاته	Oنعم Oلا	
6	المجال المؤسسي	المجال الذي يسهم في البناء المؤسسي للمنظمات وتأهيل الكفاءات وتكوين قيادات محلية واعية	Oنعم Oلا	
7	المجال الصحي	المجال الذي يهتم برعاية المرضى وتوفير الأجهزة الطبية والبرامج الصحية التوعوية والوقائية	Oنعم Oلا	
8	المجال الإعلامي	المجال الذي يهتم بالإعلام المرئي والمقروء والوسائل التقنية الحديثة	Oنعم Oلا	
9	مجال معالجة الفقر	المجال الذي يهتم برعاية الأسر الفقيرة وتأمين احتياجاتها الأساسية وتأهيلها لتصبح منتجة	Oنعم Oلا	
10	المجال البيئي	المجال الذي يهتم بالمحافظة على الموارد البيئية وتنميتها وإنشاء المرافق العامة وصيانتها	Oنعم Oلا	
	المجموع			%100

ثالثاً: آلية بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة:

يتم بناء خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة بناءً على:

م	العبارة	دائماً	أحياناً	لا
1	رغبات ملاك المؤسسة			
2	احتياج الجمعيات الخيرية			
3	احتياج المجتمع			
4	المعايير العلمية لتنمية المجتمعات المحلية			
5	مصارف الوصايا			
6	رؤية العاملين في المؤسسة			
7	رؤية قيادات العمل الخيري			
8	دراسات مكاتب استشارية			
9	خطة التنمية في المملكة العربية السعودية			
10	أخرى:			

يسهم في إعداد خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة:

م	العبارة	دائماً	أحياناً	لا
1	ملاك المؤسسة			
2	الإدارة العليا في المؤسسة			
3	الإدارة التنفيذية في المؤسسة			
4	جميع العاملين في المؤسسة			
5	قيادات العمل الخيري			
6	الاستعانة بمستشارين من خارج المؤسسة			
7	شركة متخصصة			
8	أخرى:			

رابعاً: ماهي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الدعوي؟

م	المشروع	نعم	لا	م	المشروع	نعم	لا
1	بناء المساجد			11	طباعة الكتب		
2	صيانة وترميم المساجد			12	تحجيج الفقراء		
3	الدروس والدورات الشرعية			13	المخيمات الدعوية		
4	الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالجانب الشرعي والدعوي			14	مشاريع المكاتب التعاونية للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات		
5	كفالة الدعاة			15	أوقاف الجهات الدعوية		
6	برامج العناية بالقرآن الكريم وعلومه			16	الميزانية التشغيلية للجهات الدعوية		
7	مراكز العناية بالقرآن			17	أخرى:		
8	حلقات تحفيظ القرآن الكريم			18			
9	الدور النسائية			19			
10	معاهد إعداد المعلمين والمعلمات			20			

خامساً: ماهي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الثقافي؟

م	المشروع	نعم	لا	م	المشروع	نعم	لا
1	نشر الثقافة العامة			11	النوادي الأدبية		
2	نشر الثقافة الإسلامية			12	الأمسيات الأدبية		
3	تأصيل الفكر الإسلامي			13	الملتقيات الإنشادية والمسرحية		
4	تنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات الثقافية			14	الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالجانب الثقافي		
5	إنشاء المكتبات			15	أوقاف الجهات الثقافية		
6	مشاريع تنمية ثقافة الطفل			16	الميزانية التشغيلية للجهات الثقافية		
7	الأنشطة الصيفية			17	أخرى:		
8	النوادي الصيفية			18			
9	تنظيم شؤون الشباب			19			
10	مكافحة السحر والشعوذة			20			

سادساً: ماهي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال التعليمي؟

م	المشروع	نعم	لا	م	المشروع	نعم	لا
1	رعاية الموهوبين			11	الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالجانب التعليمي		
2	مكافحة الأمية وتعليم الكبار			12	بناء المدارس والمراكز التعليمية		
3	تقديم المنح الدراسية			13	أخرى:		
4	تشجيع البحث العلمي			14			
5	توفير متطلبات البحث العلمي			15			
6	البرامج التعليمية الموجهة للشباب			16			
7	برامج مراكز الدراسات والبحوث			17			
8	تنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية			18			
9	أوقاف الجهات التعليمية			19			
10	الميزانية التشغيلية للجهات التعليمية			20			

سابعاً: ماهي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الأسري؟

م	المشروع	نعم	لا	م	المشروع	نعم	لا
1	مشروعات العناية بالأسرة وتوعيتها			11	برامج الاستشارات الأسرية		
2	الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالأسرة			12	برامج إصلاح ذات البين		
3	إصدار النشرات والكتب المتعلقة بالأسرة			13	تأهيل المستشارين والمصلحين الأسريين		
4	الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالأسرة			14	أخرى:		
5	برامج تأهيل المقبلين على الزواج			15			
6	الدورات التدريبية الأسرية			16			
7	مراكز التنمية الأسرية			17			
8	أوقاف الجهات المعنية بالأسرة			18			
9	الميزانية التشغيلية للجهات المعنية بالأسرة			19			
10	مساعدة المقبلين على الزواج			20			

ثامناً: ماهي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الاقتصادي؟

م	المشروع	نعم	لا	م	المشروع	نعم	لا
1	دعم المزارعين بالوسائل الحديثة في الزراعة			7	نشر ثقافة العمل		
2	مقاومة الآفات الحشرية والأمراض النباتية لزيادة الإنتاج الزراعي			8	دعم الجمعيات التعاونية والمساهمة في تنشيطها.		
3	تنمية الثروة الحيوانية عن طريق تحسين النسل وعلاجه			9	الدراسات والبحوث العلمية في مجال الزراعة والثروة الحيوانية		
4	تطوير الصناعات التقليدية			10	أخرى:		
5	المساهمة في تسويق المنتجات المحلية			11			
6	التدريب المهني وفق احتياج سوق العمل			12			

تاسعاً: ماهي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال المؤسسي؟

م	المشروع	نعم	لا	م	المشروع	نعم	لا
1	تنظيم المجتمع المحلي			11	تفريغ مديرين تنفيذيين		
2	تشجيع وتطوير القيادات المحلية			12	طباعة وترجمة الكتب الإدارية المتخصصة في القطاع غير الربحي		
3	تطوير العاملين في المنظمات "الممارسين"			13	إجراء البحوث الميدانية لدراسة الاحتياج التنموي		
4	تطوير المنظمات إدارياً			14	تأسيس قواعد المعلومات والبيانات المتعلقة بالقطاع غير الربحي		
5	مساعدة المنظمات على البناء المؤسسي			15	أخرى:		
6	نشر ثقافة العمل المؤسسي			16			
7	الملتقيات التدريبية			17			
8	ورش العمل وحلقات النقاش			18			
9	نشر التجارب المتميزة بين المنظمات			19			
10	نمذجة المشاريع المتميزة			20			

عاشراً: ماهي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الصحي؟

م	المشروع	نعم	لا	م	المشروع	نعم	لا
1	بناء المستشفيات			14	علاج مرضى الفشل الكلوي		
2	تحسين المرافق الصحية			15	علاج المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة		
3	تجهيز عيادات متنقلة			16	تأمين الأجهزة الطبية للمستشفيات		
4	توفير أجهزة غسيل مرضى الفشل الكلوي			17	تأمين الأدوية والأجهزة الطبية للمرضى		
5	التثقيف الصحي ونشر الوعي الغذائي			18	توفير الأجهزة اللازمة للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة		
6	رعاية الأمومة والطفولة			19	تأهيل المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة تعليمياً واجتماعياً		
7	الحملات والبرامج التوعوية الصحية			20	دعم المنظمات الطبية الخيرية		
8	البرامج والملتقيات التوعوية بأضرار التدخين والمخدرات			21	تقديم الدعم للمنظمات التي تهتم بشؤون المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة		
9	مكافحة الأمراض المعدية			22	الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالصحة		
10	الارتقاء بمستوى الجهات الصحية			23	أوقاف الجهات الصحية		
11	تدريب العاملين في مجال الصحة			24	أخرى:		
12	علاج المرضى			25			
13	علاج مرضى السرطان			26			

الحادي عشر: ماهي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال الإعلامي؟

م	المشروع	نعم	لا	م	المشروع	نعم	لا
1	المواقع الإلكترونية			6	التطبيقات الإلكترونية		
2	المجلات المقروءة			7	الفواصل الهادفة في القنوات الفضائية		
3	القنوات الفضائية			8	أخرى:		
4	المؤسسات الإعلامية			9			
5	البرامج الإلكترونية			10			

الثاني عشر: ماهي المشروعات التي تمولها المؤسسة في مجال معالجة الفقر؟

م	المشروع	نعم	لا	م	المشروع	نعم	لا
1	تأهيل أبناء الأسر الفقيرة			13	الحقيبة المدرسية		
2	مشروع الأسر المنتجة			14	الأضاحي		
3	رعاية الأيتام			15	تفطير الصائمين		
4	حفر الآبار وتمديد المياه			16	إطعام وسقيا الحاج		
5	إنشاء محطات تحلية المياه			17	تدريب العاملين في مجال معالجة الفقر		
6	بناء وتحسين المساكن			18	دعم منظمات معالجة الفقر والمساهمة في تنشيطها		
7	تأهيل أبناء الأسر الفقيرة			19	أوقاف الجهات التي تعالج الفقر		
8	مساعدة المعسرين والسجناء			20	الميزانية التشغيلية للمنظمات التي تعالج الفقر		
9	توزيع السلال الغذائية			21	الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالفقر		
10	توزيع الأجهزة الكهربائية			22	أخرى:		
11	كسوة الشتاء			23			
12	كسوة العيد			24			

الثالث عشر: ماهي المشروعات التي تمولها المؤسسة في المجال البيئي؟

م	المشروع	نعم	لا	م	المشروع	نعم	لا
1	المحافظة على البيئة وتخضيرها وتنميتها			7	فتح وتعبيد الطرق		
2	مكافحة التلوث البيئي			8	التنسيق والتكامل مع الهيئات والجهات الحكومية والأهلية في مجال البيئة		
3	نشر الثقافة والوعي البيئيين بين الأفراد وتبصيرهم بأهمية حماية البيئة			9	تدريب الكوادر الوطنية العاملة في مجال البيئة		
4	توفير المياه النقية للشرب			10	دعم الجهات القائمة على توفير الخدمات البيئية والارتقاء بمستواها		
5	تحسين المشهد العام للمناطق			11	أخرى:		
6	إنشاء المرافق العامة وصيانتها			12			

الرابع عشر: ماهي المعوقات التي تواجه المؤسسة في تنمية المجتمع المحلي؟

م	العبارة	موافق جداً	موافق	غير موافق	غير موافق جداً
1	الإشكالات المتعلقة بالإجراءات الحكومية في مجال التصريح لتنفيذ المشروعات				
2	قلة وجود شركاء مناسبين لتنفيذ المشاريع				
3	عدم قناعة الملاك في تمويل بعض المشاريع				
4	ضعف السيولة المالية "التدفقات المالية"				
5	قلة الموازنة المعتمدة من قبل الملاك				
6	ضعف قواعد بيانات عن الجهات الخيرية				
7	ضعف الدراسات العلمية لتحديد الاحتياجات				
8	ضعف تواصل الجهات المستفيدة مع المؤسسة				
9	قلة الكوادر البشرية في المؤسسة				
10	ضعف الدعم الحكومي للمؤسسة				
11	ضعف المشاريع التنموية المقدمة للمؤسسة المانحة				
12	محدودية نجاح المشروعات التنموية السابقة				
13	أخرى:				
14	أخرى:				
15	أخرى:				
16	أخرى:				

ملحق رقم (3)

بسم الله الرحمن الرحيم

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
Ministry of Higher Education
Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University
College of Social Sciences in Riyadh
Dean office

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية العلوم الاجتماعية بالرياض
مكتب العميد

الرقم : ..... التاريخ : / / ١٤ هـ المشفوعات : .....

سعادة وكيل الوزارة المساعد للتنمية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..... وبعد :

يقوم الباحث /عبد الكريم بن عبد الرحمن بن محمد الصالح الدارس بمرحلة الماجستير بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية (شعبة الاجتماع) في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بإجراء دراسة بعنوان " دور المؤسسات الخيرية الخاصة في تنمية المجتمع المحلي".

لذا نأمل من سعادتكم التكرم بتسهيل مهمة الباحث لديكم وتزويده بما يحتاج من معلومات ، مع تأكيدنا لسعادتكم أن جميع المعلومات سوف تعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا في الأغراض العلمية .

والله يحفظكم ويرعاكم ،،،

عميد كلية العلوم الاجتماعية

أ.د. محمد بن عبد المحسن التويجري

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
رقم المعاملة: ٤٠٨١٠
التاريخ: ١٤٣٢/٠٥/١٥
المرفقات: بدون

ملحق رقم (4)

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
Ministry of Higher Education
Al-Imam Muhammad Ibn Saud
Islamic University
COLLEGE OF SOCIAL SCIENCES
Dept. of Sociology a Social Work

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية العلوم الاجتماعية
قسم الاجتماع والخدمة الإجتماعية

الرقم : ..... التاريخ : / / ١٤ هـ المشفوعات : .....

المكرمون/ مدراء المؤسسات الخيرية الخاصة بمدينة الرياض - سلمهم الله-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..... وبعد :

يقوم الباحث/ عبدالكريم بن عبدالرحمن الصالح، الدارس بمرحلة الماجستير بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية (شعبة علم الاجتماع) في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بإجراء دراسة بعنوان دور المؤسسات الخيرية الخاصة في تنمية المجتمع المحلي"

لذا نأمل من سعادتكم التكرم بتسهيل مهمة الباحث وتزويده بما يحتاج من المعلومات، مع تأكيدنا لسعادتكم أن جميع المعلومات سوف تعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا في الأغراض العلمية .

والله يحفظكم ويرعاكم ،،،

عميد كلية العلوم الاجتماعية

أ.د. محمد بن عبدالمحسن التويجري

الرياض ١١٤٣٢ . ص . ب : ٥٧٠١ . هاتف وفاكس رئيس القسم: ٢٥٨٥٧٢١ . وكيل القسم: ٢٥٨٥٧٢٢ . القسم ٢٥٨٥٧٢٣ . ٢٥٨٥٧٢٠
Riyadh 11432 - P.O box: 5701 - Tel & Fax Head Dept. 2585721 - Deputy Dept. 2585 722 - Dept. 2585723 - 2585720

ملحق رقم (5)

أسماء محكمي الاستبيان من أعضاء هيئة التدريس والمهتمين بالعمل الخيري والتنموي

م	الاسم	جهة العمل
1	أد. راشد بن سعد الباز	عضو هيئة التدريس بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
2	أد.عبدالرزاق بن حمود الزهراني	عضو هيئة التدريس بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
3	د.مانع بن قراش الدعجاني	عضو هيئة التدريس بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
4	د.سعد بن عبدالعزيز السعران	عضو هيئة التدريس بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
5	د.عبدالرحمن بن عمر البراك	عضو هيئة التدريس بكلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود
6	د.عبدالله بن عبدالعزيز السعيد	عضو هيئة التدريس بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
7	د.عبدالرحمن بن محمد الصالح	مدير قسم الخدمات التربوية والإرشادية بإدارة التربية والتعليم بمنطقة الرياض
8	أ.جهاد بن حمد العسكر	المدير التنفيذي لمؤسسة الجميح الخيرية
9	م.موسى بن محمد الموسى	المدير التنفيذي لمؤسسة عبدالرحمن الراجحي الخيرية
10	د.خالد بن عبدالله السريحي	المشرف العام على مركز مداد لدراسات العمل الخيري
11	أ.سلطان بن محمد الدويش	المدير التنفيذي لوقف الموسى الخيري
12	م. محمد بن ناصر الرشيد	مدير البرامج التعليمية بمؤسسة السبيعي الخيرية